مباحثات العاصمة..جهود ناجحة دفاعا عن استحقاقات شعب كوردستان الدستورية

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 29
الاحد
2023/07/30
No. : 7822

الفعالية وليس الحجم

مفتاح التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط..

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- في بغداد دفاعا عن استحقاقات شعب كوردستان الدستورية
- ستران عبدالله: زيارة سياسة ناجحة الى العاصمة بغداد
- سعدي بيرة: الجهود ومباحثات العاصمة تكللت بالنجاح
- حيدر خليل سورميري : مباحثات العاصمة وضرورات المرحلة
- بغداد وأربيل توقعان اتفاقاً بشأن الالتزام الكامل بتطبيق الموازنة
- عملية بطولية مشتركة تطيح بأحد منفذي جريمة سبايكر
- بيان حول شعائر ذكرى استشهاد الإمام الحسين عليه السلام
- تعزيز العلاقات والعمل المشترك لتحقيق المصالح المشتركة
- رئيس الجمهورية يعزي رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
- ملاحقة الجريمة الاقتصادية من ركائز الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد

مئوية لوزان وحقوق الشعب الكردي

- قرن على "لوزان"... والخارجون من التاريخ
- الذكرى المئوية لمعاهدة لوزان والكرد... أزمة متفاقمة

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- مشروع "طريق التنمية".. تحويل العراق إلى مركز إقليمي للنقل
- طريق التنمية: الأمني يسبق الاقتصادي من وجهة نظر تركيا
- الاقتصاد العراقي بين فكي الفيدرالي الاميركي، وتهريب الدولار

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- د. محمد نور الدين: لأنقرة دور في محيطها الإقليمي
- ستيفن .أ. كوك: ماذا تريد تركيا فعلا؟
- حسني محلي: إسلاميو تركيا.. بين الواقع والخيال
- ألكسندر نازاروف : تركيا لبنان أخرى وانهيارها حتمي
- كيليتشدارأوغلو: أردوغان يحرق تركيا مثلما أحرق نيرون روما

المـرصـــد الســـوري و الملف الكردي

- شيخموس تركيا ترحل اللاجئين لتغيير ديمغرافية المناطق المحتلة
- براء صبري: مقاربة قوات سوريا الديمقراطية تجاه فوز أردوغان

المـرصد الايراني

- محمد صالح صدقيان : أميركا.. هل سقطت خيارات الحرب مع إيران ؟
- صاروخ أبو مهدي.. كابوس البوارج وحاملات الطائرات

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- مفتاح التدخل الأميركي في الشرق الأوسط..الفعالية وليس الحجم
- مخاطر التصعيد البحري في مضيق هرمز
- الدولة الوطنية والإقليمية الجديدة

العدد: 7822... 2023-07-30

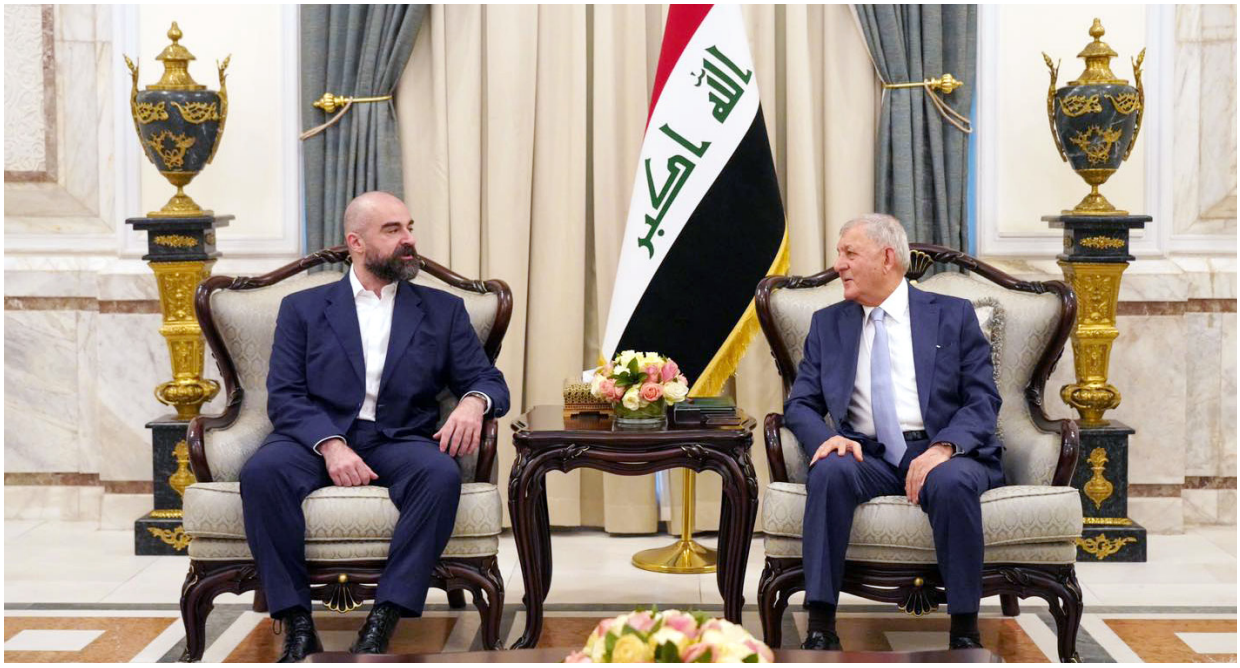

في بغداد دفاعا عن استحقاقات شعب كوردستان الدستورية

أجرى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، على مدى ثلاثة أيام في العاصمة بغداد، ١٤ اجتماعا ولقاء سياسيا ودبلوماسيا، حيث التقى الرئاسات الأربع وقادة القوى السياسية والقائم بأعمال السفارة الأمريكية في العراق، وشدد خلال جميع تلك اللقاءات على ضرورة الالتزام بالاتفاقات والاحتكام الى ادستور، مع مراعاة حقوق جميع المكونات، وإبعاد معيشة المواطنين عن الصراعات بين الأطراف السياسية.

إبعاد ميزانية الاقليم عن الصراعات السياسية

وخلال تلك الاجتماعات واللقاءات التي عقد قسم منها في منزل الرئيس مام جلال ببغداد، جدد الرئيس بافل جلال طالباني التأكيد على الاتزام بتنفيذ الاتفاقات السياسية واحترام بنود الدستور، كما شدد على ضرورة إبعاد معيشة مواطني كوردستان وميزانية الاقليم عن الصراعات السياسية، فضلا عن دعم برنامج عمل الحكومة الاتحادية من أجل ضمان حياة جديرة للشعب العراقي عامة بجميع قومياته ومكوناته.

وكانت مسألة الانتخابات وتنفيذ المادة ١٤٠ من المسائل الهامة التي تناولتها زيارة الرئيس بافل جلال طالباني الى العاصمة بغداد.

الاتحاد الوطني قوة مسؤولة تجاه معيشة مواطني كوردستان

فحوى اجتماع رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني مع الرئاسات الأربع، تمثل في الالتزام بالاتفاقات السياسية وحماية حقوق الجميع في إطار الدستور والقوانين، إضافة الى سعي وحرص الاتحاد الوطني للتقريب بين الأطراف المختلفة وتكثيف الجهود بهدف حل المشكلات والتوصل الى نتائج إيجابية، حيث أكد الرئيس بافل خلال اجتماعاته على «ضرورة ألا تكون المشكلات السياسية عائقا أمام تنفيذ برنامج الحكومة وخدمة جميع القوميات والمكونات في البلد».

وفي هذا الإطار شدد الرئيس بافل جلال طالباني على ضرورة حل المشكلات بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية وإرسال المستحقات المالية للاقليم، حيث قال: «هذه المستحقات هي حق الموظفين وقوت شعب كوردستان، وليس مرتبطا بأي حزب أو جهة سياسية»، مشيرا الى أن «الاتحاد الوطني قوة مسؤولة إزاء حياة ومعيشة المواطنين، لذا سنواصل مساعينا في سبيل ضمان الحقوق القانونية والدستورية لشعبنا، ولا نريد أن يتم خلط معيشة مواطنينا بالصراعات السياسية».

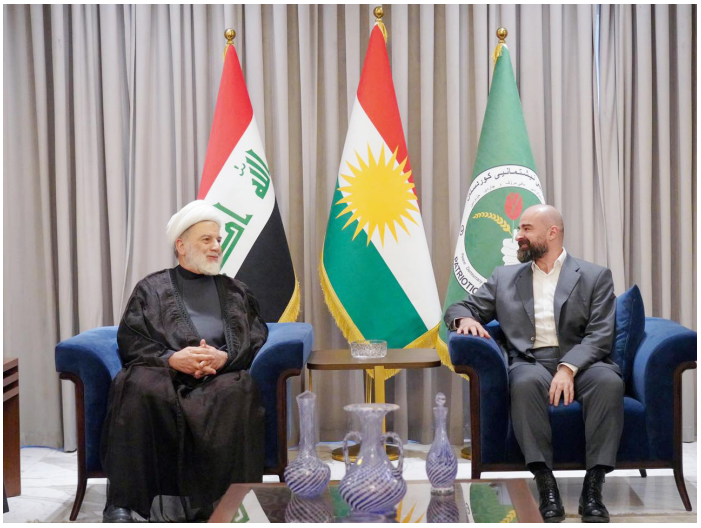

الاتحاد الوطني يرفض سياسة الأقلية والأكثرية

وفي لقاءاته واجتماعاته مع القيادات والأطراف السياسية، تطرق رئيس الاتحاد الوطني الى سياسة واستراتيجية الاتحاد الوطني الثابتة تجاه المسائل الوطنية، مؤكدا: «لدينا قناعة تامة بالتفاهم والعمل المشترك، نرفض سياسة الأقلية والاكثرية ونريد أن تحفظ حقوق الجميع في ظل الدستور».

وأوضح الرئيس بافل أن «السياسة والاستراتيجية الثابتة للاتحاد الوطني هي السعي المتواصل لحل المشكلات والتوصل الى اتفاق دائم تصان فيه حقوق شعب كوردستان، وتنصب جل جهودنا في هذا الاتجاه»، مضيفا: «ضمان الحقوق الدستورية للإقليم وخدمة شعبنا من أولويات مهامنا وسنواصل مساعينا من أجل تحقيق هذا الهدف السامي»، مؤكدا: «حريصون على السير نحو التنسيق والعمل المشترك، لأننا نرى أنه بالتفاهم والتعاون مع أصدقائنا، يمكننا التغلب على التحديات وأن نتجه ببلدنا نحو الرفاهية».

الاتحاد الوطني يؤيد إجراء انتخابات نزيهة

وخلال لقائه مع القائم بأعمال السفارة الأمريكية في بغداد، قال رئيس الاتحاد الوطني: «الاتحاد الوطني كان دوما مع إجراء انتخابات نزيهة بحيث تعبر عن تطلعات الجميع وان تصبح عاملاً للاستقرار في اقليمنا».

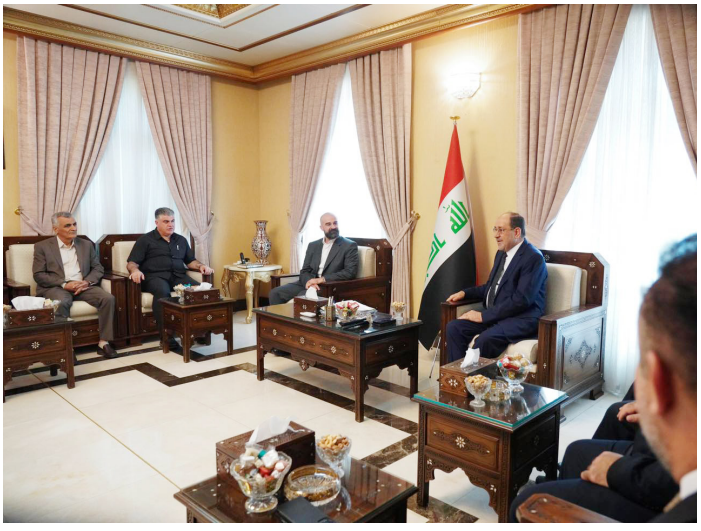

وأضاف: «الاتحاد الوطني ملتزم بجميع الاتفاقيات والتفاهمات التي أبرمت خلال الفترة الماضية حول اعادة تنظيم قوات البيشمركة، لكن يجب ان تكون جميع الخطوات باتجاه التوازن والمساواة، ونرفض اي محاولات للابتعاد عن تلك الاهداف».

وفد الاتحاد الوطني بحث مسألة رواتب وميزانية الاقليم

يقول سعدي أحمد بيره عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني وعضو الوفد الذي زار بغداد، في تصريح متلفز: «وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني الى بغداد برئاسة بافل جلال طالباني، تطرق في اجتماعاته الى مسألة رواتب الموظفين وميزانية الاقليم، واستفسر عن سبب عدم إرسال حصة الاقليم من الموازنة».

وأضاف سعدي أحمد بيره: «خلال اجتماعاتنا مع المسؤولين العراقيين أكدوا لنا ان حصة اقليم كوردستان محددة في قانون الموازنة، ولكن على حكومة الاقليم تنفيذ الالتزامات المترتبة عليه وفق القانون».

مواطنو كوردستان ينتظرون المزيد من الاتحاد الوطني

وحول زيارة رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الى بغداد، يقول ستران عبدالله عضو المكتب السياسي: «هذه الزيارة للرئيس بافل جلال طالباني هي محطة مهمة لتعزيز التفاهم بين الاتحاد الوطني والاطراف العراقية الاخرى، وهذه السياسة هي سياسة ناجحة وسيكون لهذه الزيارة تأثير ايجابي كبير على موقع الكورد في بغداد».

وقال ستران عبدالله مسؤول مكتب إعلام الاتحاد الوطني: «إن مواقف الاتحاد الوطني إزاء أداء حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية حول قوت ومعيشة المواطنين، جعلت المواطنين ينتظرون المزيد من الاتحاد الوطني، ففي ملف الاستحقاقات الدستورية لشعب كوردستان من ناحية تشكيل الحكومة وموقع الاتحاد الوطني وكوردستان، وفي موضوع الموازنة والرواتب والمستحقات المالية للمواطنين لعب الاتحاد الوطني الكوردستاني دوراً ايجابيا كبير، وبلاشك فإن الاتحاد الوطني الكوردستاني سينفذ المهام التي تقع على عاتقه عن طريق الحزب والحكومة التي يمثل الاتحاد الوطني فيها السيد قوباد طالباني وكما عهدناه كان دوما على الخط لتوفير قوت ومعيشة المواطنين».

أولوية الاتحاد الوطني هي الدفاع عن حقوق شعب كوردستان

من ناحيته يقول آراس محمد آغا مسؤول مركز تنظيمات نينوى للاتحاد الوطني خلال مشاركته في حوار على قناة كوردسات الفضائية: «ان الاتحاد الوطني مستعد دوما للحوار والتفاهم لمصلحة جماهير شعب كوردستان، وانه مستعد أن يزور بغداد ويجتمع مع القوى والأحزاب السياسية، متى اقتضت الضرورة، من اجل ضمان حقوق الموظفين ومستحقات اقليم كوردستان المالية».

وأضاف عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني: «مسؤولية الاتحاد الوطني الكوردستاني هي الدفاع عن حقوق الشعب الكوردي، وكان الرئيس الراحل مام جلال يعمل على تحقيق متطلبات شعبنا في بغداد ويسير الرئيس بافل الآن على النهج نفسه ويقوم بأدوار ايجابية لمعالجة المشكلات وزياراته المتكررة الى بغداد كانت مثمرة في ترسيخ حقوق الشعب الكوردي».

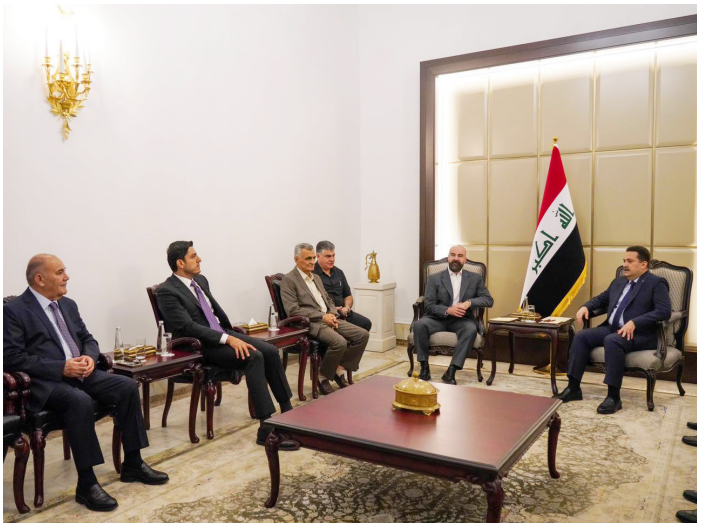

الهدف هو خدمة الموطنين وحماية حقوقهم

الى ذلك قالت رابحة حمد مسؤولة مركز تنظيمات بغداد للاتحاد الوطني الكوردستاني خلال تصريح لـــ(PUKMEDIA): « أدى الاتحاد الوطني الكوردستاني كقوة فعالة خلال تشكيل ائتلاف إدارة الدولة وتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة السيد محمد شياع السوداني، دورا كبيرا، ولتنفيذ فقرات اتفاق تشكيل الحكومة يواصل الاتحاد الوطني مساندته للحكومة الجديدة في بغداد».

وأشارت رابحة حمد الى ان «الرئيس بافل جلال طالباني يعتقد ان اتفاق الإقليم وبغداد ومعالجة المشكلات بين الجانبين هي من مسؤوليته، وانعكست هذه الخطوة في لقاءاته واجتماعاته مع القوى والأحزاب السياسية العراقية، واكد عدم خلط مسألة الرواتب والميزانية مع الخلافات السياسية».

وأضافت مسؤولة مركز تنظيمات بغداد: «ان الاتحاد الوطني منذ تأسيسه ناضل في سبيل الحفاظ على حقوق الشعب الكوردي،

ويسير الان على السياسة نفسها، كما ان الرئيس بافل جلال طالباني اثبت انه يريد خدمة المواطنين في الإقليم وحماية حقوق الشعب الكوردي في بغداد».

الرئيس بافل والاتحاد الوطني يؤمنان بالعمل المشترك

ويسعى الاتحاد الوطني الكوردستاني والرئيس بافل جلال طالباني دوما الى تقديم المبادرات بهدف اجتماع القوى والأطراف السياسية في الإقليم وبغداد في سبيل تحقيق مصلحة المواطنين، ويؤمن بالعمل المشترك والوئام ويعتبره سياسة صائبة في هذه المرحلة.

تقول رنكين عبدالله عضو مكتب الاعلام للاتحاد الوطني خلال تصريح لـ(PUKMEDIA): « يؤمن الاتحاد الوطني دوما ان السلطة لا تنجح من خلال حزب واحد وطرف سياسي واحد، ويجب ان يكون هناك العمل المشترك والتكامل في ادارة السلطة وليس مثل حزب معين الذي يدير السلطة عبر التفرد والاحتكار، والكل يعلم ان العراق دولة متعددة القوميات والمذاهب ولبقاء الدولة تحت مظلة واحدة يستوجب ان يشارك الجميع في القرارات».

وأضافت رنكين عبدالله: «أن التحركات الدبلوماسية للرئيس بافل جلال طالباني وخاصة زيارته الاخيرة الى بغداد واجتماعاته مع القوى والأطراف السياسية العراقية مبنية على المبدأ الذي يؤمن به الاتحاد الوطني أن العمل المشترك بين الاحزاب يضمن اصدار قرارات صائبة نظرا للبيئة السياسية الحالية في العراق».

الاتحاد الوطني في بغداد من اجل المواطنين

الاتحاد الوطني كقوة فعالة على الساحة السياسية العراقية يسخر علاقاته في بغداد لإرسال رواتب الموظفين ومستحقاتهم المالية، واثبت انه يريد حماية حقوق الشعب الكوردي.

يقول آريان محمد عضو مكتب الاعلام للاتحاد الوطني الكوردستاني خلال تصريح لـ(PUKMEDIA): « الاتحاد الوطني حزب تقدمي ويعتبر نفسه مسؤولا عن حياة ومعيشة المواطنين، وعلى اعتبار ان الاتحاد الوطني هو شريك رئيسي للسلطة وقوة فعالة على الساحة السياسية في العراق، يسخر جميع علاقاته لضمان الرواتب والمستحقات المالية للشعب الكوردي في الإقليم».

وأضاف اريان محمد: « زيارات الرئيس بافل جلال طالباني وحرصه على ملف الرواتب والميزانية ومحاولاته المستمرة لحل مشكلات المواطنين يعكس التزاماته الأخلاقية تجاه الشعب ومتطلباتهم، وان وجدت قوة سياسية تريد حماية حقوق المواطنين فهي الاتحاد الوطني الكوردستان».

واكد عضو مكتب الاعلام: « من بين ١٧ حزبا كوردستانيا، الاتحاد الوطني هو المدافع الرئيسي لحقوق الشعب الكوردي في بغداد، وفي حال وجود المخاطر على هذه الحقوق فإن الاتحاد الوطني يقوم بمسؤولياته التاريخية لمعالجتها ويحاول حلها عبر الحوار التفاهم».

PUKMEDIA

زيارة سياسة ناجحة الى العاصمة بغداد

ستران عبدالله:الاتحاد الوطني يعتبر محطة بغداد قسماً مهماً من سياساته

اكد ستران عبدالله عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، ان زيارة الرئيس بافل جلال طالباني الى بغداد ستكون لها تاثيرات ايجابية كبيرة على الاوضاع في اقليم كوردستان، مشدداً على أن الزيارة ناجحة جداً ورسائلها واضحة.

وقال ستران عبدالله مسؤول مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني خلال مشاركته في برنامج متلفز: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يعتبر محطة بغداد قسماً مهماً من سياساته، وواحدة من الأسس السياسية للاتحاد الوطني هي تقوية السياسة الكوردستانية في بغداد، وهذا الدور لعبه فقيد الأمة الرئيس مام جلال عندما كان في منصب رئاسة الجمهورية والامين العام للاتحاد الوطني الكوردستاني.

الاتحاد الوطني يتمع بموقع مهم في بغداد

يقول ستران عبدالله: في الفترة الماضية وبسبب ظهور نهج داخل السياسة الكوردستانية والاوضاع السياسية المتردية في العراق انخفض مستوى حضور الاتحاد الوطني الكوردستاني في بغداد، لكن في العامين الماضيين احيا بافل جلال

طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني تلك الثقافة والآن يتمتع الاتحاد الوطني الكوردستاني بموقع مهم في بغداد، لذا فإن زيارة الرئيس بافل جلال طالباني الى بغداد ستكون لها تأثيرات ايجابية كبيرة على الاوضاع في اقليم كوردستان، لان معاداة بغداد لن تكون لها نتائج جيدة.

زيارة الرئيس بافل جلال طالباني مهمة لتعزيز التفاهم

واضاف: ان هذه الزيارة للرئيس بافل جلال طالباني هي محطة مهمة لتعزيز التفاهم بين الاتحاد الوطني والاطراف العراقية الاخرى، وهذه السياسة هي سياسة ناجحة وسيكون لهذه الزيارة تاثير ايجابي كبير على موقع الكورد في بغداد.

وقال عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني: ان مواقف الاتحاد الوطني ازاء اداء حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية حول قوت ومعيشة المواطنين، جعلت المواطنين ينتظرون المزيد من الاتحاد الوطني، وفي ملف الاستحقاقات الدستورية لشعب كوردستان من ناحية تشكيل الحكومة وموقع الاتحاد الوطني وكوردستان، وفي موضوع الموازنة والرواتب والمستحقات المالية للمواطنين لعب الاتحاد الوطني الكوردستاني دوراً ايجابيا كبير، وبلاشك فإن الاتحاد الوطني الكوردستاني سينفذ المهام التي تقع على عاتقه عن طريق الحزب والحكومة التي يمثل الاتحاد الوطني فيها السيد قوباد طالباني وكما عهدناه كان دوما على الخط لتوفير قوت ومعيشة المواطنين.

انتخابات شفافة ونزيهة

وحول موقف الاتحاد الوطني الكوردستاني من ملف الانتخابات، قال ستران عبدالله: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني في بغداد وكوردستان يؤكد على اجراء انتخابات شفافة ونزيهة لبرلمان كوردستان ومجالس المحافظات العراقية وباقي الامور المتعلقة بحياة المواطنين، والرئيس بافل جلال طالباني يصر في جميع لقاءاته واجتماعاته على ضرورة اجراء انتخابات شفافة ونزيهة.

وحدة الكورد أمر ضروري

وعن موقف الاتحاد الوطني الكوردستاني حول وحدة الاطراف الكوردستانية في المناطق المتنازع عليها، يقول ستران عبدالله: رغم ان الاتحاد الوطني الكوردستاني هو الفائز الأول في كركوك واستطاع عن طريق نوابه الدفاع عن الكورد في بغداد، الا انه كما كان دائماً يطالب بوحدة الصف والقائمة الموحدة للكورد في المناطق المتنازع عليها، الاتحاد الوطني يلعب دوراً مهماً ويؤمن بضرورة وحدة الكورد في المناطق المتنازع عليها، وجميع الاطراف الكوردستانية متفقة على وحدة الصف عدا الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

وقال مسؤول مكتب الاعلام: ان سياسة الاتحاد الوطني الكوردستاني تسير في خط صحيح، وبسياسة حكيمة ونهج وطني يدافع الاتحاد الوطني عن تطلعات المواطنين، وهذه السياسة ستكون لها نتائج جيدة على معيشة المواطنين واعادة السياسة الكوردية الى المسار الذهبي الذي وضعه فقيد الامة الرئيس مام جلال.

الجهود ومباحثات العاصمة تكللت بالنجاح

سعدي بيره: الرئيس بافل شدد في بغداد على عدم خلط معيشة المواطنين بالخلافات السياسية

أكد عضو في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، أن زيارة بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الى بغداد، كانت بهدف ضمان إرسال رواتب واستحقاقات شعب كوردستان من الموازنة الاتحادية، وقد تكللت تلك الجهود بالنجاح إذ من المقرر أن ترسل الحكومة الاتحادية رواتب موظفي الاقليم بداية الاسبوع المقبل.

وقال سعدي أحمد بيره عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني، خلال لقاء مع فضائية شعب كوردستان: «أخبر الرئيس بافل جلال طالباني رئيس الوزراء الاتحادي محمد شياع السوداني خلال لقائهما في بغداد، أنه «لاينبغي معاقبة مواطني وموظفي الاقليم، ويجب ألا تخلط قوت ومعيشة المواطنين بالخلافات بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية، لذا كان الغرض من زيارة الرئيس بافل الى بغداد ضمان إرسال رواب الموظفين وقد تكللت جهوده بنجاح، حيث سيتم ارسال الرواتب بداية الاسبوع المقبل».

وأضاف سعدي بيره: «أوضح الرئيس بافل جلال طالباني لجميع الأطراف في بغداد، أن الاتحاد الوطني الكوردستاني مستعد لإجراء الانتخابات، شرط أن تكون نزيهة وشفافة وتجرى وفق قانون جديد وقائمة انتخابية منقحة، وما يشاع من أن الاتحاد الوطني ليس مع الانتخابات هو افتراء وكذب وعار عن الصحة»، مشيرا الى أن «الانتخابات السابقة جرت فيها تدخلات كثيرة، كما إن مقاعد المكونات باتت حكرا على طرف معين، لذا لن نقبل بعد الآن بذلك وأن تحاك المؤامرات ضدنا خلف الستار».

وحول الوضع في كركوك، قال عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني: «كركوك كانت تحظى باهتمام بالغ من قبل الرئيس مام جلال، وكان يتحدث دوما في اللقاءات والاجتماعات كافة عن حل مشكلات المحافظة، ونحن لن نكل عن خدمة مواطني كركوك وسنمضي على نهج الرئيس مام جلال بهذا الشأن»، مضيفا: «من هذا المنطلق أكد الرئيس بافل دوما على ضرورة مشاركة الأطراف الكوردستانية في انتخابات مجلس محافظة كركوك بقائمة واحدة، لتقديم المزيد من الخدمات لمواطنيها وحماية حقوقهم».

PUKMEDIA

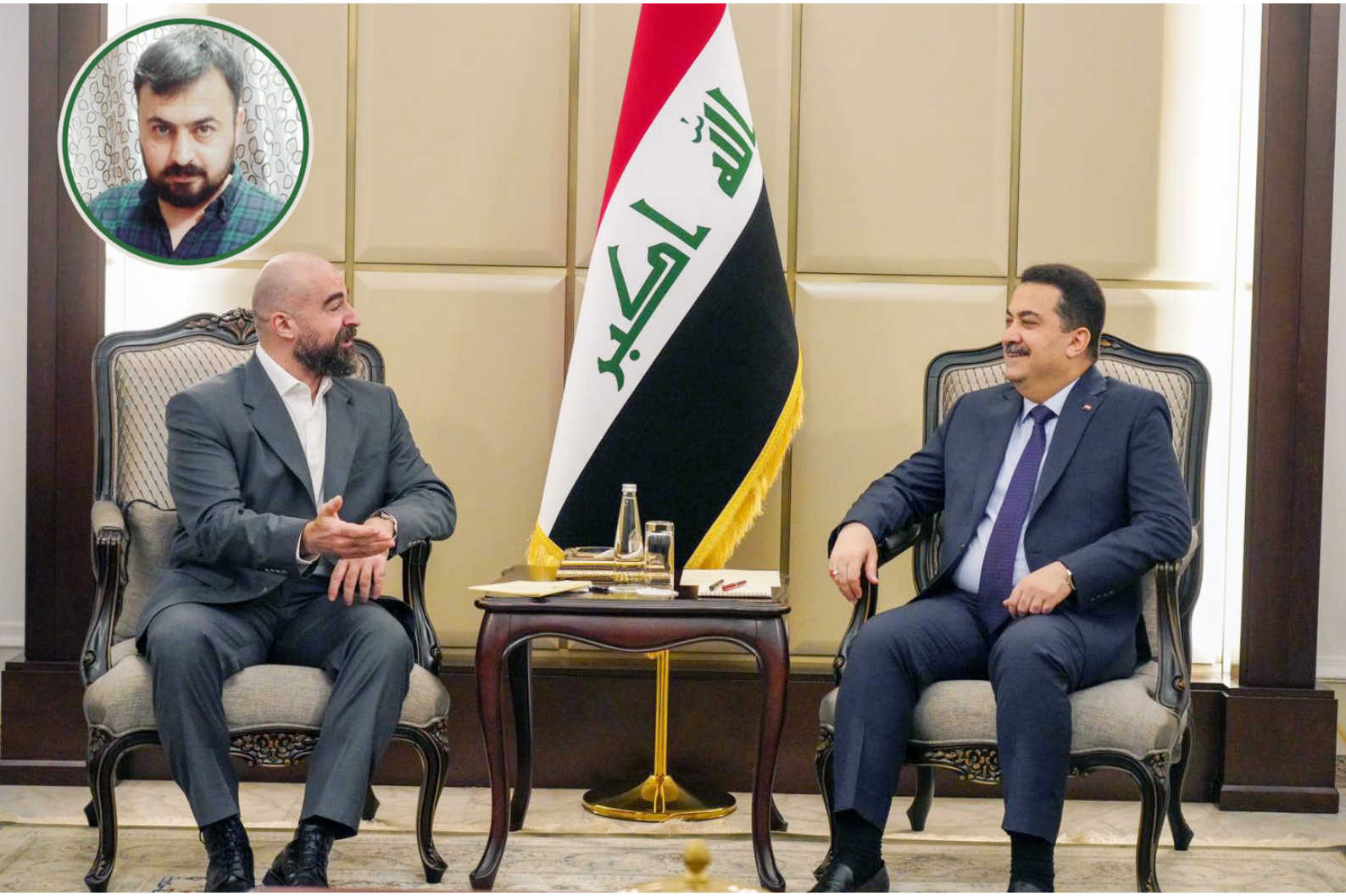

مباحثات العاصمة وضرورات المرحلة

*حيدر خليل سورميري

في السياسة ليس من المعقول أن تخلق لك اعداء، بل الدبلوماسية هي لُب السياسة، والدبلوماسية في العمل السياسي تعمل على تحقيق التوافق بين وجهات النظر المتباينة، للوصول لحل يرضي جميع الأطراف .

وأن تكون ذا مقبولية لدى الكل أو على الأقل عند الاعم الأغلب من الجهات والاحزاب السياسية دليل على نجاحك وتفوقك .

من يتتبع السيرة السياسية للرئيس الراحل «مام جلال «، سيقول بلا شك أنه أكثر سياسي كان يتمتع بمقبولية ووسطية واعتدال كبيرة وتقريبا هو السياسي الوحيد في تاريخ العراق السياسي اجتمع حوله الجميع بكل متبنياتهم وتوجهاتهم الفكرية والسياسية، والسبب ببساطة لحكمته واعتداله ووسطيته وحنكته في إدارة الأزمات حتى سُمي بـ «(صمام أمان العراق) او(خيمة الحكمة)، واتفق الجميع على هذا الوصف .

وهذا هو سياسة الاتحاد الوطني الكوردستاني منذ تأسيسه أن يكون قريباً من الجميع ومعتدل ووسطي.

ولو شاهدنا وتابعنا اليوم تحركات وخطوات نجله السيد بافل طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، لما رأينا اختلافا، بل تكاد تكون نفس الخطوات، ولكن بظروف مختلفة، وكل ظرف له تعامله وأسلوبه الخاص بسبب التغييرات والمستجدات .

السيد بافل طالباني يتمتع بمقبولية سياسية وشعبية أيضاً كما كان الراحل مام جلال، وليس له خطوط حمراء فيمايخص الدفاع عن حقوق شعب كوردستان، يسعى ويعمل ويكثف من زياراته لاجل خدمة شعبه، فهو بنفسه زار اربيل لتسوية وحل المشاكل التي تعصف بالاقليم، تواضعه يشبه الى حد كبير تواضع والده.

طالما أكد الرئيس الراحل مام جلال على أهمية بغداد لتعزيز وتقوية الاقليم، وزيارة السيد بافل للعاصمة بغداد جاءت على أساس هذه الأهمية،حيث التقى العديد من المسؤولين والزعماء السياسيين، وفي كل لقاء يؤكد على الإلتزام بالاتفاقيات السياسية وحماية حقوق جميع الأطراف في إطار القانون والدستور، حيث يعتبر الضامن لترسيخ الإستقرار والامن وانجاح البرنامج الحكومي .

كما دعا الى ابعاد المشاكل السياسية حتى لا يشكل عائقا أمام تنفيذ البرنامج الحكومي، وشدد في لقائه مع رئيس الوزراء على ضرورة حل جميع المشاكل بين بغداد واربيل وارسال المستحقات المالية لاقليم كوردستان، وأكد أن هذه المستحقات هي حق وقوت شعب كوردستان، وليس مرتبطا بأي حزب أو جهة سياسية .

كما دعا خلال استقباله وزير الدفاع السيد ثابت العباسي على أهمية التعاون والتنسيق العسكري والاستخباري كعامل مهم لحماية الامن في المنطقة.

وقال: مواجهة الارهاب واجب الجميع، ومن أجل ذلك فإن تعزيز العلاقات وتوسيع التنسيق بين قواتنا من ضرورات المرحلة .

ولو تتبعنا لقاءاته في بغداد وحتى اربيل وكما عهدناه وبعيدا عن التهريج الاعلامي كما عادة البعض، طالب السيد بافل طالباني بحقوق ومستحقات شعب كوردستان، وأن يكون المواطن بعيداً عن الصراعات السياسية، حيث وضع هموم ومطالب المواطنين في اولويات مهامه، وسعيه الدائم لتحقيق مطالب المواطنين .

لقد أهتم في زيارته ومباحثاته لجوانب عديدة لها صلة مباشرة بحياة المواطنين، أهمها الجانب الإقتصادي والمعيشي، وكذلك التعاون والتنسيق في الجانب العسكري والامني والاستخباراتي لتحقيق الامن والسلم في جميع المناطق .

بغداد وأربيل توقعان اتفاقاً بشأن الالتزام الكامل بتطبيق الموازنة

كشف مصدر حكومي، اليوم الخميس، عن توقيع بغداد وأربيل اتفاقاً بشأن الالتزام الكامل بتطبيق نصوص قانون الموازنة العامة، فيما اشار الى ان الاتفاق يتضمن تولي حكومة الاقليم تسليم النفط الى وزارة النفط الاتحادية.

وقال المصدر لوكالة الأنباء العراقية (واع)، إن «الحكومتين الاتحادية واقليم كردستان وقعتا ليلة الاربعاء علي الخميس، اتفاقاً بشان الالتزام الكامل بتطبيق نصوص قانون الموازنة العامة الاتحادية الذي شرعه مجلس النواب ونشر بجريدة الوقائع العراقية».

واضاف ان «الاتفاق ينص على تنفيذ ماجاء في المادة ١٢ / ثانيا / ج، حيث تتولى حكومة الاقليم تسليم النفط الى وزارة النفط الاتحادية، ثم تتولى وزارة المالية الاتحادية تعويض حكومة الاقليم عن كلف انتاج ونقل النفط المستلم فعليا من الاقليم وتحسب كلفة البرميل وفق معدل كلفة وزارة النفط الاتحادية، كما ورد في نص القانون».

وتابع ان «الاتفاق نص ايضا ان تقوم حكومة الاقليم بتسليم كامل الايرادات غير النفطية ١٠٠ بالمئة، وايداعها في حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي وفقا لقانون الادارة المالية»، مشيرا الى ان «وزارة المالية الاتحادية تسلم ٥٠ بالمئة من عائدات المنافذ الحدودية للاقليم اسوة بالمحافظات العراقية الاخرى التي فيها منافذ حدودية وتتسلم مثل هذه النسبة وفق المادة ٢١ / ثانيا، من الموازنة الاتحادية».

وتابع ان «الاتفاق تضمن تشكيل لجنة من الطرفين لمتابعة الايرادات غير النفطية في الاقليم على ان تنهي اعمالها خلال شهر وفق قانون الموازنة»، موضحا ان «وزارة المالية في اقليم كردستان تمول وفقا للمادة ١٢ / ثانيا / هـ ، من الموازنة بشرط استمرار حكومة الاقليم بتنفيذ قانون الموازنة وخصوصا المادة ١٢/ ثانيا/ أ، ب، ج، د، وفق الاليات المتفق اليها انفا».

واع

عملية بطولية مشتركة تطيح بأحد منفذي جريمة سبايكر

اعلن جهاز مكافحة الارهاب في محافظة السليمانية، عن الاطاحة بأحد قيادات تنظيم داعش الارهابي المتورطين بتنفيذ جريمة سبايكر.

وقال جهاز مكافحة الارهاب في بيان: بناء على معلومات استخبارية دقيقة، نفذت المديرية العامة لمكافحة الإرهاب في السليمانية وجهاز المخابرات الوطني العراقي عملية تم فيها اعتقال المطلوب (عبد الخالق خزعل سلطان).

واضاف البيان: ان الارهابي المعتقل انضم لتنظيم داعش الارهابي في العام ٢٠١٣ وشارك في تنفيذ عدد من العمليات الارهابية التي استهدفت القوات الأمنية في محافظة صلاح الدين، وشارك في مجزرة سبايكر وكان أحد المنفذين ضد الضحايا في العام ٢٠١٤، ومن ثم شغل منصب ما يسمى بالمسؤول العسكري لولاية (دجلة)، لينتقل بعد ذلك لصفوف داعش فيما يسمى بولاية نينوى وشارك في المعارك ضد القوات الأمنية.

واشار البيان الى ان عملية الاعتقال تمت بعد تعقب ومتابعة ميدانية للهدف، اذ ألقي القبض عليه وفقاً لمذكرة قضائية، وأحيل أصولياً الى الجهات المختصة.

رئاسة جمهورية العراق

سەرۆکایەتی کۆماری عیراق

بيان

يُحيي شعبنا خلال هذه الأيام شعائر ذكرى استشهاد الإمام الحسين عليه السلام والكوكبة الطاهرة من آل بيته وأنصاره في واقعة الطف في العاشر من محرم الحرام.

إن هذه الذكرى المؤلمة والملهمة التي نستعيد معها معاني التضحية والبطولة، في الدفاع عن مبادئ العدل والإيمان بمواجهة الطغيان، هي ذكرى تمدنا بالقيم العظيمة وتجدد في الأجيال العزم والإصرار على التمسك بتلك القيم التي ترسخت بالشهادة والحرية والكرامة الإنسانية.

إننا نستعيد ذكرى البطولة في عاشوراء فنستعيد معها الاعتزاز بشرف المواقف النبيلة، وتتأكد في وجداننا إرادة العمل من أجل بناء العراق الديمقراطي العادل، العراق الذي يحيا فيه الجميع بمساواة متنعمين بخيراته وحريصين على رفعته وعزته وسيادته.

السلام على الأرواح السامية التي تعطرت بالشهادة.

السلام على المضحين من أجل الحق.

لنعمل وننتصر لقيم العدل والكرامة من خلال تعزيز وحدتنا الوطنية لبناء العراق وخير وأمان العراقيين.

عبد اللطيف جمال رشيد

رئيس الجمهورية

تعزيز العلاقات والعمل المشترك لتحقيق المصالح المشتركة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٢٧ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، سفير الجمهورية التركية لدى العراق السيد علي رضا كوناي.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، أهمية تعزيز العلاقات والعمل المشترك بين البلدين لتوطيد التعاون في مختلف المجالات سيما الاقتصادية والتجارية وملف المياه وبما يضمن تحقيق المصالح المشتركة عبر الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم المُبرمة في هذا الصدد.

من جانبه، أعرب السفير علي رضا كوناي عن دعم تركيا لأمن واستقرار العراق وازدهـار شعبه، وأكد تطلّع بلاده لتطوير أواصر العلاقات القائمة في مختلف المجالات.

بوفاة سمو الشيخ سعيد بن زايد آل نهيان

رئيس الجمهورية يعزي رئيس دولة الإمارات

بعث فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٢٧ تموز ٢٠٢٣، رسالة تعزية إلى رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان.

وأعرب السيد الرئيس، في الرسالة، عن خالص التعازي وصادق المواساة لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بوفاة سمو الشيخ سعيد بن زايد آل نهيان ممثل حاكم أبو ظبي، داعيا الباري عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ورضوانه ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهم سموه والعائلة الحاكمة الكريمة والشعب الإماراتي الشقيق جميل الصبر وحسن العزاء.

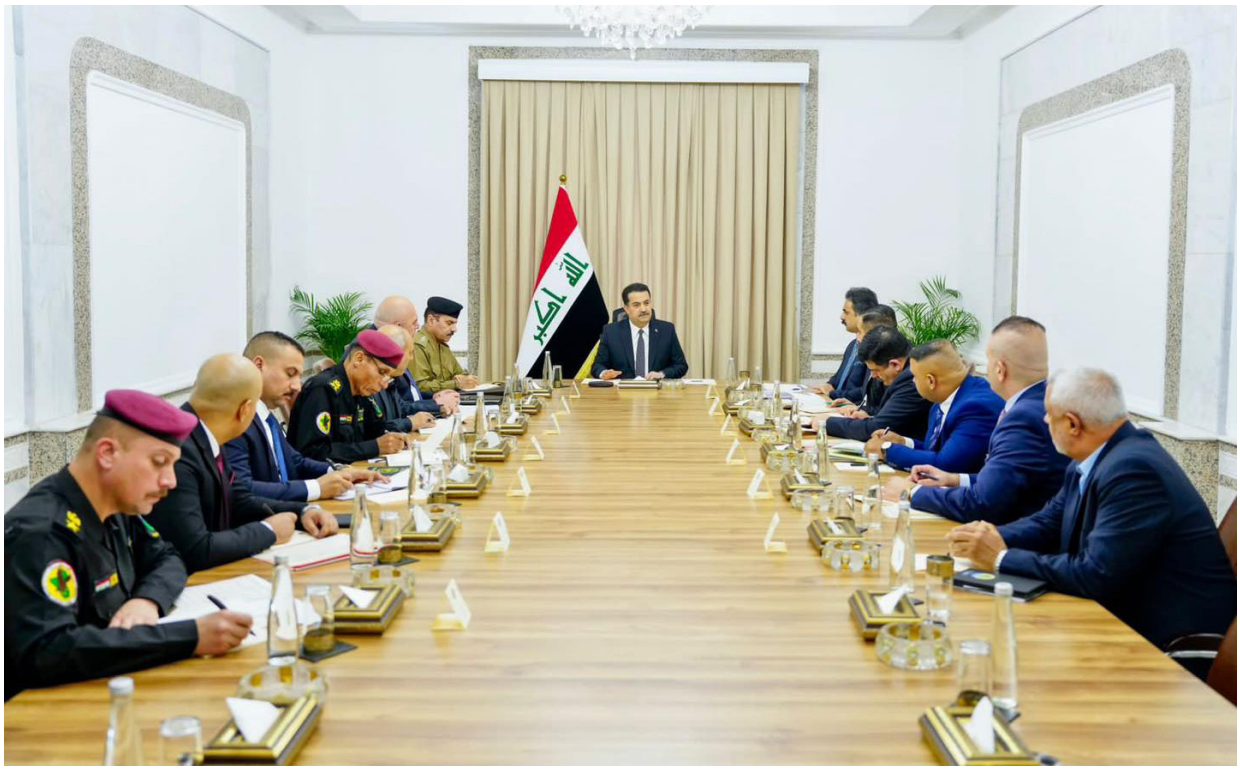

ملاحقة الجريمة الاقتصادية من ركائز الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد

ترأس رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، الخميس، اجتماعاً ضمّ مسؤولين وممثلين عن الجهات الحكومية والأمنية المعنية بمكافحة وملاحقة الجريمة الاقتصادية. وجرى، خلال الاجتماع، متابعة الجهود الراهنة في تتبّع مهربي العملة والشبكات الإجرامية والعناصر التي تعمل على تخريب الاقتصاد المحلي وتعتدي على القانون وحقوق الناس.

وبيّن السيد رئيس مجلس الوزراء أنّ هذه الجهود تنال اهتماماً خاصاً من قبل الحكومة، باعتبارها ركيزة من ركائز الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد.

ووجّه سيادته بضرورة العمل ضمن منظومة متكاملة ومتواصلة بين الأجهزة المعنية بالجريمة الاقتصادية واستمرار ملاحقة المضاربين ومهربي العملة، والمتهربين من دفع الكمارك والضرائب.

وفي مجال الإجراءات التنفيذية الاحترازية، وجّه السيد رئيس مجلس الوزراء بدراسة نشر نقاط تفتيش متحركة أو ثابتة، على الطرق الرئيسة الرابطة بالمنافذ الحدودية، من أجل الحد من مناقلة أو تهريب السلع والبضائع غير المرسّمة، التي تلحق الضرر بالاقتصاد العراقي عبر دخولها غير الشرعي للبلاد.

المكتب الاعلامي لرئيس مجلس الوزراء

مئوية لوزان وحقوق الشعب الكردي

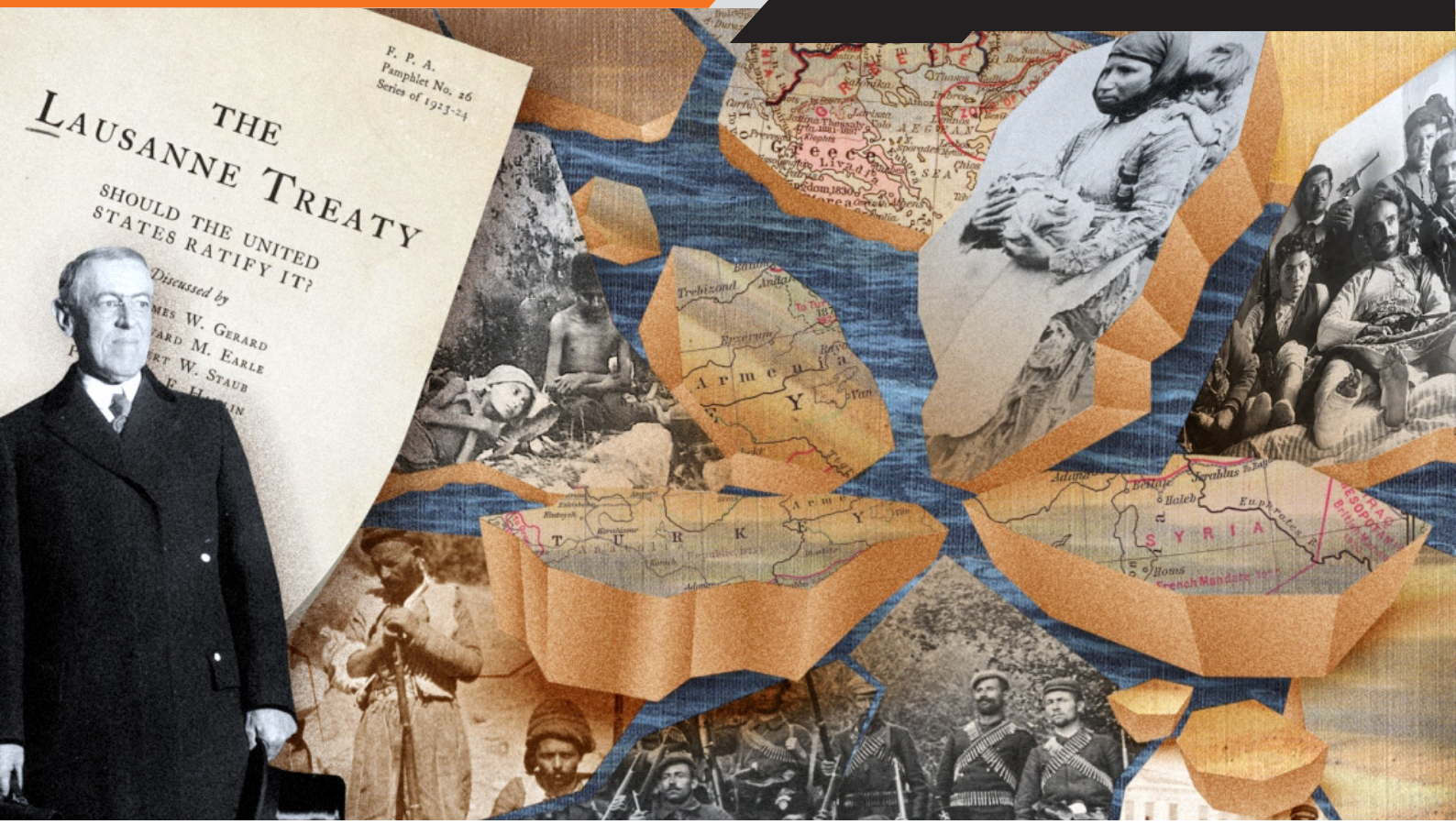

رستم محمود:

قرن على «لوزان»... والخارجون من التاريخ

بالنسبة لعدد من الشعوب الراسخة في تاريخ الشرق الأوسط، فإن «اتفاقية لوزان» التي وقعتها تركيا الحديثة مع دول «الحلفاء» بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وتمر ذكراها المئة هذه الأيـام، تعني فعليا نهايتهم كأمم وشعوب. فقد فككت كياناتهم وبعثرت حضورهم، وسحبت كل مقومات الحضور والسيادة والسلطة وحقهم في التحكم بمصائرهم، وحولتهم من جماعات مشيدة لإرث تاريخي وهوياتي جمعي وانتشار وامتلاك جغرافي شاسع، إلى مجرد أقليات، وغالبا غير معترف بها.

في الحقبة نفسها، كانت «سايكس بيكو» مشروعا عالميا واستراتيجية سياسية كبرى لإنهاء «الحلم العربي» الذي حمله الآباء المؤسسون للقومية العربية منذ أواخر

> بإقرار لوزان، تحولت تركيا الحديثة إلى فاعل جيوسياسي بالغ السطوة

القرن التاسع عشر، المتمثل في تشييد كيان/دولة عربية تشمل كامل الحيز الآسيوي من العالم العربي، وفتتت الجغرافيا العربية إلى مجموعة من الدول، كما كانت «معاهدة لوزان» إيذانا بإخراج عدد من الجماعات والشعوب من كامل المشهد الإقليمي والحياة السياسية وتوازن القوى في منطقتنا، مثل الكرد والأرمن والسريان واليونان الشرقيون والجركس واللاز والشيشان.

تعددت أشكال الإخراج، لكن النتيجة ظلت واحدة، هي تجاوز حركة التاريخ وقطار المستقبل لهذه الشعوب. فالكورد، مثلا، أُرسلوا إلى مساحة «النكران المطلق لوجودهم»، والأرمن تم التغاضي والتجاوز عن الإبادة الجماعية التي طالتهم قبل سنوات طويلة، وحجمت وجودهم ومساحة توزعهم إلى ما دون العُشر عما كانوا عليه. السريان والآشوريون واللاز صاروا مجرد طوائف وأقليات دينية متناثرة هنا وهناك، اليونان الشرقيون فقدوا جغرافيا بلادهم الأصلية، وغدوا محكومين بشرط الاستئصال، الشركس والشيشان باتوا تشكيلات لغوية واجتماعية فحسب.

حدث ذلك بالضبط لأن معاهدة لوزان كانت بمثابة إنهاء وقطيعة مع المشروع المركزي للحرب العالمية الأولى، فيما خص «المسألة الشرقية» بالتحديد. فقبل وأثناء الحرب، كانت دول الحلفاء تعتقد أن الإمبراطورية العثمانية لا يمكن «الشفاء» منها إلا عبر تفكيك طبيعتها الشمولية/الإمبراطورية، ومنح سكانها المحليين الحق في تقرير مصائرهم، حسب جماعات وشعوب تجد في نفسها وحدة حال ما.

نجحت اتفاقية سيفر (١٩١٩)، التي أنهت الحرب، في رسم بعض ملامح ذلك التوجه. فإلى جانب العرب، وجد الأرمن والكورد واليونان الشرقيون أنفسهم موعودين بالاستقرار على جغرافيات واضحة ودول مستقلة موعودة، معترف بها من المجتمع الدولي ومحمية منه، فيما كان الآشوريون/ السريان والجركس والشيشان يتوقعون مواقع خاصة ضمن الدول التي صاروا جزءا منها.

عاملان «عارضان» أعادا عقارب ساعة التاريخ إلى الوراء: حرب الاستقلال التركية (١٩١٩-١٩٢٣)، إذ تمكنت قيادة أتاتورك والنُخبة المحيطة به من إعادة تشييد «الذات التركية»، سياسيا وعسكريا.

وتاليا مواجهة التوافقات الدولية بشأن تحجيم تركيا إلى أبعد حد. العامل الآخر كان تصاعد الشيوعية عقب نجاح الثورة البلشفية في روسيا، وتاليا تفاقم رغبة الدول الأوروبية المركزية في جذب تركيا وأتاتورك وعزله عن الموجة الشيوعية بأي ثمن، بما في ذلك التنازل عن «اتفاقية سيفر» نفسها.

بإقرار لوزان، تحولت تركيا الحديثة إلى فاعل جيوسياسي بالغ السطوة، يتخذ لنفسه هوية قومية مطلقة، وفارضة إياها على مختلف دول المنطقة؛ سوريا

> كانت سايكس بيكو مشروعا عالميا لإنهاء «الحلم العربي»

والعراق وإيران على الأقل.

فـدول الغرب التي أخرجت تركيا من التوازنات الدولية، أبقتها وقبلت بها كقوة سياسية إقليمية متجاوزة لحدودها الجغرافية، قادرة على فرض نموذجها ورؤيتها وفهمها لقضايا «الأقليات» على كامل محيطها. وحسب ذلك، لم يكن إخراج هذه الشعوب/ الجماعات من الفضاء السياسي والجغرافي داخل تركيا فحسب، بل من كامل المنطقة. ثمة وثائق وأحداث لا تُعد، تكشف كل واحدة منها كيف أن تركيا حددت سياساتها واستراتيجيتها تجاه الدول الإقليمية حسب التزامها بهذه القواعد. والدول والأحـداث التي «شذت» عن ذلك، كانت محل عدوان واضح من قِبلها، والأحداث في سوريا والعراق وليبيا طوال العقد الماضي أكبر شاهد على ذلك.

حسب المسار الذي رسمته «لـوزان»، تأسس في منطقتنا سياق تاريخي مختلف عما حدث في أوروبا، وكامل العالم تقريبا، في مرحلة «ما بعد الإمبراطوريات التقليدية». فبينما عاشت مختلف جهات العالم نوعا من المساومة بين الجماعات والشعوب المركزية «الكبرى»، ونظيرتها الأصغر والأكثر «هامشية»، فتأسست دول يافعة خاصة بالجماعات الصغيرة، وتضمنت الدول الكبرى اعترافا دستوريا وأقاليم محلية تضمن حقوق الجماعات التي لم تحصل على دول خاصة بها.

حدث العكس تماما في منطقتنا، وبسبب «لوزان»، فقد ظلت تركيا كيانا إمبراطوريا، وإن بقوة وحجم أصغر. لكن آلية وبنية النزعة التي هندستها وحكمتها كانت إمبراطورية تماما؛ لا تعترف بالشعوب والجماعات التي بداخلها، ولو كانوا ملايين البشر ويشغلون مناطق جغرافية تزيد على مساحة عدد من دول المنطقة مجتمعة.

لا تعترف بتاريخها القريب، كـالإبـادة الجماعية التي مارستها بحق شعب كامل، والجغرافيا والتغيرات الديموغرافية التي فرضتها على مناطق وشعوب أخرى. تنكر التنوع والشراكة، وتعتد بتاريخها الإمبراطوري وتعتبر نفسها امتدادا له بكل شكل. وفوق ذلك تفرض هذا النموذج على كل محيطها، وتحدده كشرط للعلاقة الحسنة معه.

بناء على نموذج تركيا الأولي، حددت اتفاقية لوزان النمط النهائي لشكل العلاقات الإقليمية، كفضاء يسير حسب علاقات وتفاعل الكيانات/ الدول، الناكرة لكل الجماعات الأهلية والقومية والمناطقية غير المركزية بداخلها. ولأجل ذلك بالضبط، فإن معاهدة لوزان لم تكن فقط أداة للهزيمة التاريخية لعدد من الشعوب والأمم، بل انهيار كلي لكل أمم ومجتمعات المنطقة، لأنها صارت فضاء خاليا من التنوع والتركيب والتوازن، أكثر نزوعا للقيم والمخيلات الواحدية المطلقة، والمغلقة.

*مجلة «المجلة» اللندنية

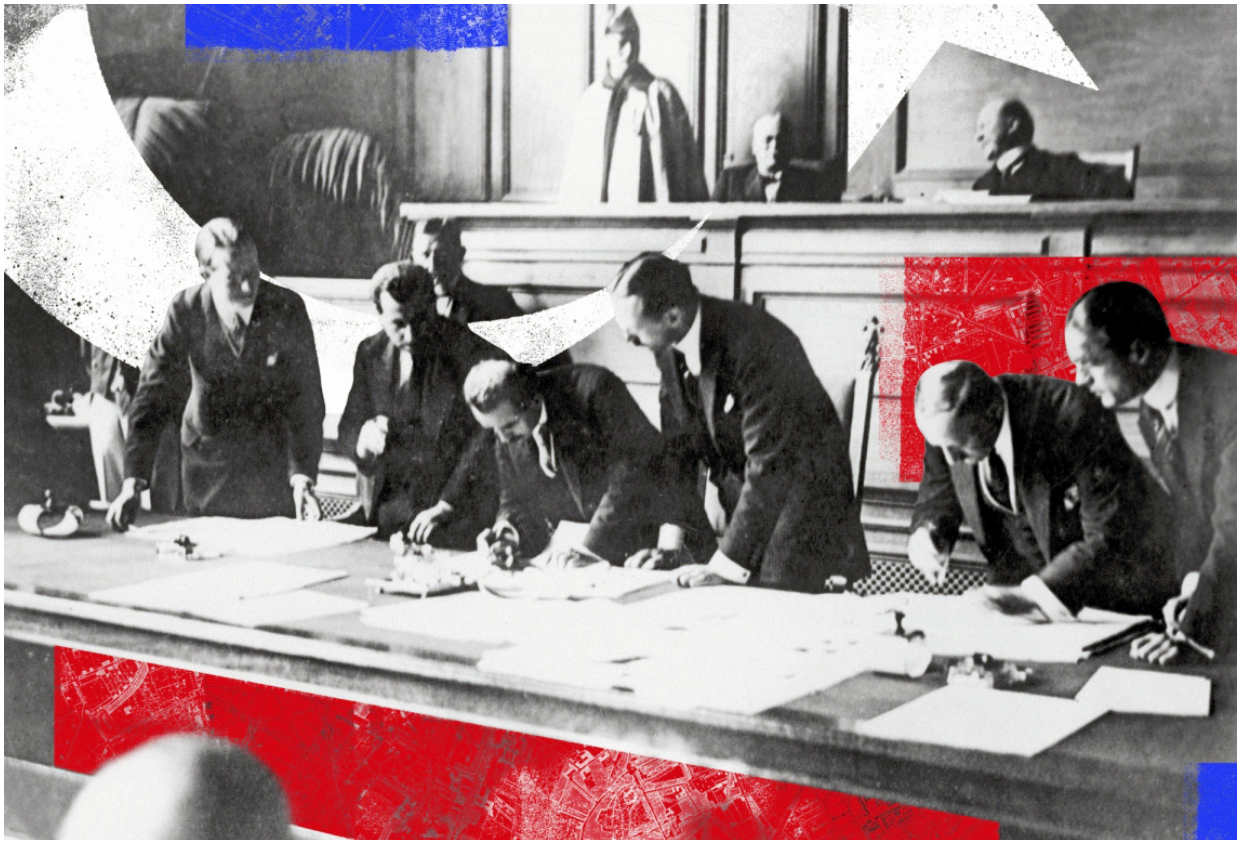

الذكرى المئوية لمعاهدة لوزان والكرد... أزمة متفاقمة

يسلط المؤرخ والمؤلف «محمد بيرق» في مقالة له في صحيفة «يني يسام» الضوء على القضية الكردية المتفاقمة، ويؤكد أن الديمقراطية التركية لا يمكن أن تتأسس بالكامل دون حل سلمي للمشكلة الكردية. وينتقد البيرق في مقاله معاهدة لوزان لدورها في انقسام الشعب الكردي والجرح غير القابل للإصلاح الذي تسببت فيه. كما جدد تأكيده على أن المعاهدة ليست «أمراً واقعاً» بالنسبة للكرد الذين قاوموا بنودها لمدة ١٠٠ عام وسيواصلون ذلك حتى يتم الاعتراف بحقوقهم وحرياتهم الديمقراطية. وفقاً لما نقله موقع MEDYA NEWS.

مع بلوغ معاهدة لوزان الذكرى المئوية لتأسيسها، يسلط المؤرخ والمؤلف "محمد بيرق" في مقالة له في صحيفة "يني يسام" الضوء على القضية الكردية المتفاقمة ، ويؤكد أن الديمقراطية التركية لا يمكن أن تتأسس بالكامل دون حل سلمي للمشكلة الكردية. وينتقد البيرق في مقاله معاهدة لوزان لدورها في انقسام الشعب الكردي والجرح غير القابل للإصلاح الذي تسببت فيه. كما جدد تأكيده على أن المعاهدة ليست "أمراً واقعاً" بالنسبة للكرد الذين قاوموا بنودها لمدة ١٠٠ عام وسيواصلون ذلك حتى يتم الاعتراف بحقوقهم وحرياتهم الديمقراطية. وفقاً لما نقله موقع MEDYA NEWS.

وأشار الكاتب في مقالته إلى أن المعاهدة عمقت القضية الكردية وإلـى استحالة إقامة الديمقراطية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في تركيا دون إيجاد حل

> الديمقراطية التركية لا يمكن أن تتأسس بالكامل دون حل سلمي للمشكلة الكردية

ديمقراطي وسلمي للقضية الكردية.

وقال محمد البيرق في مقالته التي تحمل عنوان "معاهدة لوزان والكرد في الذكرى المئوية لتأسيسها": كما هو معروف، تم فحص معاهدة لوزان ذات مرة من قبل الشريحة الإسلامية ووُصفت بأنها "هزيمة" وليس "نصر"، لأنها لم تشمل العديد من الدول الإسلامية التي كانت مرتبطة سابقًا بالإمبراطورية العثمانية. بعبارة أخرى، اعتبروا تحرير الدول الإسلامية من الاستعمار العثماني بمثابة "هزيمة" في مفاوضات لوزان.

ونوَّه البيرق إلى نهج تركيا تجاه أولئك الذين يشككون في المعاهدة، قائلاً: تصف تركيا أولئك الذين يشككون في المعاهدة وينتقدونها بأنهم خونة.

وتطرق بالتفصيل إلى السياق التاريخي للقضية الكردية موضحاً: من المعروف أن القضية الكردية في تركيا ليست مشكلة اليوم فقط، إنها مشكلة يعود تاريخها إلى ١٠٠ عام، وبعبارة أخرى، إنها مشكلة قديمة قدم معاهدة لوزان الموقعة في عام ١٩٢٣.

وأشار إلى التغييرات السياسية التي أعقبت المعاهدة، "سياسة الإنكار والتدمير"، التي استبدلت بـ "خطة الإصلاح الشرقي" و "قانون الإسكات" الذي نُشر عام ١٩٢٥ بعد دستور تركيا الصادر عام ١٩٢٤.

وتابع: من خلال هذه القوانين والخطط السرية التي يمكن وصفها بأنها "حركة تراجع اجتماعي"، لم تخلق فقط المشكلة الكردية اليوم ولكن أيضًا أنهت نظام التعددية الحزبية، وحظرت حرية التنظيم السياسي والاجتماعي للطبقة العاملة وتسببت في إلحاق الضرر بالملايين من شعبنا حتى يومنا هذا.

وأكد "محمد بيرق" في مقالته أن لوزان أدت إلى انقسام الكرد كشعب ودولة، وأن الكرد قد أصيبوا "بجروح لا يمكن إصلاحها" منذ هذا التاريخ. كان الغربيون، وخاصة البريطانيين، يتفاوضون على بلاد ما بين النهرين وكردستان. وكان هناك سيناريو مكتوب ومطبَّق ضد الكرد بدون الكرد؛ لأن الإدارة الكمالية قد أجرت بالفعل مفاوضات واتفاقات سرية مع كل من الفرنسيين والبريطانيين في عامي ١٩٢١ و ١٩٢٢.

ورأى محمد بيرق في ختام مقالته أنه بالرغم من كل هذه السلبيات، فإن معاهدة لوزان ليست أمرًا واقعًا بالنسبة للكرد.

لم يقبل الكرد هذه المعاهدة منذ يوم التوقيع عليها، وهم يقاومون منذ ١٠٠ عام، وأن السبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة هو تأمين السلام، ومن المستحيل إقامة الديمقراطية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في تركيا دون إيجاد حل ديمقراطي وسلمي للمشكلة الكردية. الكرد يقاومون منذ ١٠٠ عام، وسيواصلون المقاومة حتى يحصلوا على حقوقهم وحرياتهم الديمقراطية.

*الترجمة: pydrojava:

الباحث علي نور الدين:

مشروع "طريق التنمية".. تحويل العراق إلى مركز إقليمي للنقل

*موسوعة Fanack

تمتلك الحكومة العراقيّة خطّة ناشطة لتحويل العراق إلى مركز إقليمي لنقل السلع ومصادر الطاقة. وهذه الخطّة ترمي الى الإستفادة من موقع العراق المميّز، الذي يمكن أن يربط إيران ودول الخليج التي تنتج مصادر الطاقة، بتركيا التي تسعى إلى أن تكون نقطة لإعادة توزيع هذه المصادر باتجاه أوروبا. وبذلك، تتناسب هذه الخطّة العراقيّة الضخمة، مع الدور الذي يرغب الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان بأن تلعبه تركيا في أسواق النفط والغاز.

وفي الوقت عينه، سيكون بإمكان العراق ربط أسواق الهند وشرق آسيا المنتجة بضائع إستهلاكيّة أخرى، بتركيا ومن ثم أوروبا، المُستهلكة هذه السلع.

وهذا الجانب من الخطّة العراقيّة، سيتكامل بدوره مع "مبادرة الحزام والطريق" الصينيّة، التي تسعى إلى تعزيز روابط الصين التجاريّة بالعالم، عبر

شبكة من مشاريع البنية التحتيّة العملاقة.

كما سيكون بالإمكان أيضًا نقل السلع الأوروبية بالاتجاه المعاكس، نحو دول الخليج المستهلكة بدورها هذه السلع.

إلا أنّ أهم ما في هذا الموضوع، هو التسابق الدولي على مشاريع البنية التحتيّة في العراق والذي اشتدّ مؤخّرًا بعدما كشفت الحكومة العراقيّة عن هذا الدور الاستراتيجي الذي ستحاول البلاد لعبه في المرحلة المقبلة.

وحاليًا، يتصدّر المشهد كل من الصين وتركيا وقطر والمملكة العربيّة السعوديّة، على مستوى الدول التي ترغب بأن تساهم وتستثمر في هذا الدور العراقي الطامح.

أمّا إيران، فما زالت تتريّث قبل الحكم على المشروع العراقي الجديد، الذي سيسهّل تجارة إيران مع الخارج، لكنّه سينافس في هذا الوقت مشروعًا إيرانيًا محمّلاً بالأهداف عينها.

> **المشروع يضع البلاد كلاعب رئيسي في التجارة الإقليمية ونقل الطاقة**

التوقيت الجيّد والعوامل الإقليميّة المؤاتية

بالنتيجة، سيزيد هذا المشروع من أهميّة الدور الاقتصادي والجيوسياسي الذي يلعبه العراق اليوم، على المدى البعيد. بل إنّ بعض التحليلات ذهبت إلى مقارنة الدور الحسّاس الذي سيلعبه هذا المشروع، بالدور الاستراتيجي واللوجستي الذي لعبته قناة السويس تاريخيًا، كنقطة عبور تقود العراق في المستقبل الى لعب دور مماثل. وهذا ما جعل كثيرين يلمحون إلى غياب مصر عن المؤتمر الذي أعلن عن هذا المشروع في بغداد، في دلالة على تحسّسها من منافستها في دور قناة السويس، فيما حضر ممثلون عن جميع الدول الإقليميّة الأخرى.

تجاه هذا الواقع، اختارت الحكومة العراقيّة بعناية توقيت الإعلان عن هذا المشروع، في ٢٧ أيّار/مايو ٢٠٢٣. فهذا الإعلان، جاء بالتزامن مع المصالحة التي جرت بين المملكة العربيّة السعوديّة وإيران، والتي أفضت إلى عودة العلاقات الدبلوماسيّة بين الدولتين.

وبذلك، راهن رئيس الحكومة العراقيّة محمّد شيّاع السوداني على الاستقرار الناتج عن هذه التسوية الإقليميّة، لخلق إجماع عراقي محلّي على المشروع الضخم الجديد. مع الإشارة إلى أنّ التوازنات السياسيّة العراقيّة الداخليّة غالبًا ما تتأثّر بمواقف وخلافات الأطراف الإقليميّة، وخصوصًا إيران ودول الخليج، التي تملك تأثيرات متفاوتة على القوى السياسيّة العراقيّة.

ومن هذه الزاوية أيضًا، يمكن فهم الجهود الضخمة التي بذلها السوداني نفسه، للتوسّط شخصيًا وتسهيل المصالحة الإيرانيّة السعوديّة. فسير السوداني في الخطط الاستراتيجيّة الكبيرة، وخصوصًا تلك التي تضع العراق في قلب المعادلات الجيوسياسيّة الإقليميّة، لم يكن ممكنًا في ظل تداعيات التجاذب الإيراني السعودي على الأوضاع السياسيّة العراقيّة الداخليّة. ويدرك السوداني أنّ إيران بالتحديد، تملك الأثر الأكبر على الإئتلاف

السياسي الذي شكّل حكومته، والمعروف بإسم "الإطار التنسيقي".

مشروع "طريق التنمية" العراقي

أطلقت الحكومة العراقيّة تسمية "مشروع طريق التنمية"، على المشروع الذي يستهدف خلق مسار لنقل السلع ومصادر الطاقة من جنوب البلاد إلى شمالها.

وعبارة "طريق" المجازية، تشير إلى مجموعة واسعة من الاستثمارات على امتداد هذا المسار، في مجالات السكك الحديديّة وخطوط النقل البرّي، كما يشمل المشروع توسعة ميناء الفاو الكبير في جنوب البلاد، وإنشاء مدن صناعيّة وسكنيّة جديدة. واختارت الحكومة أن تشبّه المشروع بالقناة الجافّة، في تلميح مجازي آخر لدور المسار، المشابه لدور الربط الذي تلعبه القنوات المائيّة مثل قناة بنما وقناة السويس.

تتوقّع الحكومة العراقيّة أن تبلغ تكلفة المشروع نحو ١٧ مليار دولار امريكي، على أن يتم تنفيذه خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٨. ومن ضمن هذه التكلفة، ثمّة ١٠٫٥ مليار دولار امريكي ستُخصص لإنشاء خطوط سكك الحديد، فيما ستخصص الحكومة العراقيّة نحو ٦٫٥ مليار دولار امريكي لإنشاء الطرق البريّة على امتداد هذا المسار. أمّا سائر أجزاء المشروع، مثل المدن الصناعيّة والسكنيّة ومراكز تخزين ونقل الطاقة، فستعتمد على مبادرات القطاع الخاص، الذي سيستفيد من طرق الربط البرّي في هذا المشروع.

ومن المتوقّع أن يدر المشروع على العراق نحو ٤ مليارات دولار سنويًا، بفعل رسوم عبور السلع بالاتجاهين، بالإضافة إلى الرسوم والضرائب التي ستنتج عن النشاط الصناعي على امتداد المسار. كما تنتظر الحكومة العراقيّة أن يولّد هذا المشروع نحو ١٠٠ ألف فرصة عمل محليّة، في المرحلة التي ستلي إنجازه. أمّا إجمالي طول المسار، فسيبلغ نحو ١٢٠٠ كيلومتر، تبدأ من مرفأ الفاو في الجنوب وتنتهي على الحدود التركيّة.

ورغم ارتفاع تكلفة النقل البرّي عبر سكك الحديد، مقارنة بالنقل البحري، ستسعى السلطات العراقيّة إلى جذب الحركة التجاريّة عبر المشروع من خلال تقليص مدّة الرحلات التجاريّة بين شرق آسيا وأوروبا إلى النصف، مقارنة بالرحلات البحريّة التقليديّة. فعلى سبيل المثال، تستغرق الرحلة التجاريّة من ميناء شنغهاي الصيني إلى ميناء روتردام الهولندي نحو ٣٣ يومًا بالبحر. بينما يمكن تقليص هذه المدّة إلى ١٥ يومًا فقط عندما يتم نقل البضائع بالبر من الصين إلى ميناء جوادر الباكستاني، ومنه إلى ميناء الفاو الكبير، ثم إلى أوروبا عبر مشروع "طريق التنمية".

> **"يستهدف المشروع خلق مسار لنقل السلع ومصادر الطاقة من جنوب البلاد إلى شمالها"**

كما تراهن الحكومة العراقيّة على الحركة السياحيّة التي سيكون بالإمكان استقطابها إلى العراق ودول الخليج، من الدول الأوروبيّة، من خلال الرحلات عبر سكك الحديد. مع العلم أنّ خطط الحكومة العراقيّة الحاليّة تنص على وضع قطارات عالية السرعة، تسير بسرعة ٣٠٠ كيلومتر في الساعة لنقل الأفراد، بالإضافة إلى قطارات نقل تجاريّة تسير بسرعة ١٤٠ كيلومترًا في الساعة. وعلى هذا الأساس، سيكون بإمكان قطارات

الأفراد أن تعبر المسار بأسره من شمال العراق إلى جنوبه خلال أربع ساعات، بينما ستحتاج القطارات التجاريّة إلى ٨ ساعات لعبوره.

أمّا النقطة الأهم، فهي أنّ المسار العراقي سيوفّر طريقًا سريعًا لنقل النفط والغاز المُسال المُنتج في منطقة الخليج العربي، باتجاه أوروبا، عبر تركيا التي تضخ استثمارات للتحوّل إلى مركز لإعادة توزيع مصادر الطاقة، باتجاه السوق الأوروبيّة.

مع الإشارة إلى أنّ أوروبا زادت منذ العام ٢٠٢٢ اعتمادها على الغاز المُسال القطري، كبديل عن الغاز الروسي، منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا وانقطاع امدادات الغاز الروسي عن أوروبا.

وعلى امتداد المسار، تتضمّن المخططات العراقيّة مناطق حرّة ومدنًا صناعيّة ومراكز لتخزين السلع ومصادر الطاقة. ومن المفترض أن تشهد جميع هذه المناطق طفرة صناعيّة كبيرة، بالاستفادة من سهولة شحن السلع والخدمات والمواد الأوّليّة باستخدام "طريق التنمية". كما تتوقع العراق أن تتحوّل إلى مركز تجاري مهم في أسواق النفط والغاز، بفعل قدرتها على شراء هذه السلع وتخزينها، ومن ثم بيعها باتجاه السوق الأوروبيّة بحسب طلب كل دولة.

> "الغائب الأكبر عن الصورة، هو إيران الدولة الأكثر تأثيرًا على العراق"

التسابق الدولي على الاستثمار في العراق

أدرك العديد من الدول أنّ مشروع العراق الجديد ينطوي على فرص استثماريّة هامّة، وخصوصًا بالنسبة إلى الدول المنتجة النفط والغاز، التي تحاول تطوير وسائل تصدير إنتاجها من البترول .

فبعد أقل من ثلاثة أسابيع من الإعلان عن مشروع "طريق التنمية"، قام أمير قطر تميم بن حمد بزيارة رسميّة إلى العراق، وقّع خلالها عددًا من الاتفاقيّات الاستثماريّة ومذكّرات التعاون، معلنًا عزم بلاده ضخ ٥ مليارات دولار من خلال الاستثمار في عدد من القطاعات.

وارتبطت الغالبيّة الساحقة من مذكرات التفاهم الاستثماريّة القطريّة مع العراق بالمشاريع المكمّلة مشروع "طريق التنمية"، وخصوصًا تلك المتصلة بقطاع الطاقة وخطط توريد الغاز المُسال، بالإضافة إلى مشاريع تكرير النفط الخام وإعادة تصديره. ومن المرتقب أن يتم إنجاز جميع هذه المشاريع بحلول العام ٢٠٢٨، أي بالتوازي مع إنجاز مشروع "طريق التنمية".

من جهتها، دخلت المملكة العربيّة السعوديّة باكرًا على خط التنافس مع قطر في هذا المجال. فبالتوازي مع الكشف عن مشروع "طريق التنمية"، استضافت مدينة جدّة قمّة للمجلس التنسيقي بين السعوديّة والعراق، حيث تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيّات ومذكرات التفاهم في قطاعات النفط والغاز والنقل، كما تم الاتفاق على الشراكة الاستثماريّة في مشاريع الخدمات اللوجستيّة المسهّلة عمل شركات النفط.

وخلال القمّة أيضًا، تم الإعلان عن تأسيس "الشركة السعوديّة العراقيّة"، لتكون ذراع صندوق الاستثمارات العامّة السعودي، للاستثمار في قطاعات البنية التحتيّة والتعدين والتطوير العقاري في العراق. كما هو واضح،

تناسبت كل هذه الاستثمارات مع وجهة مشروع "طريق التنمية"، وخصوصًا من جهة خلق البنية التحتيّة المطلوبة لنقل مصادر الطاقة عبر العراق.

أمّا الصين، فبدت أكثر الدول غير العربيّة اهتمامًا بهذا المشروع، لكونه يكمّل فكرة مشروع "الحزام والطريق" الصينيّة، كما أنّه يسهّل ويسرّع عمليّة تصدير السلع الصينيّة باتجاه أوروبا. ولهذا السبب، حرص السفير الصيني في العراق تسوي وي على زيارة رئيس الحكومة العراقيّة محمد شيّاع السوداني، بعد أقل من أسبوع من الإعلان عن المشروع، لإبلاغه اهتمام بلاده بدراسة الفرص الاستثماريّة في "طريق التنمية"، واستعدادها لتقديم المشورة الفنيّة للحكومة العراقيّة في هذا المجال.

وبعد أيّام من هذا اللقاء، التقى كبار أعضاء الحكومتين العراقيّة والصينيّة، في سلسلة من الاجتماعات التي بحثت إمكانيّة تطوير آليّة "النفط مقابل البنية التحتيّة"، التي تسمح باستثمار الشركات الصينيّة في البنية التحتيّة المتعلّقة بمشروع "طريق التنمية"، مقابل استفادة الصين من النفط العراقي.

من جهة أخرى، كانت تركيا الدولة الإقليميّة الأولى التي أبدت اهتمامًا بدعم هذا المشروع والاستثمار فيه، نظرًا لاستفادتها منه على المدى البعيد، عبر توريد مصادر الطاقة من الخليج عبر العراق، ومن ثم تصديرها إلى أوروبا. ولهذا السبب، تعامل الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان مع المشروع العراقي وكأنّه مشروع تركي، فكلّف وزراءه -بعد اجتماع مع السوداني- بالتنسيق مع الجانب العراقي للسعي من أجل "تحقيق مشروع طريق التنمية"، واعدًا بالتنسيق مع العراق "للعمل معًا لإنجاز المشروع".

الغائب الأكبر عن الصورة، هو الدولة الأكثر تأثيرًا على الأوضاع داخل العراق، أي إيران. فإيران تملك أساسًا مشروعًا خاصًا لربط شواطئها الجنوبيّة المطلّة على خليج عُمان ببحر قزوين، بمسار تجاري يفترض أن يحقق غايات المشروع العراقي عينها.

ولهذا السبب، من المحتمل أن تخشى إيران منافسة المشروع العراقي مصالحها، وهذا ما قد يدفعها إلى إمكانيّة التدخّل لعرقلة المشروع، باستخدام نفوذها داخل العراق وقدرتها على التأثير على الأحزاب السياسيّة الشيعيّة. مع الإشارة إلى أنّ إيران يمكن أن تستفيد في المقابل من المشروع العراقي، عبر تصدير نفطها وغازها المُسال إلى تركيا وأوروبا، إلا أنّ ذلك سيبقى مرهونًا برفع العقوبات عن طهران، والتوصّل إلى تفاهم جديد حول البرنامج النووي الإيراني.

> **تراهن الحكومة العراقية على الحركة السياحية التي سيكون بالإمكان استقطابها**

*نشأت مؤسّسة فَنَك Fanack عام ٢٠١٠ إلى جانب شركة فَنَك في مدينة العدالة العالمية، لاهاي، بصفتها منظّمة هولندية غير هادفة للربح. ويكمن هدف المؤسّسة في تعزيز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع المجموعات القومية أو العرقية أو الدينية، بالإضافة إلى تقدير أنشطة الأمم المتحدة التي تساهم في الحفاظ على سلامة البشرية وازدهارها في كل مكان.

الباحث شورش درويش:

طريق التنمية:
الأمني يسبق الاقتصادي من وجهة نظر تركيا

*المركز الكردي للدراسات

لطالما وصف الإعلان عن مشروعات النقل والربط الكبرى المستقبلية بأنها موازية أو مشابهة لمشاريع تمّ تنفيذها في أزمنة أسبق وحققت انجازات ملحوظة، ومن جملة ذلك التشبيهات التي انهالت على طريق التنمية، الذي أعلن عنه رئيس الوزراء العراقي محمد شيّاع السوداني في أيار/مايو الماضي، فالمشروع بات يوصف بأنه قناة السويس الجديدة، أو مشروع ماريشال الجديد، أو سكة حديد بغداد الجديدة، وطريق الحرير الجديد.

بطبيعة الحال ليس المشروع جديداً، إذ سبق أن حمل المشروع ذاته في السنوات السابقة اسم مشروع "القناة الجافّة" وقد كانت وزارة النقل العراقية قد أعلنت في نيسان/إبريل ٢٠١٠ قبولها لعروض استثمارية تركية لبناء سكك حديدية من ميناء الفاو الكبير (Great Fav) الذي أوكل بناؤه لشركة دايو الكورية الجنوبية، والذي كان سيمتد إلى سوريا وتركيا، إلاّ أن أحداث الربيع العربي وانخراط تركيا في مشكلات المنطقة بشكل حاد حال دون المضي في هذا المسار الاستثماري آنذاك.

نظرة إلى الشراكات والتحديات اقتصادية

مشروع طريق التنمية كما هو مخطط له سيربط ميناء الفاو الكبير بتركيا وأوروبا، ويشهد المشروع موافقة عشرة دول إلى جانب العراق وهي: السعودية وتركيا وسوريا والأردن والكويت والبحرين وقطر والإمارات والبحرين وإيران، فيما يطمح

المسؤولون العراقيون من أن يحقق المشروع تطويراً يتجاوز قطاع النقل العراقي المتهالك ليحقق تنمية موازية في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة إضافة لتطوير المدن التي سيقطعها الطريقان، الحديدي والبري، هذا إضافة إلى تصوّر متفائل يسعى لإنشاء مدن صناعية جديدة وأخرى سكنية على جانبي الطريق وتجديد البنية التحية المتهالكة في المناطق التي تعبرها الطرق.

وتقدّر تكلفة المشروع الأوليّة بـ١٧ مليار دولار، وبطول يصل إلى ١١٩٠ كم ممتداً من ميناء الفاو بمحافظة البصرة جنوباً وحتى فيشخابور على الحدود التركية شمالاً، على أن يُنفَّذ في عدة مراحل تنتهي عام ٢٠٥٠. غير أن أحوال الاقتصاد العراقي المتردّية والعجز في الموازنة العامة قد يجعل من المشروع مجرّد إعلان دعائي، إذ لا يمكن للقطاع العام العراقي تولّي مهمة تنفيذه.

وجدير بالملاحظة أن الحكومات العراقية المتعاقبة كانت تعلن عن مشروعات ضخمة تضعها في واجهة المشهد السياسي لأسباب انتخابية وتحقيقاً لإنجازات صورية أو تهرّباً من سؤال الاخفاق الاقتصادي، وهو ما بات يقلل من شأن جدية تنفيذ هذا المشروع التنمويّ الذي تقول الحكومة أنه سيبعدها من الاعتماد التام على قطاع النفط، ويوفّر لها مداخيل سنوية إضافية تقدّر بـ٤ مليار دولار، ويخفّض من مشكلة البطالة المتنامية.

كما أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تبدو متعذّرة أيضاً، نظراً إلى قلّة خبرة القطاعين في إرساء شراكة متينة في ظل غياب سوابق بين الجهتين. غير أن البديل المحتمل للتغلّب على مشكلة التمويل قد يكون بإفساح المجال للاستثمارات الخارجية، لكن تحقّق مثل هذا السيناريو قد يضيف إلى قائمة المتدخّلين في الشأن العراقي دولاً أخرى، ليس آخرها الصين التي تطمح للنفاذ إلى المنطقة عبر مشروعات الإنماء والإعمار، لاسيما وأن بكين كانت قد قرّرت في وقت سابق استعدادها لنقل جزء من معاملاتها التجارية إلى مدينة الفاو، هذا فضلاً إلى سعيها الموائمة بين مشروعي طريق التنمية والحزام والطريق. فهل ستفسح الولايات المتحدة لمثل هذا التمديد الصيني (التدخّل الناعم) في منطقة ما تزال على رأس أولويات واشنطن رغم تراجع زخم حضورها فيها منذ العام ٢٠١٥؟ ولعل هذا التنافس الدولي على التمدد داخل العراق يمثّل واحداً من التحديات التي تضاف إلى التحديات المالية التي تعترض المشروع.

المعوّقات السياسية أو هل يمكن إرضاء تركيا؟

لايمكن استشراف آفاق المشروع بمعزل عن الجزء المتمّم له في تركيا، ذلك أن تراجع تركيا لاحقاً، أو وضعها لاشتراطات صارمة، قد يودي بالمشروع لأن يصبح مشروعاً محلّياً.

إلى جانب العوائد الاقتصادية، فإن الأوضاع السياسية الراهنة في المنطقة التي انطلق منها المشروع، يكاد يكون واحداً من الديناميكيات المحفّزة التي دفعت حكومة السوداني لطرح مشروع الطريق وتقديمه كمشروع إقليمي أيضاً، ذلك أن العراق يريد الاستفادة من مناخ تطبيع العلاقات في المنطقة (التطبيع السعودي-الإيراني، والسوري-العربي، التركي-لسوري)، هذا فضلاً عن جانب آخر يحاكي التجربة الخليجية الجديدة المتمثّلة بالتعاون مع الصين، والهند بدرجة أقل، وذلك تنويعاً لسلّة العلاقات الخارجية بالشكل الذي يخفف من حدّة الاعتماد على الولايات المتحدة وأوروبا.

لكن عقدة النجار فيما يخص التحديات السياسية يكمن في الابتزاز التركي الذي سيظهر خلال الفترة المقبلة، فرغم أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وصف المشروع، في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني عقب لقائهما في آذار/مارس الماضي بأنقرة، بأنه "طريق الحرير الجديد"، وتحدث عن العوائد الاقتصادية والمنافع المتبادلة إلاّ أن الشرط "الأمني" غلب على لغة اللقاء، إذ أعاد أردوغان التذكير برغبته توصيف بغداد لحزب العمال الكردستاني "كتنظيم إرهابي وتطهير أرضهم من هذا التنظيم"، ولعل تكرار اسم الكردستاني جاء على نحو أُريد منه إظهار هذه المسألة بأنها اشتراط لإكمال العمل أكثر من أنه مجرّد تذكير بالمطالب التركية من بغداد.

معسكرات وقواعد داخل أراضي العراق

خلال العقدين الأخيرين، نجحت تركيا في إنشاء معسكرات وقواعد داخل أراضي العراق وإقليم كردستان، مستفيدة من الخلافات السياسية داخل الإقليم في مناسبات عدّة، ومن ضعف بغداد بعد عام ٢٠٠٣، وقد تنامى هذا النشاط العسكري بعد تفشّي تنظيم داعش والاضطراب الكبير الذي حصل بفعل ذلك عام ٢٠١٥، ليقيم الجيش التركي معسكرات جديدة في بعشيقة وصوران وقلعة جولان وزمار، ولتحوّل أنقرة بعض معسكراتها إلى قواعد عسكرية كما في قاعدتها في منطقة "حرير" بالقرب من أربيل، وكذلك أنشأت تركيا قاعدة سيدكان ومقرات في مدينتي جومان وديانا بالقرب من جبال قنديل، ليبلغ إجمالي عدد النقاط العسكرية التركية ٣٠ معسكراً وقاعدة عسكرية منها ١١ قاعدة دائمة، فضلاً عن تنامي نشاط جهاز الاستخبارات التركي (MIT) الذي باتت له ٤ مقرات رئيسية له في مناطق العمادية، وماتيفا، وزاخو، وكارباسي في مركز مدينة دهوك.

لطالما اصطدم هذا التدخل العسكري والأمني التركي بحاجز اعتراض عراقي وفي التسبّب بمشكلات دبلوماسية بين البلدين، إذ سبق للبرلمان العراقي في يوليو/تموز ٢٠٢٢ أن استعرض في جلسة خاصة بالانتهاكات التركية، بعيد سقوط ضحايا بالطيران الحربي التركي في كردستان العراق الانتهاكات التركية وسجّل العراق "أكثر من ٢٢ الف و٧٠٠ انتهاك تركي ضد سيادة العراق" حتى تاريخه، فيما قدمت وزارة الخارجية ٢٩٦ مذكرة احتجاج على التدخلات التركية وتم إدراجها مؤخراً مع الشكوى المقدمة إلى مجلس الأمن الدولي تجاه تركيا، وهو ما عنى رفضاً عراقياً للتدخلات العسكرية التركية من ضمنها مسألة القواعد والمعسكرات التركية مطالبين بسحب القوات التركية من داخل الأراضي العراقية.

غير أن هذه الأزمة المستمرة، مضافاً إليها مسألة تقليل حصّة العراق من نهري دجلة والفرات والتي تسبّبت في أزمة بيئة عراقية غير مسبوقة، تدخل في حسابات العلاقة المضطربة بين البلدين. وعليه فإن تركيا لن تمضي في دعم المشروع ما لم تحقق مزيداً من التقدّم العسكري والتدخّل في المناطق الواقعة قرب سنجار وفي سهل الموصل، ذلك أن الذريعة الأمنية تؤمّن لأنقرة غطاءً للتمدد داخل الأراضي العراقية والاقتراب بشكل أكبر من "استعادة" الأراضي التي لطالما طالبت بها منذ العام ١٩٢٥، أي الموصل التي تعتبر فاكهة تركيا المحرّمة، وهو ما يعني أن الشراكة على أساس طريق التنمية يصطدم بمطامح تركية التي لن ترضى عنها كتل وازنة من الطبقة السياسية العراقية، وكذا إيران، ودول عربية/خليجية، ومن المفيد التذكير بأن الشراكة الاقتصادية والوشائج المالية بين إقليم كردستان وتركيا لم تحولا دون التمدد العسكري الذي ينغّص فكرة الشراكة بما هي تعادل في الحقوق والواجبات واحترام متبادل للسيادة.

الخلاصة

صفوة القول: إن التحديات الاقتصادية وتعذّر الوصول إلى شراكات مالية مناسبة هي واحدة من المعوّقات الرئيسة.

كما أن التحديات السياسية المتمثّلة بالسلام الهش بين دول المنطقة، التي تحاول بغداد التوفيق بينها والوصول إلى توليفة تقول بأن الاقتصاد قادر على كبح جماح المشكلات القائمة فإنها تبقى مجرّد قراءة آنية تفتقر للخبرة اللازمة في فهم التعقيدات التي تعيشها المنطقة وسرعة نشوب المشكلات بين دولها، كما أن محاولة إرضاء أنقرة تبدو مسألة عصيّة وشبه مستحيلة في ظل حكومة تركية تؤمن بالتوسّع وبالثقة المفرطة بعضلاتها العسكرية (Hard power) بدل الاعتماد على قدراتها الاقتصادية وقوّتها الوسطى (Middle power). حاصل هذه المسائل قد يجعل من طريق التنمية مجرّد سراب سياسي أو مجموعة أوراق ومخططات ودراسات جدوى تنتظر زمناً آخر.

د. حسين أحمد السرحان:

الاقتصاد العراقي بين فكي الفيدرالي الامريكي، وتهريب الدولار

*مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية

بعد ساعات من إعلان رويترز منح وزير الخارجية أنطوني بلينكين الحكومة إعفاء لمدة ١٢٠ يومًا يسمح للعراق -الذي يعتمد بشكل كبير على الكهرباء الإيرانية- بإيداع المدفوعات في بنوك غير عراقية في بلدان ثالثة لصالح ايران بدلاً من الحسابات المقيدة في العراق، وبعد ان وافقت وزارة الخزانة مؤخرًا على دفع ٢/٥ مليار يورو (أي ما يعادل حوالي ٢/٨ مليار دولار) للديون غير المسددة من قبل الحكومة العراقية لواردات الكهرباء والغاز الإيرانية، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية وبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك يوم الأربعاء ١٨تموز ٢٠٢٣ عقوبات على ١٤ مصرفا عراقيا لمنع إجراء معاملات بالدولار في إطار حملتها على الفساد وتهريب الدولار الى إيران وفقا للبيان.

ومن المحتمل أن تثير هذه الخطوة توترات جديدة بين بغداد وواشنطن ويمكن أن تؤدي الى مزيد من الاضطرابات الاقتصادية للعراقيين العاديين بعد ان استأنفت اسعار الدولار الحقيقة صعودها حتى تجاوزت ١٥٠٠ دينارا للدولار الواحد.

تفيد بعض التقارير ان الضغوط التي فرضها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على البنك المركزي العراقي للحد من الفساد والتدفقات غير المشروعة للدولار التي تتضمن إلزام البنوك العراقية لاستخدام منصة على الإنترنت للكشف عن تفاصيل معاملاتها

> من المحتمل أن تثير هذه الخطوة توترات جديدة بين بغداد وواشنطن

والتي دخلت حيز النفاذ في كانون الثاني ٢٠٢٣، ادت الى شل الأسواق العراقية وشجعت على نطاق واسع تهريب الدولار عبر الحدود.

ومن خلال فرض قيود جديدة على مزاد الدولار العراقي، والذي تستخدمه بغداد لتحويل الدولارات الأمريكية التي تلقاها لمبيعات النفط، وضع مجلس الاحتياطي الفيدرالي العراق في واحدة من أكبر الأزمات المالية التي واجهها منذ عام ٢٠٠٣ بسبب عدم قدرته على تحويل دولاراته النفطية الى دينار بالسهولة التي كانت عليها في السابق، تكافح الحكومة العراقية لدفع التزاماتها، بما في ذلك رواتب ملايين الموظفين العموميين، والرواتب التقاعدية والرعاية الاجتماعي.

بمواجهة ذلك اتخذت الحكومة العراقية عدة خطوات عاجلة لمواجهة الأزمة. وقد فتحت المزيد من مكاتب صرف العملات الرسمية، وأطلقت خطة لتشجيع صغار التجار والمستثمرين على استخدام مزاد الدولار، وعلقت الضرائب على بعض السلع، وقدمت الإعانات، ومع ذلك، لا تزال مبيعات المزاد بالدولار أقل بكثير من المتوسط. ونتيجة لذلك، أسعار صرف الدولار في السوق السوداء آخذة في الارتفاع. كذلك فإن معظم البنوك الخاصة لم تسجل على المنصة ولجأت الى الأسواق السوداء غير الرسمية في بغداد لشراء الدولار.

وقال مسؤولون عراقيون ومصرفيون وأصحاب شركات صرافة ووساطة مالية لموقع Middle East Eye إن الإجراءات أدت إلى إحجام التجار وأصحاب رؤوس الأموال عن المشاركة في المزاد لتجنب الكشف عن هوياتهم والغرض من التحويلات المالية وهوية المستفيد النهائي وغيرها من المعلومات الحساسة. وبدلاً من ذلك، لجأوا الى السوق السوداء وغيرها من الطرق غير الرسمية للحصول على الدولارات، مما أدى الى ارتفاع كبير في تهريب الدولارات من العراق عن طريق البر اذ ان كبار العملاء لا يريدون الكشف عن أي معلومات تتعلق بمصادر أموالهم أو هوياتهم لأسباب أمنية أو مالية، والبعض لا يريد إضاعة الوقت في الإجراءات الورقية الروتينية.

ان هذه الآلية لم تعد متوفرة الآن وبالتالي هناك اعتماد كبير على السوق السوداء لتأمين الدولارات وتحويلها عبر منافذ غير رسمية ولن تستغرق العملية أكثر من ١٠ دقائق، وسيجد العملاء الدولار في دولة مجاورة، طالما أنهم على استعداد لدفع فرق سعر الصرف.

وقال اثنان من مستشاري حكومة السوداني لموقع Middle East Eye ان المعلومات الاستخباراتية تشير الى أن عمليات تهريب الدولار قد نمت مؤخرًا عن طريق البر عبر إقليم كردستان شبه المستقل في شمال العراق،

> وضع مجلس الاحتياطي الفيدرالي العراق في واحدة من أكبر الأزمات المالية

ومن هناك إلى تركيا أو دبي. ورداً على ذلك، أقامت الحكومة العراقية عدة نقاط تفتيش جديدة مزودة بأجهزة سونار على طول الطريق من بغداد إلى كردستان. وشنت قوات الأمن حملة لتعقب تجار العملة والوسطاء الذين يشترون ويبيعون الدولارات في السوق السوداء، واعتقلت العديد منهم بالفعل خلال الاشهر القليلة الماضية. وهذا اثار فزع مكاتب الصرافة، التي تحصل على حصة يومية ثابتة من مزاد الدولار، وبالتالي توقف معظمهم تقريبًا عن بيع الدولارات إلا لزبائن معروفين خوفًا من الاعتقال. ورغم تلك الاجراءات، يتم تهريب ما لا يقل عن (٧٠ مليون دولار) يوميًا من العراق عبر المنطقة الكردية، وفقًا لما قاله مصرفيون ومسؤولون عراقيون لموقع Middle East Eye.

كما ان الاجـراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي فاقمت من حدة الازمة وزادت من الارباح التي يحصل عليها أصحاب شركات الصرافة المتورطة في تهريب الدولار. اذ أن الأرباح التي يحققها هؤلاء مقابل توفير الدولارات المطلوبة للتجار وأصحاب رؤوس الأموال سواء في دبي أو تركيا، تضاعفت عشرات المرات.

يعتقد المسؤولون الأمريكيون أن إيران، التي تخضع لعقوبات شديدة، تتلاعب بالمزاد للحصول على العملة الصعبة، وأن البنوك العراقية وشركات الصرافة شاركت في المزاد، وشراء الـدولارات بسعر ثابت وبيعها في الشارع بسعر أعلى بكثير. ويعتقد المسؤولون الامريكان ان اجراءات الاحتياطي الامريكي نجحت، حيث قللت من التجارة غير المشروعة بالدولار الى دول مثل سوريا وإيـران، وساعدتهم في التعرف على البنوك الـ ١٤ المدرجة في القائمة السوداء.

يقوم السماسرة الآن بشراء الدولارات من شركات الصرافة هذه ونقلها برا الى كردستان. وقال ثلاثة من أصحاب شركات الصرافة والوساطة المالية ومسؤولون عراقيون لموقع Middle East Eye ان مجموعة من المسؤولين والسياسيين المحليين المؤثرين يأخذون هذه الدولارات عبر معبر إبراهيم الخليل الحدودي الى تركيا. وقال مالكو شركات الصرافة إن السلطات التركية تتقاضى رسوم كمركية (٥ دولارات) عن كل (١٠ آلاف دولار). ويتم إيداع الأموال المهربة في حسابات خاصة في البنوك التركية، ويجد البعض من هذه الاموال طريقها الى حسابات بنكية خاصة في دبي وغيرها.

أخبر مالكو شركات الصرافة والسمسرة المالية موقع Middle East Eye أن تكلفة تحويل الأموال إلى الخارج قد زادت مرة ونصف المرة خلال الأسبوع الماضي،

> اجراءات الطرفين لم تحقق شيء سوى زيادة كلفة تهريب الدولار

حيث أصبحت العملية «أكثر صعوبة وأكثر تكلفة». اذ ان الرسوم التي يتقاضاها المهربون عند إخراجهم الدولار نقدا من العراق قاربت الـــــ ١٥ ألف دولار لكل مليون دولار. اخيرا قال مسؤول مالي عراقي كبير لموقع Middle East Eye: «لا ترى اللاعبين الحقيقيين هنا، معظم أولئك الذين يديرون شركات صرافة الدولار هم أدوات. إنهم ليسوا أكثر من بطاقات جاهزة للحرق عند الحاجة».

خلاصة القول

ان اجراءات الفيدرالي الامريكي والمركزي العراقي لم تحقق شيء سوى زيادة كلفة تهريب الدولار، وزيادة على ذلك قادت الى فوضوية أكبر في السياسة النقدية في العراق واظهرت الى السطح بصورة اوضح تبعات الفساد المالي والاداري وحتى السياسي في نافذة بيع العملة، كما ان تلك الاجراءات لازالت بعيدة عن جذور المشكلة وهي الفساد السياسي والمالي في نافذة بيع العملة وانعدام الشفافية والرقابة، وعدم سيطرة الدولة ومؤسساتها على كامل اقليمها.

البنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي ووزارة الخزانة الامريكية لن يتوقفا عند هذا الحد، بل في ظل التوترات الامنية في المنطقة عقب محاولة إيران اعتراض سفن تجارية في الخليج العربي وارسال الولايات المتحدة لـ طائرات F-٣٥ وF-١٦ والمدمرة Uss Thomas Hudner، ستزداد الرغبة الامريكية في منع إيران وجهات اخرى في المنطقة من الحصول على الدولار.

الإصرار على استدامة المكاسب المالية من قبل جهات متنفذة متحكمة بنافذة بيع العملة وتهريب الدولار رغما عن الحكومة والمركزي العراقي ستدفع بسعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي الى الانخفاض اكثر مقابل الدولار، وسيدفع الفيدرالي الامريكي الى مزيد من التصعيد في الاشهر القادمة ليس اقلها ان تطال العقوبات بنوك ومصارف خاصة اخرى وربما تطال المركزي العراقي نفسه والتخلي عن ضمان البنك العراقي للتجارة المسؤول عن كثير من التحويلات من والى العراق، وربما منع الحكومة من الوصول الى احتياطاتها من الدولار في البنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي. وستكون الفوضى حينها ليست اقتصادية وتجارية فحسب، بل سياسية وامنية.

* باحث في مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية/٢٠٠٤-٢٠٢٣

د. محمد نور الدين:

لأنقرة دور في محيطها الإقليمي والحرب الأوكرانية بداية توازن عالمي جديد

أورنيلا سكر:اجرت صحيفة (الزمان) مقابلة خاصة مع الباحث اللبناني الدكتور محمد نورالدين حول زيارة الرئيس التركي الى دول المنطقة التي تشكل منعطفاً جديدا في السياسة الخارجية التركية فيما يلي نص الحوار:

المصالحة جريا وراء جمع المال وإحياء الاقتصاد

* كيف تنظر إلى التقارب التركي –الخليجي، أهميته ودوره وحدوده؟

– شهدت تركيا في السنوات الخمس الأخيرة تراجعا في ادائها الاقتصادي على جميع الأصعدة فتراجع سعر صرف الليرة

من ٧ و ٨ ليرات مقابل الدولار الواحد إلى ان لامس اخيرا الـ ٢٦ ليرة.وارتفعت نسبة التضخم إلى اكثر من مئة في المئة واتسع العجز في ميزان المدفوعات وانهارت القيمة الشرائية للمواطن.وبعدما انهزم حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية عام ٢٠١٩ في المدن الكبرى ولا سيما في اسطنبول وانقرة،قرع جرس الإنذار عميقا في الطريق إلى الانتخابات الرئاسية المصيرية في ربيع ٢٠٢٣.

فبادرت تركيا إلى المصالحة مع بعض الدول جريا وراء جمع المال وإحياء الاقتصاد.

فقامت بتطبيع العلاقات اولا مع اسرائيل علّ تل أبيب تضغط على الولايات المتحدة لتخفف ضغوطها عن الإقتصاد التركي.ومن ثم كانت المصالحة مع الإمارات والسعودية.وبعدما نجح إردوغان في الفوز بالانتخابات الرئاسية كان لا بد من البحث الأكثر جدية لتصحيح الوضع الإقتصادي.فاتجه غربا إلى حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي واتخذ خطوات تعتبر تحديا لروسيا حين وافق على انضمام السويد وأيد فكرة انضمام اوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي وفي ذلك استرضاء للاستثمارات الغربية والأوروبية فيما كانت التوجه الاخر إلى دول الخليج الغنية.

ونجح إردوغان خلال زياراته إلى السعودية وقطر والإمارات في توقيع اتفاقيات بعشرات المليارات من الدولارات سواء على شكل استثمارات خليجية في مشاريع تركية او عبر ضخ المال الطازج ودائع في البنوك التركية.

ولا يمكن الحكم على الانعكاسات الايجابية لهذه الاتفاقيات إلا بعد مرور بعض الوقت.ذلك ان بعض الخبراء الاقتصاديين الأتراك لا يزالون ينظرون بشك إلى قدرة المال الطازج بمفرده على إنقاذ الوضع الاقتصادي.

ويرون انه بدون إصلاحات داخلية وبنيوية في الصرف والمساءلة والمحاسبة قد تذهب هذه الأموال هباء منثورا خصوصا ان ربط الساسة الأتراك المال بالحسابات الانتخابية لا يزال قائما مع قدوم استحقاق الانتخابات البلدية في ربيع العام المقبل.

وبالتالي فإن جولة إردوغان الخليجية مهمة لإنعاش الاقتصاد التركي شرط تزامنه مع إجراءات إصلاحية على أسس علمية في الداخل التركي.

وعلى الرغم من البعد الاقتصادي والمالي الأهم في جولة إردوغان فإنها لا تعدم البعد السياسي خصوصا أن تركيا بدات تعود تدريجيا إلى سياسة "تقليل الأعداء" مع العديد من الدول ولا سيما الدول الخليجية والأطلسية ومصر وربما اليونان.

وفي ظل التأثير التركي في القوقاز فإن الدور الجديد لأنقرة سيكون أكثر اتساعا وتأثيرا في محيطه الإقليمي من البلقان إلى القوقاز وآسيا الوسطى والخليج وشرق المتوسط وشمال أفريقيا.

وبقدر ما تتجسد الحركة التركية بالتعاون مع الدول الخليجية ومصر بخطوات عملية يمكن ذلك ان يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة العربية.

غير أن ذلك مرتبط أيضا بالرغبة للتوصل إلى حلول لمشكلات معقدة وخطيرة مثل الوضع في سوريا حيث لا تزال تركيا تمانع في المصالحة الفعلية مع دمشق كما إن عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية لم يقابلها عمليا عودة فعلية للعرب إلى سوريا التي تحتاج إلى ان يرفع عنها العرب الضائقة الاقتصادية التي تعاني منها وكان بعض العرب وتركيا والغرب مسؤولين مباشرين عنها.

توازن عالمي

* ما هي الهوية الجديدة التي تنتهجها الدول المحورية اليوم؟

– لعبت الحرب الأوكرانية بين روسيا واوكرانيا والغرب دورا مهما في بداية رسم توازن عالمي خارج نفوذ القطب الواحد. وتصدرت الصين وروسيا هذه المحاولة الجديدة.ومع ذلك فإن الدول الإقليمية الكبرى مثل الهند والبرازيل والسعودية

وتركيا وإيران شكلت لها محاولة كسر الأحادية القطبية فرصة للتقدم والقيام بأدوار تتجاوز نسبيا أدوارها في محيطها الإقليمي لتمارس ادوارا على المستوى العالمي.

وهذا بدا واضحا في الدور التركي في الحرب الأوكرانية ومحاولة قيامها بأدوار وسيطة.كما في وقوف إيران إلى جانب روسيا ودعمها في اكثر من صعيد. وتعمل السعودية من بين دول أخرى على ممارسة ادوار مماثلة تتعدى الأدوار الإقليمية. وأعتقد أن هذه الأدوار "المحورية" تختلف فيها الصفات من دولة إلى اخرى.فالبعض منها غلّب القوة الخشنة على ما عداها فيما أعطت دول اخرى الجانب المالي الأهمية وخلطت اخرى القوتين معا.في النهاية إن السلوك العادل والمحترم لسيادة الآخر يبقى الأساس في علاقات مستقرة ومستدامة.

* كيف يمكن ان ينعكس التقارب التركي- العربي على مناطق الصراع التي تشهد حروبا بالوكالة؟

– لا شك ان لتركيا وبعض الدول الخليجية مثل السعودية والإمارات كما مصر، ادوار بالغة الأهمية في محيطاتها الإقليمية.سواء في المشرق العربي او القرن الإفريقي او منطقة الخليج عموما.

ويفترض أن يؤدي التقارب التركي – العربي دورا مساعدا لإرساء الاستقرار والسلام بين الدول المتخاصمة أو داخل الدول التي تشهد حروبا بالوكالة بامتياز مثل سوريا.ومع ذلك وفي ضوء التجارب السابقة، فليس بعد من الواضح ما إذا كان ذلك سيحصل ام لا مع الأمل في ان تغليب المصالح الوطنية لكل دولة على حساب أية اطماع اخرى ولا سيما في سوريا.وفي كل ذلك يجب ألا تكون اسرائيل جزءا من المصالحات بل إبقائها دائما في خانة العدو الذي يشكل سرطانا يتوجب استئصاله من جذوره.

سياسات مستقلة

* كيف يؤثر التقارب العربي – التركي على المخططات الغربية في المنطقة؟

– بالطبع هذا سؤال بالغ الأهمية.وترتبط الإجابة عليه بمدى انتهاج الدول المحورية ولا سيما تركيا والسعودية وايران سياسات "مستقلة" بهذه الدرجة او تلك عن ارتباطات بعضها مع العالم الغربي وبمدى انتقال محور الثقل الاقتصادي والعسكري من منطقة إلى أخرى.

وفي جميع الاحوال فإن محاولات الغرب حشد قوته في مواجهة روسيا ستجعله يحاول أيضا ألا تفلت القوى الإقليمية التي كانت معه وخصوصا السعودية وتركيا من قبضته.كما من المبكر الحديث عن رغبة بعض هذه القوى الإقليمية فك ارتباطها عن مركز القوة الغربي.

** كيف يؤثر هذا التقارب على مستقبل الاسلام السياسي؟

– يجب التذكير بأن احد أبرز أسباب الخلافات والتوترات بين تركيا من جهة وكل من مصر والسعودية والإمارات تحديدا هو اعتراض الدول الأخيرة على محاولات تركيا استخدام جماعة الإخوان المسلمين مطية لتعزيز نفوذها في المنطقة العربية. الآن مع التقارب الذي يحصل يفترض ان تتخلى تركيا عن دعمها لهذه الجماعات خصوصا انها هي التي تريد المصالحة من اجل المال مع كل من السعودية والإمارات وبالتالي فإن أسهم الاسلام السياسي،المرتبط بالتوجه الإخواني، والتي تراجعت كثيرا في السنوات الأخيرة قد تكون في طريقها للإنطفاء.مع ذلك فيجب انتظار ما إذا كانت المصالحات التركية مع هذه الدول تحمل كواليس غير معلنة بهذا الاتجاه او ذاك.

ستيفن .أ. كوك:

ماذا تريد تركيا فعلا؟

*مجلة فورين بوليسي/ ترجمة المرصد

بعد فترة وجيزة من انتهاء قمة الناتو في فيلنيوس ، ليتوانيا ، في وقت سابق من هذا الشهر ، حضرت اجتماعاً في منزل أحد الأصدقاء في ضواحي واشنطن العاصمة.

عندما دخلت إلى غرفة الطعام حيث كان الأصدقاء يشربون الجعة ويلتهمون سرطان البحر المطهو على البخار ، صرخ أحدهم ، «ها أنت اذا!» وسألني: «هل يمكنك أن تشرح لي ما فعله أردوغان في فيلنيوس؟» استدرت على الفور وغادرت الغرفة. كان يوم أحد ، وكنت أجيب على أسئلة حول تركيا وقمة الناتو منذ أسابيع.

من السهل أن نفهم سبب حيرة الناس لما أراده الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحكومته.

قبل القمة ، أخبر الزعيم التركي الرئيس الأمريكي جو بايدن أن أنقرة بحاجة إلى بيان دعم من حلفائها في الناتو لمحاولة تركيا الخاملة منذ فترة طويلة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قبل أن ينضم أردوغان إلى الجهود السويدية للانضمام إلى الحلف الأطلسي.

جاء ذلك بعد عام من المفاوضات غيرت خلالها السويد الديمقراطية قوانينها وفقًا لرغبات تركيا غير الديمقراطية لتأمين دعم أردوغان.

كان طلب أنقرة مفاجأة للجميع تقريبًا ، بما في ذلك بايدن ، ولكن بعد وقت قصير من وصولهم إلى فيلنيوس

، فاجأ الأتـراك الجميع مرة أخرى عندما أشـاروا إلى الموافقة على عضوية السويد في الناتو.

في الوقت نفسه ، غرد رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل أنه التقى مع أردوغان و «استكشفوا الفرص» لإعادة التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتركيا إلى الواجهة وإعادة تنشيط علاقاتنا.

لكن أردوغان لم ينتهِ. بمجرد انتهاء القمة تقريبًا ، بدا أن المتحدث باسم السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا يتراجع عن عضوية السويد ، مما يشير إلى أن تركيا لم توافق فعليًا على ما يعتقده الجميع. بغض النظر ، سيتعين على العضوية السويدية الانتظار حتى انعقاد الجمعية الوطنية التركية الكبرى في أكتوبر.

زعيم زئبقي وثلاث أفكار أساسية

بالنسبة للمراقب العادي ، من المحتمل أن كل هذا التعرج قبل قمة الناتو وأثناءها وبعدها بدا محيرًا ، وربما يشير إلى زعيم زئبقي أو سياسة خارجية فوضوية.

لكن الحقيقة هي أنه طوال حقبة أردوغان ، كانت تركيا ثابتة في سعيها لتحقيق ثلاث أفكار أساسية للسياسة الخارجية:

* الاستقلال الاستراتيجي
* القوة
* الازدهار

هذا ليس بالأمر المثير للدهشة - بعد كل شيء ، هذه هي السمات التي تريدها جميع البلدان تقريبًا.

لكن مع كل التغييرات التي رسمها أردوغان خلال السنوات العشرين التي قضاها في السلطة ، كان من الصعب تمييز استراتيجية فيما بدا أنه عدم اتساق مدفوع بالسياسة المحلية.

ومع ذلك ، تخلص من تفاصيل المراحل الأربع للسياسة الخارجية التركية في ظل حكم أردوغـان ، وأصبح من الواضح أن الزعيم يعرف إلى أين يريد أن يأخذ تركيا - لقد كان للتو يختبر أفضل طريقة للوصول إلى هناك.

أربع مراحل متداخلة

كانت هناك أربع مراحل متداخلة في السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نوفمبر ٢٠٠٢ ، بدءًا من :

> **رغم ضربات قمة الناتو ، كان أردوغان ثابتا بشكل ملحوظ في أهداف سياسته**

الأولى: مرحلة التركيز على عضوية الاتـحـاد الأوروبي.

الثانية: التحول من أوروبـا وتكريس تركيا نفسها كـقـوة عظمى بالشرق الأوسط.

الثالثة: تغير موقف أنقرة الاستراتيجي من متغيرات الشرق الأوسط، لا سيما إجهاض الربيع العربي في مصر ودول أخرى، ما ترتب عليه توتر العلاقات بين تركيا ودول بالمنطقة، أبرزها السعودية والإمارات ومصر.

الرابعة: تقارب جديد بين تركيا وتلك الدول الشرق أوسطية.

تغير موقع تركيا الاستراتيجي بشكل جذري في عام ٢٠١٣. وكانت النتيجة ما يقرب من عقد من التوتر بين تركيا وقوى الشرق الأوسط الأخرى ، حيث مثل أردوغان وحزب العدالة والتنمية تركيا باعتبارها اللاعب الأساسي الوحيد في المنطقة سعيا وراء الديمقراطية والاستقرار. وقد أدى ذلك بدوره إلى أحدث مرحلة من التقارب داخل المنطقة وتحقيق توازن متعمد بين الولايات المتحدة وروسيا.

في المرحلة الأولى ، سعى أردوغان وحزب العدالة والتنمية إلى تحقيق أهدافهما من خلال عضوية الاتحاد الأوروبي. هناك جدل حاد بين المحللين حول ما إذا كان أردوغان والحزب جادان بشأن الانضمام إلى الكتلة ، لكن ليس من الصعب رؤية كيف ستعزز العضوية ازدهار تركيا وقوتها واستقلالها.

يأتي الازدهار عمومًا مع عضوية الاتحاد الأوروبي ، ولهذا السبب دعم الكثير من الأتـراك الإصلاحات الدستورية والقانونية لحزب العدالة والتنمية في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ والتي كانت تهدف إلى جعل تركيا تتماشى مع معايير الاتحاد الأوروبـي حتى قبل الانضمام إلى الكتلة.

كان عليهم فقط أن ينظروا عبر بحر إيجه إلى اليونان لفهم الفوائد الاقتصادية المرتبطة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

بالتأكيد ، عانت اليونان من أزمة مالية طاحنة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، ولكن مع ذلك ، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ضعف نصيب الفرد في تركيا .

إذا أصبحت تركيا عضوًا في أحد أكثر الأندية تميزًا في العالم ، فسيؤدي ذلك أيضًا إلى توسيع قوة أنقرة ومكانتها العالمية.

عندما يتعلق الأمر بتعزيز استقلال السياسة الخارجية لتركيا ، فإن الجدل حول عضوية الاتحاد الأوروبي صعب بعض الشيء.

بعد كل شيء ، أن تصبح عضوا في الكتلة يتطلب من الدول التضحية ببعض السيادة للمؤسسات فوق الوطنية. ومع ذلك ، فإن عضوية الاتحاد الأوروبي ستضع تركيا على قدم المساواة مع القوى الكبرى في أوروبا ، مثل المملكة المتحدة (عضو في ذلك الوقت) ، وفرنسا ، وألمانيا ، التي غالبًا ما تتبع سياسات خارجية مستقلة.

انتهى انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبـي سريعًا بسبب المعارضة الأوروبية والتناقض التركي. أدى ذلك إلى تحول في سعي أنقرة للاستقلال والسلطة والازدهار.

كان أردوغـان وحزب العدالة والتنمية مهتمين بالفعل بلعب دور بارز في الشرق الأوسط ، لكنهما أصبحا أكثر نشاطًا بعد عام ٢٠٠٥ ، عندما تلاشى احتمال عضوية الاتحاد الأوروبي.

نصبت أنقرة نفسها على أنها حلال المشكلات الإقليمية ، وحل المشكلات ، والقول الحقيقة ، لا سيما عندما يتعلق الأمر بسلوك إسرائيل في قطاع غزة. بلغت هذه المرحلة من السياسة الخارجية التركية ذروتها في أبريل ٢٠١٢ ، عندما قال وزير الخارجية آنـذاك أحمد داود أوغلو للبرلمانيين: «سنستمر فـي كوننا سيد الـشـرق الأوسـط الجديد وقائده وخادمه ... ومنطقة سلام واستقرار جديدة ، وسيظهر الازدهار في جميع أنحاء تركيا «.

> **غيرت السويد الديمقراطية قوانينها وفقا لرغبات تركيا غير الديمقراطية**

لبعض الوقت ، كان أردوغان ناجحًا. حظيت تركيا والرئيس التركي نفسه بشعبية في المنطقة ، خاصة وأن أنقرة أصبحت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالقضية الفلسطينية.

ضج مجتمع السياسة الخارجية في واشنطن بالحديث عن النموذج التركي المزعوم ، والذي أظهر أن تراكم القوة السياسية الإسلامية يمكن أن يكون متسقًا مع الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

حتى أنه كانت هناك مناقشات حول إقامة شراكة بين وكالة التنمية التركية والولايات المتحدة للمساعدة في تعزيز الازدهار الذي يعتقد المسؤولون والمحللون أنه ضروري لبناء مجتمعات أكثر عدلاً وانفتاحًا وديمقراطية

في العالم العربي.

كانت هذه الشراكة مهمة لأن الخبراء الإقليميين اعتقدوا أن أنقرة تتمتع بمكانة في الشرق الأوسط أهدرتها واشنطن منذ فترة طويلة.

لكن تركيا عانت من سلسلة من الانتكاسات في المنطقة بعد وقت قصير من ظهور داود أوغلو في الجمعية الوطنية الكبرى.

كان الأتراك قد أخبروا محاوريهم الأمريكيين أن لديهم نظرة ثاقبة خاصة بالمنطقة بسبب التقارب الثقافي الذي أتاحه دينهم المشترك والموروثات العثمانية ، لكنهم بالغوا في أيديهم وأساءوا قراءة المرحلة.

حتى لو كان الكثيرون في العالم العربي معجبين بأردوغان وحزب العدالة والتنمية ، فإنهم لا يريدون أن تكون تركيا سيدة أو زعيمة الشرق الأوسط العربي.

ثم ، في أوائل يوليو ٢٠١٣ ، أطاح الجيش المصري بالرئيس المصري محمد مرسي بعد فترة مضطربة استمرت عامًا. استثمر أردوغان وحزب العدالة والتنمية بكثافة في مرسي ، عضو جماعة الإخوان المسلمين ، وكانا غاضبين من التشجيع السعودي والإماراتي – فضلاً عن قبول الولايات المتحدة – للانقلاب.

وكانت النتيجة تحولاً آخر في السياسة الخارجية التركية.

ستسعى تركيا الآن إلى الاستقلال الاستراتيجي والقوة والازدهار من خلال عزل نفسها عن المنطقة التي سعت في السابق إلى قيادتها.

منحت تركيا الملاذ لقادة الإخوان المسلمين وغيرهم من المعارضين المصريين وتركتهم يقيمون متجرًا ، مما يقوض الرجل المصري القوي وزعيم الانقلاب عبد الفتاح السيسي.

أصبحت أنقرة أيضًا راعية للحكومة المعترف بها دوليًا في ليبيا ، والتي عارضها السعوديون والمصريون والإماراتيون.

واصل أردوغان دعم الفلسطينيين ، وخاصة حماس ، التي سمحت لها السلطات التركية بتنفيذ عمليات ضد إسرائيل من مكاتبها في تركيا.

وبالطبع ، لعبت أنقرة دورًا بارزًا في فضح ذنب ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في مقتل كاتب العمود في واشنطن بوست جمال خاشقجي.

في كل هذا ، يمكن لأردوغان وحزب العدالة والتنمية أن يدعيا بشكل عادل أن سياستهما الخارجية كانت سياسة مبدئية ، والتي ربما تكون قد أكسبتهما عداء الحكومات في المنطقة ولكنها عززت مكانتهما بين شعوبهما.

> **"ستسعى تركيا إلى الاستقلال الاستراتيجي من خلال عزل نفسها عن المنطقة"**

وبذلك ، شدد أردوغان على استقلال تركيا عن النظام الاستراتيجي الذي تقوده الولايات المتحدة والذي كان أبرز أعضائه – الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وإسرائيل – على الجانب الآخر من الصراعات والخلافات في المنطقة.

على الرغم من تدهور علاقات أنقرة مع بعض أهم دول الشرق الأوسط ، ظلت التجارة قوية مع بعضها – بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، إسرائيل ومصر.

بحلول عام ٢٠٢١ ، أصبحت حدود نهج تركيا تجاه الشرق الأوسط واضحة ، حتى لو عززت مكانة البلاد وشعور أنقرة بأنها قوة متوسطية وشرق أوسطية وإسلامية.

اجتمع تحالف من مصر واليونان وقبرص وإسرائيل وفرنسا والإمارات والسعودية لمعارضة ممارسة القوة التركية.

جاء جزء من جهد الموازنة هذا في شكل منتدى غاز شرق المتوسط ، والذي كان جوهره مصر واليونان وقبرص وإسرائيل.

من نواح كثيرة ، كان المنتدى تنسيقًا أمنيًا متعدد الأطراف مخصصًا يتنكر في شكل تعاون اقتصادي.

بالتأكيد ، هناك الكثير من الغاز لاستغلاله في المنطقة وحوافز للتعاون الإقليمي في طرحه في السوق ، ولكن كان من الصعب عدم ملاحظة القوات الجوية السعودية والإماراتية والإسرائيلية واليونانية وهي تتدرب معًا في سماء البحر الأبيض المتوسط بينما كانت القوات الجوية الفرنسية تقوم بدوريات بحرية بالقرب من قبرص.وبسبب العزلة والمعاناة من أزمة العملة التي سببها نفسه بنفسه ، تمكن أردوغان من إدارة تغيير آخر في السياسة الخارجية التركية – إيذانًا ببدء المرحلة الحالية.

لقد قرر أن الخلاف مع الشرق الأوسط لم يعد يستحق التكلفة وأن التقارب مع السعوديين والإماراتيين والإسرائيليين والمصريين قد يجلب الاستثمار من الخليج العربي ويحسن العلاقات مع واشنطن.

ربما يكون أردوغان قد غير مساره في الشرق الأوسط ، لكنه ظل ثابتًا في مقاربته لروسيا ، والتي تنبع أيضًا من رغبته في ترسيخ استقلال تركيا وتعزيز هيبتها.

بعد أن أمر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قواته بالدخول إلى أوكرانيا في أواخر فبراير ٢٠٢٢ ، قال أردوغان كل الأشياء الصحيحة بشأن دعم السيادة الأوكرانية وباع كييف معدات عسكرية مهمة ، لكن أنقرة لم تدع الهجوم الروسي الخاطف يعطل العلاقات الثنائية مع موسكو.

ساعد ذلك تركيا في التفاوض بشأن صفقة حبوب البحر الأسود بين روسيا وأوكرانيا ، وكذلك جهود أنقرة لعكس الضرر الاقتصادي الذي تسببت فيه مشاكل أردوغان الاقتصادية غير التقليدية.

لم تتبن أنقرة أبدًا العقوبات الغربية على موسكو ، وبدلاً من ذلك سمحت للشركات التركية بالتدخل وتحل محل الشركات الغربية الراحلة والسماح للقلة الروسية بالحصول على الإقامة التركية والاستثمار في البلاد.

كل هذا يعيدنا إلى فيلنيوس.

أدرك مراقبو تركيا الجادون أنه سيكون هناك الكثير من الدراما المتعلقة بتركيا في قمة الناتو. ذلك لأن القمة قدمت فرصة كبيرة لأردوغان لمتابعة مشروعه طويل الأمد المتمثل في ترسيخ الاستقلال والسلطة التركية.

> **لبعض الوقت ، كان أردوغان ناجحا وحظي بشعبية في المنطقة**

لا يريد أردوغان (ومعارضته) أن تُعامل تركيا على أنها مجرد رصيد أمني على الجناح الجنوبي الشرقي لأوروبا.

إذا تمكن أردوغان من تعطيل توسع الناتو لفترة كافية لانتزاع التزام من بايدن بتزويد تركيا بطائرات F-١٦ جديدة بالإضافة إلى إقناع قادة الاتحاد الأوروبي بتجديد التعاون مع تركيا ، الأمر الذي قد يؤدي إلى اتفاقية اتحاد جمركي معززة – ثم يتم الترحيب بهم كرجل دولة بعد الموافقة على عضوية السويد في الناتو ، يمكن للزعيم التركي أن يعلن بإنصاف «إنجاز المهمة». وهذا بالضبط ما فعله.

*ستيفن إيه كوك كاتب عمود في فورين بوليسي وزميل إيني إنريكو ماتي الأول لـدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا في مجلس العلاقات الخارجية. أحدث مؤلفاته كتاب بعنوان «الفجر الكاذب: الاحتجاج والديمقراطية والعنف في الشرق الأوسط الجديد». تويتر: stevenacook

حسني محلي:

إسلاميو تركيا.. بين الواقع والخيال

أحيا الأتراك الأحد الفائت الذكرى المئوية لاتفاقية لوزان التي رسمت الحدود الجغرافية الحالية لتركيا، باستثناء لواء إسكندريون الذي تمّ ضمه لاحقاً إليها في إطار اتفاقية تركية فرنسية تم التوقيع عليها عام ١٩٣٨.

الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في مدينة لوزان في ٢٤ تموز/يوليو، بحضور ممثلي كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا وبلغاريا والبرتغال وبلجيكا ويوغوسلافيا وتركيا، كانت في طياتها اعترافاً دولياً بالجمهورية التركية التي أعلنت استقلالها رسمياً بعد هذه الاتفاقية بثلاثة أشهر، أي في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر.

الإسلاميون الذين اتهموا مصطفى كمال أتاتورك وساعده الأيمن عصمت إينونو الـذي أصبح لاحقاً رئيساً للجمهورية بتقديم المزيد من التنازلات للقوى الاستعمارية تمادوا في اتهاماتهم، فتحدَّثوا عن بنود سرية في الاتفاقية منعت الدولة التركية من استخراج ثرواتها الطبيعية لمدة ١٠٠ عام.

هذا الادّعاء صدّقه أتباع الرئيس إردوغان وأنصاره، من دون أن يخطر على بالهم أنَّ إردوغان يحكم البلاد منذ ٢٠ عاماً، ولم يفكّر في الكشف عن هذه البنود السرية التي ليست موجودة أساساً، بل لفَّقها الإسلاميون المعادون للجمهورية الفتية ونظامها العلماني الذي أعلنه مصطفى

> لم يكتفِ الإسلاميون باتهام أتاتورك في موضوع ولاية الموصل

كمال أتاتورك.

وقد اتّهم الإسلاميون، ولاحقاً القوميون، أتاتورك بالتخلّي عن ولاية الموصل في اتفاقه مع بريطانيا في ٥ حزيران/يونيو ١٩٢٦، أي بعد ٣ سنوات من إعلان الجمهورية التي تصدّى لها الإسلاميون منذ لحظاتها الأولى، بدعم من بريطانيا التي حرضت المشايخ على التمرد عليه، وخصوصاً بعدما ألغى السلطنة العثمانية في الأول من تشرين الأول/نوفمبر ١٩٢٢ والخلافة العثمانية في ٣ آذار/مارس ١٩٢٤، وهو ما استغلّته بريطانيا وفرنسا لتحريض الإسلاميين عليه وعلى جمهوريته الفتية بنظامها العلماني المقرب من الاتحاد السوفياتي بزعامة لينين الذي ساعده في حرب الاستقلال. وقد كانت هذه المساعدة أهم سبب في تغيير مواقف الدول الاستعمارية لاحقاً لإبعاد تركيا عن السوفيات الذين أدوا دوراً أساسياً في حركة التصنيع المهمة في تركيا.

ولم يكتفِ الإسلاميون الذين كانوا يؤثرون في الشارع الشعبي، الذي كانت نسبة الأمية فيه أكثر من ٩٠٪، عبر المشايخ والزوايا والتكايا التي منعها أتاتورك، باتهامه في موضوع ولاية الموصل التي كانت تضمّ الموصل وكركوك وأربيل والسليمانية، بل حملوه مسؤولية التخلي عن حدود «الميثاق الوطني» لعام ١٩٢٠، التي كانت تضم شمال سوريا أيضاً.

يفسر ذلك حديث الرئيس إردوغان المتكرر في بدايات ما يسمى بـ«الربيع العربي» عن هذه الحدود، بعدما تغنى بأمجاد الخلافة والسلطنة العثمانية بعد مبايعة الإسلاميين العرب له، ويفسر ذلك أيضاً مساعي الرئيس الراحل تورغوت أوزال بجذوره الدينية والقومية لضمّ ولاية الموصل إلى تركيا بعد هزيمة صدام حسين واستسلامه في حرب الكويت، إذ جاءت قوات المطرقة الامريكية الفرنسية البريطانية إلى تركيا لمنع الجيش العراقي من الاقتراب من خط العرض ٣٦ شمال العراق.

وكادت حسابات أوزال تكتسب طابعاً عملياً بعدما عبّر الزعيمان الكرديان مسعود البرزاني وجلال الطلباني عن استعدادهما للقبول بالوصاية التركية على ولاية الموصل، وهو ما لم يتحقق لهما بعدما اعترض الرئيس الامريكي جورج بوش على هذه الخطة التي اعترض عليها رئيس الأركان نجيب توروماتاي أيضاً، باعتبار أنَّ ذلك يتناقض مع أسس الجمهورية التركية ومبادئها، فأمره أوزال بالاستقالة من دون أن يحقق أهدافه بسبب الاعتراض الامريكي، وهو ما فشل الرئيس إردوغان أيضاً في تحقيقه قبل وبعد ما يسمى بـ«الربيع العربي» الذي ما زال ملتزماً بإطاره العام، على الرغم من مصالحاته الأخيرة مع حكّام الإمارات والسعودية.

بالعودة إلى ضياع الإسلاميين بين الواقع والخيال، في موضوع استخراج ما منعته اتفاقية لوزان من الثروات الطبيعية، لم يتذكر أي منهم ما تحدث عنه إردوغان العام

> يبدو واضحا أن الجميع نسي كلام إردوغان هذا، مثلما نسي كل ما قاله قبل الانتخابات

الماضي قبل الانتخابات الأخيرة من اكتشاف احتياطيات استراتيجية من الغاز في البحر الأسود والبترول في جبال غابار جنوب شرقي البلاد، وهو ما صدقه أتباعه وأنصاره بسهولة من دون أي نقاش، كما صدقوا ما قاله لهم وروّجه إعلامه الموالي عن الإنجازات العظيمة في مجال الصناعات الوطنية من الطائرات النفاثة والصواريخ وحاملات الطائرات والغواصات والمسيرات والسيارات الكهربائية.

وقد شكّكت المعارضة في كلّ ذلك، واتهمت إردوغان بالكذب على الشعب لدغدغة مشاعره القومية والدينية، بعدما أقنعهم بأن «تركيا دولة عظيمة تغار منها الدول الإمبريالية وتحسدها على انتصاراتها ونجاحاتها الباهرة في جميع المجالات، وأهمها الصناعات الوطنية».

ولم يخطر على بال أحد أنّ الرئيس إردوغان، وقبل جولته الخارجية الأخيرة، اعترف شخصياً بأنه سيقترح على حكام هذه الدول شراء ما ستتم خصخصته من مؤسسات القطاع العام. وقد قال الإعلام إنَّ من بين هذه المؤسسات شركة الخطوط الجوية ومؤسسة البريد وميناء إزمير والشركة الوطنية للنفط وسوق إسطنبول للأوراق المالية وغيره، بعدما باع إردوغان خلال ٢٠ سنة من حكمه ما قيمته ٧٠ مليار دولار من مؤسسات القطاع العام، بما في ذلك مصنع المدرعات الذي تم بيعه لقطر التي أرسل الرئيس التركي جيشه إليها لحماية آل ثاني من أي هجوم إماراتي سعودي بحريني مدعوم من مصر في حزيران/يونيو ٢٠١٧.

هذا الأمر لم يتذكَّره أحد عندما التقى إردوغان الأسبوع الماضي حكّام السعودية والإمارات وقطر، وأهدى كلاً منهم سيارة كهربائية من نوع «توغ»، قال إنها صناعة وطنية تركية ١٠٠٪، وهو ما يتناقض مع كلام وزير الصناعة مصطفى فارانك الذي قال إن ٥١٪ من السيارة صناعة وطنية والباقي تجميع.

وقد كذبت المعارضة كلام إردوغان ووزيره، بعدما أثبتت أن تصميم السيارة إيطالي، ومحركها ألماني، وأجزاءها الميكانيكية بريطانية، والبطارية الكهربائية صينية، في الوقت الذي قال فيه الإعلام المعارض إن الأعداد الأولى من السيارة المذكورة تم استيرادها من إيطاليا.

وقد تكون السيارات التي أهديت لحكام الخليج من بين هذه السيارات التي قيل إنّ نحو ٤٠ منها فقط موجود في السوق التركي، على الرغم من أن إردوغان كان قد توقَّع للمصنع أن ينتج ٤ آلاف منها سنوياً.

يبدو واضحاً أنَّ الجميع نسي كلام إردوغان هذا، مثلما نسي كل ما قاله قبل الانتخابات عن الإنجازات العظيمة، كما نسي أتباعه وأنصاره أن اتفاقية لوزان لا تتضمن أي بنود سرية، كما قيل لهم، وهم الذين صدقوا ذلك، مثلما صدقوا كل ما قاله لهم إردوغان منذ ٢٠ عاماً، وما زالوا كذلك حتى اليوم، والله أدرى بالسبب!

*صفحة الكاتب في ميادين.نت

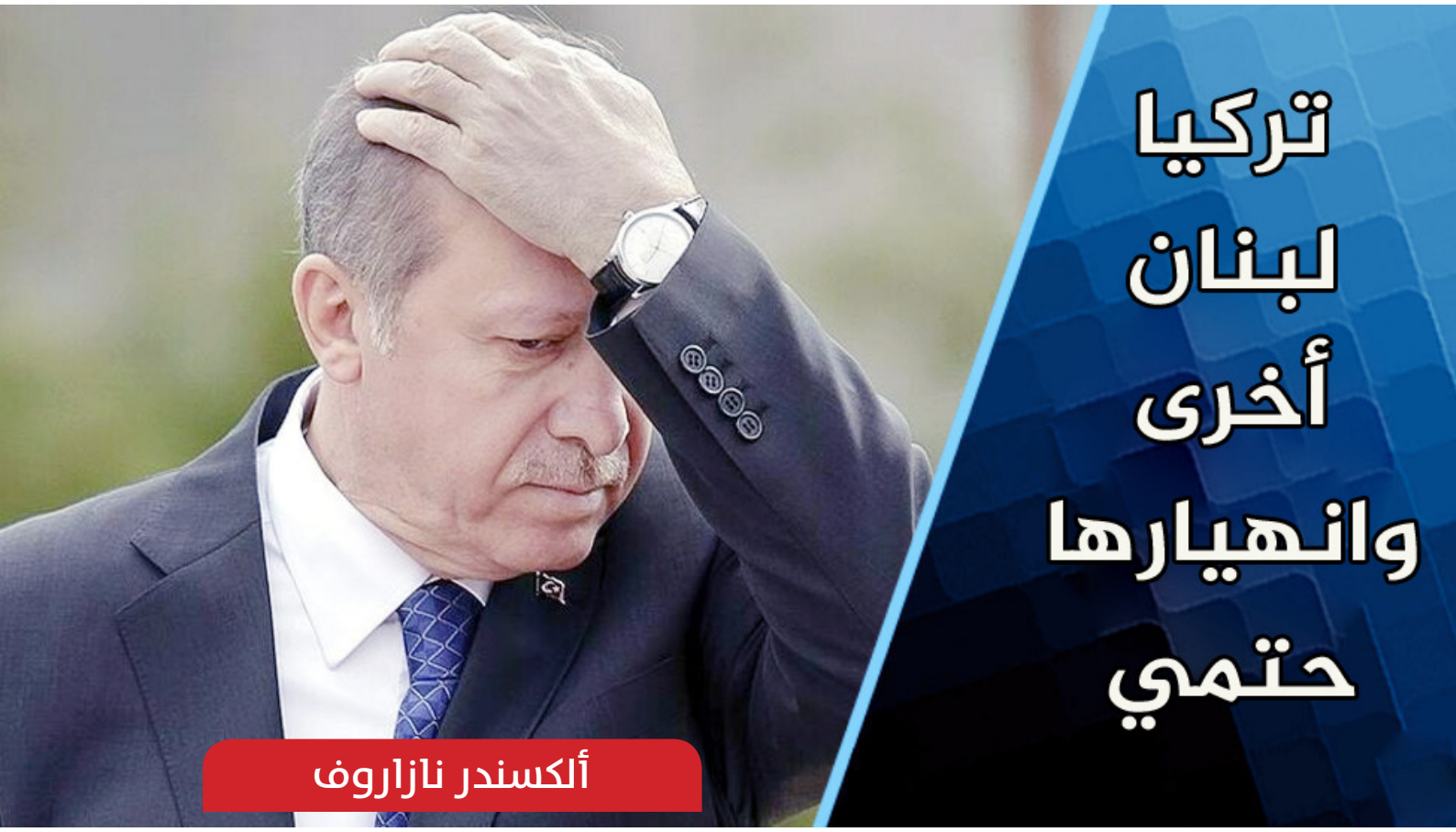

تركيا لبنان أخرى وانهيارها حتمي

ألكسندر نازاروف

*روسيا اليوم

يواجه عدد من دول العالم، بما في ذلك بعض الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية، خطر الإفلاس على غرار لبنان، إلا أن تركيا يمكن أن تكون في الصدارة.

يبدو أحد جوانب الوضع التركي في أن معدل الفائدة (١٧٫٥٪) أقل بكثير من التضخم (٣٨٫٢٪). ويعني ذلك أنه عند اقتراضك ١٠٠ ليرة تركية، يتعين عليك سداد ١١٧٫٥ بعد عام، إلا أن القيمة الحقيقية لتلك الأمـوال، مع الأخذ في الاعتبار معدل التضخم، ستكون حوالي ٨٠ ليرة في حينها. أي أنه من المربح للغاية الحصول على قرض، على سبيل المثال، وشراء العقارات بهذه الأموال، وأخذ قرض جديد بضمان هذا العقار، والدوران في هذه الدائرة. أي أن هناك فقاعة عملاقة تتضخم في تركيا، وسوف تنفجر مع أول محاولة لتقليص الهوة بين سعر الفائدة والتضخم. سيحدث حينها انهيار هائل وإفلاس واسع، وتلك مسألة وقت لا أكثر.

ومن المستحيل الاستمرار في اتباع مثل هذه السياسة المجنونة لفترة طويلة (عندما يكون التضخم أعلى بكثير من سعر الفائدة)، لأن التضخم المفرط سيبدأ عاجلا أم آجلا. وكانت تركيا تتجه نحو تضخم مفرط (دعونا نتذكر أن التضخم كان ٦٤٪ في عام ٢٠٢٢ ويبلغ الآن ٣٨٫٢٪)، إلا أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ظهر وبدأ في إمداد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالغاز مجانا، أي بالقروض، مع تأجيل الدفع حتى ٢٠٢٤، وكتبت الصحافة الروسية عن مبلغ ٢٠ مليار دولار، رغم عدم تأكيد ذلك رسمياً.

بطبيعة الحال، فإن النفط الروسي الرخيص،

> من المستحيل الاستمرار في اتباع مثل هذه السياسة المجنونة لفترة طويلة

والغاز الروسي المجاني، والقمح الروسي الرخيص، حقق المعجزة، وخفض التضخم في تركيا إلى النصف تقريبا في النصف الأول من العام، إلا أن هذا لا يمكن أن يستمر إلى الأبد، وفي عام ٢٠٢٤ سيأتي الحساب.

ولا يمكن اعتبار خطوات السياسة الخارجية الأخيرة للرئيس التركي خارج هذا السياق، حيث يحاول السيد أردوغان، بالوقوف على حافة الهاوية الاقتصادية، أن يفعل المستحيل: أن يتغلب على قوانين الطبيعة ويمنع مخطط بونزي، أي منع هرم الديون من الانهيار. لكن جوهر هذا المخطط هو الحاجة المستمرة لزيادة الديون بمتوالية هندسية من أجل الحفاظ عليه، وهو ما يصبح مستحيلا في مرحلة معينة.

بالطبع يحاول الرئيس التركي المساومة، وإطلاق الوعود بقبول انضمام السويد إلى "الناتو"، ويجدد من صداقته مع واشنطن، ويدعم بشكل غير متوقع مطالب موسكو بشأن صفقة الحبوب، إلا أن الوضع أصبح يشبه من يبيع آخر أثاث بيته قبل الإفلاس الوشيك.

على أي حال، يجب على أولئك الذين يعتقدون أن رجب طيب أردوغان غيّر مساره فجأة إلى مواجهة روسيا أن يتذكروا أنه في العام المقبل لن تضطر تركيا إلى سداد ديون روسيا فحسب، بل ستحاول أيضا العثور على أموال لشراء الغاز الروسي للعام المقبل ٢٠٢٤. ولا أقول إن ليس لدى أنقرة أوراقا رابحة، ولا يمكن كذلك وصف مواقف موسكو بأنها رابحة من جانب واحد. ومع ذلك، فإذا كان الخلاف مع تركيا سيؤدي إلى تعقيد الوضع قليلا بالنسبة لروسيا، فإنه يعني بالنسبة لتركيا كارثة اقتصادية فورية.

لذلك، أنا لا أتوقع، تشددا حادا في سياسة أنقرة تجاه موسكو على أقل تقدير. اللهم إلا إذا لم تظهر واشنطن فيضا من الكرم، وتغدق من عطاياها، وتمنح تركيا، إضافة إلى أوكرانيا، دعما كاملا. لكن، ومع المشهد المرعب لعجز الميزانية الأمريكية، فإن اقتصاد الولايات المتحدة نفسها يتجه نحو الركود في محاولة لخفض الإنفاق، لهذا لا أؤمن بهذا الاحتمال.

باختصار، سيكون عام ٢٠٢٤ عاما مدهشا للغاية.

*محلل سياسي روسي

كيليتشدارأوغلو: أردوغان يحرق تركيا مثلما أحرق نيرون روما

أنقرة (زمـان التركية) – انتقد رئيس حزب الشعب الجمهوري زعيم المعارضة التركية، كمال كيليتشدارأوغلو، سياسات الحكومة التركية وتحدث عن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها البلد.

خـلال الاجتماع الأسبوعي لحزبه، تحدث كيليتشدار أوغلو بشأن الجولة الخليجية التي قام بها أردوغان مؤخرًا، معتبرًا أنها الجولة تعد استدانة من الدول الخليجية، معتبرا إلى أن الدولة التركية كانت في مكان أفضل من الوضع الذي تعيشه الآن.

وقال زعيم المعارضة، إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، "يحرق تركيا مثلما أحرق الأمبراطور الروماني الشهير نيرون روما من قبل".

ألقى رئيس حزب الشعب الجمهوري، كمال كيليتشدار أوغلو، خطابًا

كما انتقد كيليتشدار أوغلو أيضًا سياسات الحكومة التركية فيما يتعلق بالاقتصاد، مشيرًا إلى أنه "لم يعد هناك ثقة في الليرة التركية، وأن الأسعار المرتفعة للوقود تؤثر على جيوب المواطنين".

ووصف كيليتشدار أوغلو الزيادات الجديدة في الضريبة والتي أثرت على سعر الوقود بأنها "سرقة اقتصادية" و"إبادة اقتصادية".

وأكد كيليتشدار أوغلو أن التراجع الاقتصادي يتزايد بصورة كبيرة في تركيا، مشيرًا إلى أن العديد من الأشخاص يعانون من الديون والأزمات المالية، وأن هناك ارتفاع حاد في حالات تنفيذ الحجز القضائي على الدائنين بنسبة ٦٣٪.

شيخموس: تركيا ترحل اللاجئين لتغيير ديمغرافية المناطق المحتلة

أكد الرئيس المشترك لمكتب شؤون النازحين واللاجئين في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (شيخموس أحمد) أنّ هدف تركيا من ترحيل اللاجئين السوريين إلى المناطق المحتلة من قبلها هو لإحداث تغير ديمغرافي، مطالباً الأمم المتحدة والدول العربية باتخاذ موقف جاد تجاه ما تقوم به تركيا.

ومؤخراً تسارعت وتيرة عمليات ترحيل للاجئين السورين في تركيا بهدف توطينهم في المناطق التي تحتلها دولة الاحتلال التركي في شمال سوريا، ويتزامن ذلك مع استمرار تركيا في تطبيق سياستها الاستيطانية بالتعاون مع جمعيات إخوانية باكستانية وشيشانية وأخرى خليجية عبر بناء عدد من المستوطنات في

> تسارع وتيرة الترحيل لتوطينهم في شمال سوريا

مقاطعة عفرين المحتلة ومناطق أخرى في الشمال الغربي من سوريا, مع تواصل الممارسات والجرائم التي ترتكبها تركيا ومرتزقتها من أجل تهجير السكان الأصليين من المنطقة.

وأشار (شيخموس أحمد) إلى أن تركيا ومنذ بداية الأزمة السورية فتحت أبوابها أمام اللاجئين الفارين من الحروب والصرعات في سوريا، موضحاً أنها استخدمت ورقة اللاجئين السوريين في ابتزاز الدول الأوربية للحصول على مبالغ مالية طائلة من الاتحاد الاوربي والأمم المتحدة.

وقال (شيخموس أحمد) لوكالة الفرات للأنباء:

بعد احتلال تركيا عدة مناطق في الشمال السوري عملت على تهجير السكان الأصليين وتوطين النازحين سواءً من تركيا أو من الداخل السوري مكانهم، واستخدمت الفصائل السورية المرتزقة في الصراع بليبيا واذربيجان، وكذلك محاربة الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية.

وأشار (شيخموس أحمد) إلى أن أردوغان وبعد فوزه في الانتخابات الأخيرة أقدم على ترحيل السوريين قسراً من تركيا وتوطينهم في مخيمات وأبنية سكنية مدعومة من قطر، مؤكداً أن الهدف من ذلك هو تكريس التغيير الديمغرافي في المناطق المحتلة, وأضاف:

تركيا لها أهداف سياسية واقتصادية وأمنية، حيث عملت على نهب وسرقة معامل في حلب وأخذها إلى الداخل التركي، ناهيك عن الاموال الطائلة التي خرجت إلى تركيا، إلى جانب اليد العاملة الرخيصة للسورين فيها.

مبادرة إلى كافة الأطراف الدولية

وأوضح (شيخموس أحمد) أن الإدارة الذاتية لديها مبادرة قدمتها إلى كافة الأطراف الدولية المعنية بالشأن السوري، وأنها تنص على استقبال الإدارة الذاتية للسوريين المتواجدين في لبنان تحت إشراف الأمم المتحدة ودعم أممي، وقال:

طالبنا بإيقاف الهجمات التركية وإيقاف الترحيل القسري من الداخل التركي إلى المناطق المحتلة، وفتح معبر اليعربية، الإدارة الذاتية تتماشى وفق المعايير الحقوقية والإنسانية، ولكن تركيا تنتهك القوانين والمعايير الدولية.

وناشد (شيخموس أحمد) الأمم المتحدة والدول العربية باتخاذ موقف جاد اتجاه ما تقوم به تركيا من انشاء مستوطنات وإحداث تغير ديمغرافي في المنطقة.

براء صبري:

مقاربة قوات سوريا الديمقراطية تجاه فوز أردوغان

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

لم يكن هناك أدنى شك من أن متابعة الانتخابات التركية الأخيرة من قبل السكان في سوريا، وبالأخص في شمالها المنقسم، كانت بذات الأثارة التي عاشها الأتراك أنفسهم. ويعزى هذا الاهتمام إلى ارتباط مصير شمال سوريا بالمسار الانتخابي والسياسي لتركيا في نواح عدة.

الآن بعد أن أصبح من الواضح أن أردوغان سيبقى في السلطة، يحاول السوريون فهم ما يجب فعله وكيفية تسيّير الأوضاع مع أنقرة خلال السنوات المقبلة، فبعد فوز اردوغـان أصبحت قيادة الإدارة الذاتية وأنصارها تراقب تلك التطورات بقلق شديد في سعيها للبحث عن تطمينات. في نهاية المطاف، هناك حاجة ملحة لتدخل الأطراف المعنية مثل الولايات المتحدة لتشجيع الحوار بين هذه الأطراف لتفادى الصدام بين الجانبين والحد من احتمال نشوب صراع آخر.

منذ عام ٢٠١٦، نفذت تركيا عمليات برية متتالية لطرد القوات الكردية من المناطق الحدودية في شمال سوريا.

و في حين قادت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) المدعومة من قبل الولايات المتحدة الحملة العسكرية التي أزاحت مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» من الأراضي السورية في عام ٢٠١٩، إلا أن أنقرة تعتبر وحدات حماية الشعب (YPG)- المجموعة الرئيسية المكونة

لقوات قسد- امتدادًا لحزب العمال الكردستاني (PKK)، الذي تصنفه أنقرة كجماعة إرهابية. ومن الجدير بالذكر أن حزب العمال الكردستاني يخوض صراعاً مسلحاً ضد تركيا منذ ثمانينيات القرن الماضي بهدف تحقيق الحكم الذاتي للكرد في مناطق تواجدهم في جنوبي شرقي تركيا.

وفي السياق نفسه، أدركت (قسد) أنه باستثناء حدوث أي تغييرات مهمة، فإن انتصار أردوغان يعني خمس سنوات جديدة من الضغط والمخاطر مشابهة لما حدث في الماضي، بما في ذلك احتلال عفرين إلى رأس العين ومحاولات ابتلاع تل رفعت وكوباني (عين العرب)، إلى حرب المسيرات المستمرة على السكان.

ومع ذلك، هناك بعض المخاوف الآن من أن السياسة الداخلية التركية قد يكون لها تداعيات على وضع الكرد خاصة بعد مشاركة حزب الشعوب الديمقراطية في الانتخابات تحت اسم حزب «اليسار الأخضر» ودعمه أوغلوا ضد أردوغان، مما زاد من المخاوف أكثر في شرق الفرات خوفا من ردود فعل انتقامية من قبل أردوغان ضد حزب الشعوب الديمقراطية وحلفائه في المنطقة. وبالتالي، الانتقام الممكن منهم في سوريا حيث لا تنفك تركيا تربط كلا من حزب الشعوب الديمقراطية و حزب الاتحاد الديمقراطي بحزب العمال الكردستاني، بالتالي فاحتمالية العقاب الجماعي قد يكون ممكن.

عسكريا، تشعر قوات سوريا الديمقراطية بالقلق تجاه أنقرة التي قد نقوم بتكثيف ضرباتها الجوية على النقاط العسكرية لتلك القوات أو قد تقوم بعملية عسكرية جديدة في المناطق الهشة والبعيدة عن معقل قسد في القامشلي كتل رفعت ومنغ. من المتوقع أيضا أن تمارس تركيا مزيدًا من الضغوط على واشنطن لتقليل دعمها لـ(قسد) والإدارة الذاتية، كما أن هناك شكوك من أن تركيا ستعمل على تضييق الخناق الاقتصادي على مناطق شمال شرق سوريا، بالإضافة إلى الاندفاع لمد يد العون للروس والإيرانيين وحكومة دمشق لإضعاف مناطق الإدارة الذاتية.

في غضون ذلك، تأثرت المواقف في شمال غرب سوريا أيضًا بنتيجة الانتخابات التركية، حيث تختلف العلاقة التركية بوجود أردوغان في مناطق الشهباء وعفرين وتل أبيض عنها عن مناطق أدلب، فبوجود أردوغان تنفست المعارضة السنية المحسوبة على تركيا الصعداء، حيث كانت المعارضة تخشى من وصول أوغلوا لسدة الحكم، خاصة انه كان ينوى إرجاع اللاجئين السوريين والدخول في علاقات مباشرة مع الأسد. لكن، وإن كان هناك تقارب بين حكومة انقرة ودمشق عبر روسيا إلا أن الكثيرون نظروا إلى هذا التقارب على انه تكتيكي ومرتبط بمحاولات أردوغان لكسب المزيد من الأصوات، بإظهار اهتمامه بحل الملف السوري وإنهاء أزمة اللاجئين.

> **يحتاج الكرد إلى دعم نشط من قبل الولايات المتحدة الآن أكثر من أي وقت مضى**

لذا، تعتقد الكثير من أطراف المعارضة أن التطبيع مع الأسد وتسليم المناطق التي احتلتها تركيا لدمشق شبه مستحيل حالياً.

ومع ذلك، تبقى المنطقة التي تلي عفرين وتشمل جل إدلب والتي قد تشهد مقايضات جديدة، حيث إن فوز أردوغان يعني بقاء تلك المناطق لفترة أطول على حالها، ويعني ان الخط الشمالي لحلب سيبقى على حاله.

علاوة على ذلك، لن تتوانى الكتل القومية التركية التي أصبحت راسخة في البرلمان والحكومة عن استخدام

المتطرفين أو التخلي عنهم عند توفر العروض من دول كروسيا، حتى لو أتت تلك السياسات على حساب المعارضة الموالية لتركيا أو على حساب مصالح واشنطن نفسها.

علاوة على ذلك، ترى قسد أنه لا يمكن أن يكون وجود واشنطن والتحالف الدولي في شرق الفرات عبارة عن وجود شكلي عندما يأتي الخطر، فقد يدفع ذلك شركاء واشنطن إلى البحث عن بدائل أخرى تنقذها من عدوانية أردوغان خلال الخمس سنوات القادمة، ما يجعلهم عرضة لمبادرات من قبل موسكو وطهران اللتان يسعيان إلى استهداف واشنطن والتحالف الدولي.

لذا، ولتفادي الشرخ الأكبر، ولنشر رسالة اطمئنان لسكان تلك المنطقة الهشة والمنهكة من الحرب التي لا تنتهي، على واشنطن والتحالف الدولي القيام بالخطوات التالية لـرأب الصدع وتقديم حلول فعالة ممكنة بهذا المسار:

أولاً:

محاولة فتح ملف التفاوض بين حزب العمال الكردستاني وتركيا من جديد. وقد يكون إقليم كردستان بوابة الحل لفتح المفاوضات لما له من أهمية في الملف الكردي وعلاقاته الجيدة مع الأطراف المعنيين بالقضية.

ثانيا:

محاولة التوسط لبناء علاقة تواصل بين قسد والإدارة الذاتية من جهة وأطراف المعارضة الموالية لتركيا أو مع تركيا مباشرة لإنهاء التوتر وتوفير خطط لبناء أرضية مصالح مشتركة قد تفيد الجانبين.

ثالثا:

التركيز أكثر على لعب دور مباشر مع روسيا للضغط على حكومة دمشق لدفعها للتفاهم مع ممثلو شرق الفرات للوصول إلى حل دستوري نهائي لتلك المنطقة. قد يكون الحوافز بتخفيف العقوبات الاقتصادية عن دمشق طريقة جاذبة بهذا الصدد.

رابعا:

انتشار نقاط عسكرية للتحالف الدولي على الخط الحدودي لشمال شرق سوريا مع تركيا. هذا الانتشار، ولو كان رمزياً، سيعطي نوع من الطمأنينة لسكان تلك المنطقة بإنهم لن يتعرضوا للخيانة من جديد، وسيكون رادع عملي لخطط تركيا باجتياح مناطق جديدة في تلك البقعة.

"على واشنطن والتحالف الدولي القيام بخطوات لرأب الصدع وتقديم حلول فعالة"

خامسا:

الدفع بقادة تلك المنطقة إلى تعزيز الاقتصاد والحوكمة والمفاهيم الديمقراطية والمشاركة المتنوعة في إدارة المنطقة، والضغط لتفادي انخراطها في عملية ابتزاز قد توفر الذرائع لتركيا للقيام بنشاطات خطيرة على تلك الخارطة.

*براء صبري، هو محلل وباحث من سوريا، يدرس حاليا في قسم الدراسات العليا في القانون الدولي في المانيا. تركز ابحاثه على العلاقات الدولية وقضايا الحوكمة والشؤون العامة والصراعات وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

محمد صالح صدقيان :

امريكا.. هل سقطت خيارات الحرب مع إيران ؟

*المركز الايراني العربي للحوار-ديالوك

لا أحد ينفي المعلومات التي تتحدث عن اتصالات بين طهران وواشنطن عبر وسطاء، أو بشكل غير مباشر لحل الخلافات المطروحة على طاولة الجانبين. الزيارة التي قام بها وزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي لطهران الاسبوع الماضي، سلطت الأضواء مرة اخرى على الجهود المبذولة، من أجل تحريك المياه الراكدة بين طهران وواشنطن، وصولا لاحياء الاتفاق النووي وغلق ملف العقوبات الامريكية النحس الذي ما زال سيفا مسلطا على معيشة المواطنين الايرانيين. هذه الزيارة لم تكن بعيدة عن صفقتين يراد تنفيذها بين طهران وواشنطن، استنادا على تفاهمات تمت خلال

زيارة سلطان عمان هيثم بن طارق لطهران في ٢٨ يونيو حزيران الفائت.

خلال الاسبوع الماضي دخل عامل جديد على الأزمة، عندما قررت وزارة الدفاع الامريكية ارسال طائرات من نوع اف ١٦ و٣٥ مع قطعات عسكرية جديدة للمنطقة للوقوف، كما قال البنتاغون امام البحرية الايرانية، التي تريد مقايضة نظيرتها الامريكية التي احتجزت ٤ حاملات نفط ايرانية قرب فنزويلا. خطوة البنتاغون وإن كانت مهمة على الصعيد الأمني الاقليمي، لكنها لم ترعب طهران التي تشرف على حركة الملاحة في مضيق هرمز الحيوي والمياه الخليجية، خصوصا أن المضيق والمياه أسندت مهمة الاشراف عليها للبحرية التابعة للحرس الثوري، التي تتمتع بجرأة أكثر في تعاطيها مع الاحتكاكات والتدافع العسكري في هذه المنطقة.

إعادة الحديث عن المفاوضات بين واشنطن وطهران مهمة لجهة تاثيراتها الميدانية والسياسية على جميع الأطراف المحلية والدولية، وتحديدا في ظل تحديات ومستقبل الأزمة الأوكرانية.

المعلومات الدبلوماسية العربية والغربية، تتحدث عن توصل الولايات المتحدة وإيران لاتفاق «غير مكتوب»، لخفض التصعيد و«ادارة» التطورات وأن تبادل الرسائل بينهما بهذا الشأن مستمر، كما قال وزير الخارجية امير عبد اللهيان من اجل انهاء صفقة تبادل المعتقلين، ومعها صفقة الأفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة في العراق وكوريا الجنوبية وصندوق النقد الدولي والتي يبلغ مجموعها ٢٤ مليار دولار.

مصدر دبلوماسي أوروبي قريب من الملف الايراني رأى أن عودة الملف الايراني لطاولة البيت الابيض بعد ان قال مسؤولون هناك أنه لم يعد في أولوياتهم، يعني أن ادارة الرئيس بايدن تجاوزت الخطة «ب»، التي وضعتها للتعاطي مع إيران، وهي الخطة التي تستند على الخيار العسكري واتجهت نحو الخيار الثالث وهي الخطة «ج». وهذه الخطة كما يعبر عنها المصدر الدبلوماسي تستند على خفض التصعيد حتى تتوفر ظروف اكثر واقعية، وأكثر ملاءمة لكلا البلدين، سواء كانت داخلية أو دولية وإقليمية للانغماس في مباحثات أكثر جدية.

سألت الدبلوماسي الاوربي عن اهمية استبعاد كبير المفاوضيين الامريكيين روبرت مالي عن المفاوضات؛ قال إن ذلك ليس بالضرورة أن يدل على تعقيد المشهد التفاوضي الامريكي، ولربما كان لصالح المفاوضات، على الرغم من قرب مالي من وزير الخارجية الامريكي انتوني بلينكن والادارة بشكل عام.

> **يسود الاعتقاد أن الاوربيين والامريكيين يسيرون بخطة تقسيم الأدوار للضغط**

المعلومات الايرانية تتحدث عن وصول التفاهمات أو الاتفاق غير المكتوب لـ «توقف مقابل توقف» « freeze vs freeze“ بمعنى توقيف اليات المقاطعة الامريكية مقابل ايقاف التصعيد النووي الإيراني؛ وبمعنى آخر إدارة التطورات بين الجانبين، انتظارا لما تؤول آلية هذه التطورات، التي يأمل الجانبان أن تؤدي للعمل بالاتفاق النووي الموقع عام ٢٠١٥ أو إلى اتفاق قريب منه يحقق الأهداف للأطراف المعنية.

في مثل هذه الاجواء هناك ثلاثة أطراف معنية بالملف الايراني. الاول الكيان الإسرائيلي؛ الثاني الاتحاد الأوروبي والثالث الدول العربية، وتحديدا الخليجية. هذه الأطراف الثلاثة، ربما تختلف في أهدافها بقبول أو

رفض التفاهمات الإيرانية الامريكية.

الكيان الاسرائيلي وتحديدا نتنياهو يعارض هذه التفاهمات، ولا يقبل كما هو معلوم بأقل من تفكيك الاتفاق النووي، ومعه البرنامج النووي الإيراني وأن أية تفاهمات يجب أن تمر عبر البوابة الاسرائيلية، التي تعني "الأمن الإسرائيلي"، وهذا بطبيعة الحال لا يتوفر في عقلية المفاوض الايراني أيا كان طعمه وشكله ولونه!. أما الجانب الأوروبي فهو الآن في أضعف حالاته؛ لا ناصر ولا معين في ظل تداعيات الحرب الاوكرانية، سوى الولايات المتحدة التي تعمل معه ضمن مقاساتها التي لا يحسد عليها.

الاوربيون كانوا وهم اليوم اكثر وضوحا واقعين تحت المظلة الامريكية؛ فما تُفصّله واشنطن لا يختلف عليه اثنان في أوروبا أو لا يمكن لهم أن يختلفوا، ولذلك هم يراقبون المفاوضات الامريكية الايرانية كما كانوا وإن بحدة أقل من قبل العام ٢٠١٥.

الأمر الجديد في هذا الامر هو استحقاق سبتمبر ايلول ٢٠٢٣ تاريخ انقضاء عمل الاتفاق النووي والسماح لإيران استيراد وتصدير السلاح، حسب اتفاق ٢٠١٥ ولذلك يعمل الاتحاد الأوربي وبالتنسيق مع الجانب الامريكي لتفعيل الية "اسناب باك" الواردة في الاتفاق ٢٢٣١ الصادر من مجلس الامن الدولي الذي احتضن الاتفاق النووي، لعودة العقوبات الاممية المفروضة على ايران، والتي كانت سائدة قبل يوليو تموز ٢٠١٥.

ويسود الاعتقاد أن الاوربيين والامريكيين يسيرون بخطة تقسيم الأدوار للضغط على الايرانيين، الذين يعلمون جيدا كيف تسير الامور وباي اتجاه؟.

فلا غرابة أن تعقد وزارة الخارجية الإيرانية الاسبوع الماضي اجتماعا لوزراء الخارجية السابقين مع مساعديهم بما فيهم مهندس اتفاق ٢٠١٥ محمد جواد ظريف لمناقشة السياسة، التي يمكن انتهاجها خلال الاسابيع القادمة لعبور اسحقاق سبتمبر ايلول القادم.

لقد راهنت الدول الغربية على نتائج الاحتجاجات، التي شهدتها ايران على خلفية وفاة المرحومة مهسا أميني بعد أن استخدمت كافة خياراتها السياسية والامنية ودعمها اللوجستي من اجل التاثير على المواقف الايرانية؛ إلا أن الإدارة الامريكية أيقنت في نهاية المطاف أن الخطة "ب" التي وضعتها لمواجهة ايران لم تعُد مجدية وان النظام السياسي اقوى مما تنقله لها المعارضة التي تعيش في احضانهم؛ في الوقت الذي فشلت الادارة الامريكية من اقناع الداخل الامريكي لاتخاذ قرار شجاع مع ايران لإحياء الاتفاق النووي.

> **هناك ثلاثة أطراف معنية بالملف الايراني**

يبقى الجانب العربي والخليجي على وجه الخصوص؛ فالتطورات التي تشهدها العلاقات الثنائية وإن كانت تسير ببطء وحذر، إلا أنها تستند على قاعدة رغبة قادة جميع البلدان ضرورة انهاء حالة التدافع الأمني والسياسي في المنطقة، والتقدم باتجاه احترام قواعد الدبلوماسية والسياسية لتعزيز الامن والاستقرار في المنطقة.

إن الاسابيع السبعة القادمة مهمة في المنطقة، خصوصا إذا تمَّ ربطها بتداعيات الأزمة الاوكرانية وتاثيراتها في الواقع الاقليمي والأوربي وآلية تحركها في طيات التطورات المحلية والإقليمية والدولية.

صاروخ "أبو مهدي".. كابوس البوارج وحاملات الطائرات

صحيفة» الوفاق»الايرانية الرسمية

في أحدث منجز لها في مجال الدفاعات البحرية، كشفت وزارة الدفاع الإيرانية، يوم الثلاثاء، النقاب عن صواريخ «أبو مهدي» البعيدة المدى، والصاروخ مخصص لحماية المداخل البحرية لمضيق هرمز ولسواحل إيران الغربية على الخليج الفارسي.

وسلّمت وزارة الدفاع بحريتي الجيش وحرس الثورة الإسلامية صاروخ "أبو مهدي"، والذي يعتبر أول صاروخ كروز بحري بعيد المدى تصنعه البلاد وتدخله في الخدمة.

الرأس الحربي لصاروخ أبو مهدي يحتوي على مواد شديدة الإنفجار، وقادر على تدمير القوارب والبوارج وحاملات الطائرات. وتابعت أنّ "صواريخ أبو مهدي تحلق على علو منخفض ولا تستطيع الرادرات اقتفاءه، ويستطيع تغيير ارتفاع تحليقه عند وجود موانع جغرافية أو رادارات".

*مدى الصاروخ

يبلغ مدى الصاروخ أكثر من ألف كيلومتر، وقطره يبلغ ٥٥ سم، وله القدرة على تخطي المنظومات الدفاعية الخاصة بالعدو.

وذكرت أنّه "مخصص لحماية المداخل البحرية لمضيق هرمز ولسواحل إيران الغربية على الخليج الفارسي"، وبهذه الطريقة تضاعف مدى التغطية الدفاعية البحرية الإيرانية، ويمكن أن يغطي مجموعة واسعة من العمليات. ويعدّ هذا الصاروخ أول صاروخ كروز بحري بعيد المدى يستخدم الذكاء الاصطناعي في البرامج المتعلقة بتصميم مسار طيران الصاروخ في نظام القيادة والتحكم ولديه القدرة على المرور عبر العوائق الطبيعية والاصطناعية وكذلك رادار العدو ومواقع الدفاع عن طريق المرور عبر نقاط المنتصف والهجمات ويصطدم بالهدف من اتجاهات مختلفة.

*قدرات صاروخ ابو مهدي

في السياق، أكد قائد القوة البحرية بالحرس الثوري "الادميرال علي رضا تنكسيري" خلال مراسم ضمّ صاروخ كروز "أبو مهدي"، للوحدات البحرية للجيش والحرس الثوري، ، والتي جرت بحضور وزير الدفاع واسناد القوات المسلحة العميد محمد رضا آشتياني، وقائد بحرية الحرس الثوري الادميرال علي رضا تنكسيري ونائب قائد القوة البحرية للجيش الأدميرال حمزة علي كاوياني.: إن صاروخ أبو مهدي يساعدنا في تحديد الأهداف بدقة وضرب العدو في الصميم،كما يجبر العدو علي الابتعاد عن شواطئنا.

وقال "الادميرال علي رضا تنكسيري "، عن أهمية صاروخ كروز "أبو مهدي" في تحسين القوة القتالية للقوة البحرية للحرس الثوري الإيراني : ان هذا الصاروخ يجعل العدو يبتعد عن سواحلنا.

وأضاف: "يمكننا إطلاق صاروخ أبو مهدي من الأعماق وهذا الصاروخ ناجح في مواجهة الحرب الإلكترونية للعدو. وتابع: يمكن تركيب هذا الصاروخ على السفن وإطلاقه من المنصات الساحلية ويمكن له أن يتبع عدة أهداف وأن يهاجمها من الخلف. وصرح أن سقف طيران هذا الصاروخ منخفض جدًا ومداها عال للغاية مما يجعل من الصعب اعتراضه.

*لماذا تم فرض عقوبات على الصاروخ؟

وأضاف إذا دخلت سفينة إلى عمق ألف كيلومتر وأطلقت صاروخ أبو مهدي بمدى ألف كيلومتر، يجبر العدو أو حاملة الطائرات على التراجع بمدى ألف كيلومتر أخرى. وفي هذه الحالة، لن تعمل طائرات حاملة الطائرات هذه ومن هذا المنطلق يعد هذا الصاروخ من بين الصواريخ التي تم فرض عقوبات عليها.

الى ذلك أشار وزير الدفاع واسناد القوات المسلحة الايراني العميد محمد رضا آشتياني الى بعض مواصفات صاروخ كروز "ابو مهدي" الذي دخل الخدمة في القوات البحرية للجيش والحرس الثوري اليوم الثلاثاء، ان مدى هذا الصاروخ الذي يبلغ الف كيلومتر قد وسع دائرة الدفاع البحري لايران عدة اضعاف، وهذا أمر هام جدا.

واضاف العميد آشتياني ان هذه المنظومة الصاروخية هي منظومة استراتيجية وفي الحقيقة يمكن وصف هذا

الصاروخ بأنه " لا نظير له"، وله خصائص فريدة فهو نقطوي (دقيق الاصابة للغاية) وله قدرة تدميرية عالية جدا وهو قادر على اجتياز التضاريس الجغرافية والتحليق المنخفض، ويتمتع ايضا بالقدرة على مواجهة الحرب الالكترونية والافلات من الرادارات ويستخدم الذكاء الصناعي في برمجية رسم مسار تحليقه.

*ضرب القطع البحرية المعادية

وتابع وزير الدفاع الايراني انه قد اصبح بالامكان الآن ضرب القطع البحرية المعادية المتحركة إنطلاقا من عمق الاراضي الايرانية ومناطق سرية بالكامل وتدمير السفن والفرقاطات والمدمرات المعادية بشكل كامل.

صاروخ "أبو مهدي" يمكن اطلاقه من جميع أنواع القطع الثابتة والمتحركة، ونظام التوجيه والملاحة له قادر على تحديث الوضع النهائي للهدف أثناء التحليق.

رد الفعل السريع ، وإدارة اختيار الهدف في الميدان ، والالتفاف على دفاعات العدو، والقدرة على الإطلاق من الأعماق؛ هي من بين ميزات صاروخ كروز البحري "أبو مهدي".

ميزة أخرى لصاروخ "أبو مهدي" هي استخدام نظام ملاحة متكامل متطور ومحرك قوي يمكن إطلاقه من مناطق وسط البلاد ومن موقع مخفي تمامًا باتجاه الأهداف البحرية المتحركة.

*مواصفات خارقة

يعتبر صاروخ "أبو مهدي" أول صاروخ كروز بحري ايراني بعيد المدى يستخدم باحث رادار، وهذه التقنية بالإضافة إلى مواجهة أنظمة الحرب الإلكترونية للعدو ، تزيد من تخفي الصاروخ عند اقترابه من الهدف ، بحيث يمكنه مهاجمته كأنه شبح دون أن يلاحظه العدو ، ويحرم العدو من فرصة الرد في الوقت المناسب.

يتمتع نظام إطلاق صاروخ "أبو مهدي" بالقدرة على التحضير والإطلاق في أقصر وقت ويمكنه إطلاق عدة صواريخ على فترات قصيرة ومن اتجاهات مختلفة نحو هدف معين بحيث تصيب هذه الصواريخ الهدف في نفس الوقت.
وفي مايو/ أيار الماضي، أزاحت وزارة الدفاع الإيرانية، بحضور وزير الدفاع محمد رضا آشتياني، الستار عن أحدث الصواريخ الإيرانية البالستية الدقيقة بعيدة المدى تحت اسم "خيبر".

ويُعد صاروخ "خيبر" من الجيل الرابع من صواريخ "خرمشهر"، ويبلغ مداه ألفي كيلومتر، ويحمل رأساً حربياً بزنة ١٥٠٠ كلغ.

وفي آذار/مارس الماضي، أعلن رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، اللواء محمد باقري، أنّ خبراء إيرانيين تمكّنوا من تصنيع صاروخ باليستي لديه القدرة على تدمير الأهداف البحرية المتحركة، وتبلغ سرعته ٨ ماخ، ومداه ١٥٠٠ كيلومتر. وأزاحت القوات الجوية في الجيش الإيراني، مطلع شباط/فبراير، الستار عن قاعدة جوية تحت الأرض باسم "عقاب ٤٤"، تضم مقاتلات حربية مجهزة بصواريخ "كروز" بعيدة المدى.

وفي الشهر نفسه، كشف قائد القوة الجو فضائية في حرس الثورة، العميد أمير علي حاجي زاده، أنّ إيران صنّعت أوّل صاروخ فرط صوتي في البلاد، تفوق سرعته سرعة الصوت بأكثر من ١٢ مرة، ما يُعَدّ إنجازاً تقنياً مهماً وإضافة كبيرة إلى القدرات الصاروخية الإيرانية.

الباحث بلال صعب:

مفتاح التدخل الامريكي في الشرق الأوسط.. الفعالية وليس الحجم

في صيف عام ٢٠١٦، شرفني مستشار الأمن القومي الامريكي السابق ستيفن هادلي، ووزيرة الخارجية الامريكية السابقة مادلين أولبرايت، بدعوتي للمساعدة في تصميم مناورة، أو محاكاة لأزمة، لاختبار ما إذا كانت زيادة أو تقليل التدخل الامريكي في الشرق الأوسط سيعود بفائدة أكبر على مصالح الولايات المتحدة والأمن الإقليمي.

ودارت الأزمة حول حادث وهمي في البحر بين القوات البحرية السعودية والإيرانية.

فافترضنا أن عدة زوارق هجومية صغيرة تابعة

> رغم كل ما قيل عن تخلي امريكا عن الشرق الأوسط، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك

للإيرانيين تصدت لفرقاطة سعودية في المياه المتنازع عليها، جنوب غربي جزيرة أبو موسى، مما أدى إلى غرق قارب إيراني واختفاء بحار سعودي. واعتقد كل طرف أن الطرف الآخر هو المسؤول عن بدء الاشتباك، ووضع كلاهما قواته العسكرية في حالة تأهب.

واختبرنا خلال الأزمة ما إذا كانت زيادة حجم التدخل الامريكي أو تخفيفه ستنجح أم ستفشل في تهدئة الموقف وردع إيران عن التصعيد. وكانت النتيجة الأهم – والتي لا ينبغي أن تكون مفاجئة– هي أن حجم التدخل الامريكي لم يكن العامل الحاسم في فعاليته.

بالطبع، كان وجود أصول عسكرية امريكية متمركزة في المنطقة مهمّا إلى حد كبير، لأنه منح واشنطن خيارات للرد. لكن عدد هذه الأصول لم يكن العامل الأهم، أي إن حجم الوجود العسكري الامريكي في المنطقة، وبشكل أكثر تحديدا، قواتها ومعداتها- على الرغم من أهميته- لم يكن عاملا حاسما في نجاح التدخل الامريكي.

أما النتيجة الرئيسة الثانية من هذه المناورة فكانت إثبات أن الوجود العسكري الأكبر في المنطقة واستعراضه للقوة لم يكن العامل المساهم في ردع القوات الإيرانية على الأغلب.

ذكّرتني الأحداث التي شهدناها في الشرق الأوسط خلال الأسابيع والأشهر القليلة الماضية بالرؤى التي استخلصناها من مناورات عام ٢٠١٦؛ فعلى الرغم من تقلص الموارد العسكرية للقيادة المركزية الامريكية (CENTCOM) اليوم بسبب تركيز الولايات المتحدة على التحدي الذي تشكله الصين في المحيطين الهندي والهادئ وحرب روسيا ضد أوكرانيا، إلا أنها كانت أكثر فاعلية مؤخرا في تدخلاتها بالمنطقة، سواء بشكل فردي أو جنبا إلى جنب مع الشركاء الإقليميين.

في الواقع، رغم كل ما قيل عن تخلي الولايات المتحدة عن الشرق الأوسط، إلا أن الواقع ببساطة يثبت عكس ذلك.

الأمثلة على التدخل الامريكي الفعال عديدة، لكن بعضها يستحق الذكر نظرا لأهميته؛ ففي الآونة الأخيرة، شنت القيادة المركزية الامريكية ضربة أسفرت عن مقتل زعيم داعش شرقي سوريا. وأظهرت تلك العملية بوضوح أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بمهمة مواجهة داعش على الرغم من الوجود المتواضع للغاية للقوات الامريكية في ذلك الجزء من سوريا.

وقبل ذلك بقليل، قالت البحرية الامريكية إنها تدخلت لمنع إيران من الاستيلاء على ناقلتين تجاريتين في خليج عمان. وشكلت تلك العملية حالة نجاح في الردع، وأظهرت مرة أخرى أن الولايات المتحدة تواصل إعطاء الأولوية لحرية التجارة والملاحة في مياه الخليج الحيوية تلك.

بالإضافة إلى هذه العمليات العسكرية النشطة،

> قامت القيادة المركزية الامريكية بزيادة وتيرة تدريباتها مع الشركاء الإقليميين

نشرت القيادة المركزية الامريكية أصولا عسكرية إضافية في المنطقة بما في ذلك مدمرة تابعة للبحرية وطائرات مقاتلة من طراز «إف-٣٥» و«إف-١٦»، كل ذلك لتعزيز الردع الامريكي ضد إيران. كما قامت القيادة المركزية الامريكية بزيادة وتيرة تدريباتها مع الشركاء الإقليميين لتعزيز قابلية التشغيل التبادلي وتقوية الروابط العسكرية.

ويحظى تواتر وتطور أحدث التدريبات العسكرية المشتركة مع الإسرائيليين وبعض دول الخليج- والتي تضمن بعضها تقنيات حديثة ومبتكرة- بدعم ملحوظ.

والسبب في زيادة فعالية هذه الأنشطة المكثفة هو أنها جزء من مسؤولية القيادة المركزية المعاد تجديدها باعتبارها مكونا أمنيا تكامليا؛ ففي الشرق الأوسط، انتقلت الولايات المتحدة ببطء ولكن بثبات من الوصاية إلى الشراكة، وكانت القيادة المركزية الامريكية في طليعة تلك العملية.

بالطبع، كان هناك كثير من الأخطاء في الفترة الأخيرة؛ إذ نجحت إيران في الاستيلاء على كثير من السفن وتورطت في أنشطة غير قانونية على الأرض وفي المياه البحرية، وهو ما أثار تساؤلات حول فعالية الردع الامريكي.

ومع ذلك، ينبغي التأكيد هنا على أن نجاح الردع لا يعتمد فقط على تكثيف القوات والطائرات المقاتلة أو وجود حاملات طائرات امريكية، كما يُركز عليه الشركاء الإقليميون دائما، وإنما يعتمد أساسا على المفاهيم التي تحدد دور الولايات المتحدة والإرادة السياسية للقادة الامريكيين للتحرك.

وفي الواقع، نادرا ما تكون المشكلة الحقيقية في القيادة المركزية الامريكية، بل عادة ما تكمن في سياسة واشنطن. ولا أقصد هنا أن حجم التدخل ليست له أهمية، فالقدرة العسكرية تسهم في ضمان الثقة لدى الشركاء، لكن الأهمية الكبرى تكمن في تحقيق الفعالية الكاملة لتلك القدرة.

تطرح هذه النقطة تساؤلات حول قدرة الولايات المتحدة في أن تكون أكثر اتساقا مع مشاركتها الفعالة؛ فالاتساق هو المفتاح لبناء الثقة وتعزيز الشراكة.

لكن الثقة كانت مفقودة في العلاقات الإقليمية لامريكا؛ ففي خطاب ألقاه يوم ٢ يونيو/حزيران في حوار شانغريلا، كرر وزير الدفاع لويد أوستن مقولة شهيرة في الجيش: «لا يمكنك دفع الثقة»، وكان على حق فيما قاله؛ فالولايات المتحدة لا تحتاج إلى نشر المزيد من القوات أو المعدات لإعادة بناء الثقة مع شركائها الإقليميين، بل تحتاج إلى أن تكون أكثر فعالية وابتكارا وتوافقا مع ما لديها بالفعل.

*مجلة «المجلة» اللندنية

فرزين نديمي :

مخاطر التصعيد البحري في مضيق هرمز

* معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى:

في ١٤ و ١٧ و ٢٠ تموز/يوليو الجاري، أعلنت الولايات المتحدة أنها سترسل المزيد من القدرات العسكرية إلى منطقة الخليج العربي لتعزيز الردع ضد إيران. وتتضمن هذه التعزيزات مجموعة الاستعداد البرمائية «يو.إس.إس. باتان»، التي تضم وحدة استكشافية بحرية تحتوي على إمكانيات العمليات الخاصة المعتمدة حديثاً، ومدمرة دفاع صاروخي باليستي إضافية، وطائرات مقاتلة عالية الأداء من طراز «إف-١٦» و«إف-٣٥»، التي ستزيد من قدرات طائرة المساندة القريبة «إيه-١٠» قيد التشغيل حالياً هناك. وقد اتُخذت هذه الإجراءات في الوقت الذي يستعد فيه «الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني، على ما يبدو، للرد على احتجاز الولايات المتحدة وإندونيسيا مؤخراً لناقلتين تحملان نفطاً إيرانياً. وفي ٢٠ تموز/يوليو، أصدر قائد البحرية في «الحرس الثوري الإسلامي» علي رضا تنكسيري تحذيراً صارخاً ضد أي دولة تصادر النفط الإيراني.

الاستيلاء على ناقلات

في ١١ تموز/يوليو، احتجزت إندونيسيا الناقلة الإيرانية العملاقة «أرمان ١١٤» بعد أن قُبض عليها في المياه الشمالية للبلاد وهي تنقل نحو مليوني برميل من النفط الخام الخفيف غير المرخص له، بقيمة تزيد عن ٣٠٠ مليون دولار، إلى ناقلة عملاقة أخرى تدعى «إس تينوس». ووفقاً للسلطات الإندونيسية، زيّفت الناقلة «أرمان ١١٤» بيانات نظامها التلقائي لتحديد الهوية، للتمويه عن موقعها أثناء الرحلة.

وفي عام ٢٠١٩، كانت الناقلة «أرمان ١١٤» في قلب معركة قانونية بين إيران وحكومات جبل طارق وبريطانيا والولايات المتحدة، وكانت مسجلة آنذاك تحت أسماء «أدريان داريا ١» و«غرايس ١». وفي ٤ تموز/يوليو من ذلك العام، استولى «مشاة البحرية الملكية» البريطانية على السفينة في مياه جبل طارق واحتجزوها لمدة ستة أسابيع بعد أن حاولت نقل ٢٫١ مليون برميل من النفط إلى سوريا نيابة عن «فيلق القدس» التابع «للحرس

الثوري الإسلامي» الإيراني، في انتهاك لعقوبات الاتحاد الأوروبي ضد نظام الأسد.

وفي وقت لاحق، أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية الناقلة الإيرانية على القائمة السوداء بموجب «الأمر التنفيذي رقم ١٣٢٢٤» الذي يستهدف الأفراد والكيانات التي تدعم الإرهابيين.

ورداً على هذه الإجراءات، استولت قوات الكوماندوز في «القوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإسلامي» الإيراني في ١٩ تموز/يوليو ٢٠١٩ على الناقلة السويدية «ستينا إمبيرو» التي كانت ترفع العلم البريطاني في مضيق هرمز. واحتجزت القوات السفينة وطاقمها لمدة شهرين إلى أن وافقت بريطانيا وجبل طارق على الإفراج عن «أدريان داريا ١» التي سلمت حمولتها الخام إلى سوريا بعد شهر.

وجاءت حادثة «أرمان ١١٤» الأخيرة في أعقاب سلسلة من عمليات الاستيلاء والاستيلاءات المضادة التي بدأت عندما حجزت «القوات البحرية التابعة لجمهورية إيران الإسلامية» في نيسان/أبريل الماضي الناقلة «أدفانتج سويت» المتجهة إلى الولايات المتحدة والمملوكة للصين والتي تديرها تركيا.

كما احتجزت القوات البحرية التابعة لـ«الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني الناقلة «نيوفي» المملوكة لليونان في أيار/مايو (وعادة ما تحمل السفينة الأخيرة النفط الخام الإيراني ولكنها كانت فارغة في ذلك الوقت).

وجاءت هذه الاستيلاءات ظاهرياً رداً على أمر المحكمة الأمريكية في ٢٨ نيسان/أبريل بمصادرة النفط الإيراني من ناقلة النفط «سويس راجان» التي تديرها اليونان.

وبالمثل، استولت إيران على ناقلتين يونانيتين في العام الماضي لمدة ستة أشهر تقريباً بعد أن حاولت الولايات المتحدة مصادرة شحنة الناقلة الإيرانية «لانا» («بيجاس» سابقاً) بالقرب من اليونان. ودفعت هذه الاستيلاءات السلطات اليونانية إلى إصدار أمر بالإفراج عن الناقلة «لانا» التي سَلمت شحنتها بعد ذلك لسوريا.

ومع ذلك، لا تزال قصة «سويس راجان» مستمرة، وترسو الناقلة الآن قبالة ساحل تكساس، لكن الشركات الأمريكية مترددة في تفريغ حمولتها البالغة ٨٠٠ ألف برميل من النفط الخام خوفاً من أن تصبّ إيران جام غضبها على أصول هذه الشركات في الخليج العربي. وعلى ما يبدو، إن الردع الأمريكي في الشرق الأوسط ليس مقنعاً بما فيه الكفاية لطمأنة الشركات الأمريكية بشأن سلامة أعمالها في المنطقة.

وقد أساءت إيران، من خلال عمليات الاستيلاء وتحركاتها المضادة المختلفة، استخدام أحكام «اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢»، وتحديداً «المادة ١١١» منها، التي تتناول ملاحقة السفن الأجنبية في المياه الدولية إذا اشتبهت دولة ساحلية في أنها انتهكت قوانينها أو أنظمتها أثناء الإبحار في مياهها. وتَعْبر بعض ممرات الشحن الرئيسية للدخول والخروج من الخليج العربي المياه الإيرانية، مما يمنح «القوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإسلامي» الإيراني ذريعة لاعتراض أي سفينة تخرج من مضيق هرمز حتى بناء على اتهامات لا أساس لها (على سبيل المثال، من خلال الادعاء الباطل بأن سفينة قد أفرغت وقوداً أو اصطدمت بقوارب إيرانية).

> **دون اشارات دبلوماسية قد تتحول الدوامة الحالية إلى شيء يشبه حرب الناقلات**

آخر المواجهات مع البحرية الأمريكية

في الخامس من تموز/يوليو، أعلن «الأسطول الخامس الأمريكي» أنه أحبط محاولة ليلية إيرانية للاستيلاء على

ناقلتين في المياه الدولية، في خليج عمان في جنوب شرق مضيق هرمز، بعد أن اتهمتهما طهران بانتهاك قوانينها. ويبدو أن نشر «البحرية الأمريكية» قواتها في الوقت المناسب أرغم الإيرانيين على التراجع، وشملت هذه القوات مدمرة القذائف الموجهة «يو. إس. إس. ماك فاول» («دي. دي. جي ٧٤»)، تدعمها طائرة دورية بحرية من طراز «بي- ٨ بوسيدون» وطائرة استطلاع بدون طيار من طراز «إم. كيو ٩-ريبر».

وكانت الناقلتان المستهدفتان هما ناقلة النفط والمواد الكيميائية «تي آر إف موس»، التي ترفع علم جزر مارشال والمملوكة لسنغافورة وتديرها هونغ كونغ، وناقلة «ريتشموند فوياجر»، التي ترفع علم جزر البهاما ومملوكة لليونان وتديرها الولايات المتحدة، والتي كانت تنقل النفط الخام من محطة «رأس الجعيمة» السعودية إلى سنغافورة. وكانت الناقلة الأصغر حجماً «تي آر إف موس» قد حملت النفط للتو من السعودية من محطة «ميناء الملك فهد الصناعي» في الجبيل متجهة إلى الصين.

وبينما تشير التقارير إلى أن المواجهة مع «تي آر إف موس» انتهت بسرعة وهدوء، إلاّ أن الحادثة المتعلقة «بريتشموند فوياجر» كانت أكثر خطورة، إذ فتحت حرّاقة حربية من طراز «بايادور» تابعة لـ «قوات بحرية جمهورية إيران الإسلامية»، والتي كانت على الأرجح المدمرة «آي آر آي إس - نقدي ٨٢» ، النار على الناقلة من مسافة قريبة نسبياً أثناء وجود طائرة استطلاع أمريكية أو طائرة بدون طيار، وذلك باستخدامها أولاً الانفجارات الجوية لإرغامها على تغيير مسارها أو التوقف، ثم توجيهها نيران المدافع الرشاشة الثقيلة مباشرة إلى منطقة إقامة طاقم السفينة الأمريكية عندما رفض طاقمها الامتثال، وذلك باستخدام ما بدا أنه قذائف خارقة للدروع من عيار ٤٠ ملم. وتعد هذه الخطوة الإيرانية خطيرة ومتهورة، وتُذَكر بما يسمى بـ»حرب الناقلات» خلال الحرب الإيرانية العراقية في ثمانينيات القرن الماضي، حين أطلقت السفن الحربية والـزوارق السريعة الإيرانية الرصاص والصواريخ على ناقلات من الكويت والسعودية، وبلدان أخرى غير محاربة، وكانت تستهدف في بعض الأحيان مناطق إقامة طاقم الناقلات مباشرة من أجل التسبب في إصابات لأفراد الطواقم.

وبعد يوم واحد من أحداث ٥ تموز/يوليو، «استولت» «القوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإسلامي» الإيراني على ناقلة «ندى ٢» التي كانت تُهرّب زيت الغاز وترفع العلم المصري فـي الخليج العربي. ووفقاً للادعاءات الإيرانية وأدلـة الفيديو الـمـزعـومـة، نجحت «القوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإسلامي» الإيراني وقوات الدفاع الجوي الإيرانية في التصدي «لجهد عسكري أمريكي حازم» لإحباط عملية الاستيلاء باستخدام طائرات من طراز «إيه - ١٠» و «بي-٨» والمروحيات والطائرات بدون طيار وسفن الدوريات. ومع ذلك، أفاد الجيش الأمريكي بأنه لم يتدخل بعد أن أدرك أن السفينة كانت تهرب الوقود في الواقع.

> **من الحكمة أن تضيف الولايات المتحدة أصولاً أكثر قدرة في مسرح الخليج العربي**

احتمالات الاستمرار

وفي المستقبل، تشمل الاحتمالات استمرار إيران نمطها في استهداف الناقلات التابعة للولايات المتحدة، مستخدمة ربما أصولها من «القوات البحرية التابعة

للحرس الثوري الإسلامي» أكثر من أصولها من «القوات البحرية التابعة لجمهورية إيران الإسلامية». وثمة خطر آخر يتمثل في بدء إيران مواجهات وهمية في محاولة لجمع معلومات استخباراتية إلكترونية ومعلومات عن المعرفة الإجرائية للأصول العسكرية الأمريكية وقواعد الانخراط الخاصة بها. على سبيل المثال، إن سفينة «يو. إس. إس.

ماك فاول» هي مدمرة دفاع صاروخي باليستي من الجيل الثاني من طراز «إيجيس» مجهزة برادار «إيه. إن. سباي- ١» مطور وصواريخ اعتراضية متقدمة من طراز «إس. إم. - ٣ بلوك آي. إيه./ أي. بي. تي. يو.»، قادرة على الاشتباك في منتصف المسار مع الصواريخ الباليستية القصيرة المدى بشكل أكثر فعالية. ومن أجل اعتراض الصواريخ الباليستية القصيرة والمتوسطة المدى في مرحلة التحليق النهائية، بالإضافة إلى الصواريخ المجنحة والطائرات المأهولة، تحمل «ماك فاول» أيضاً الصواريخ الموجهة من طراز «إس. إم.-٦ ديوال ١». ومن المؤكد أن إيران حريصة على معرفة المزيد عن جميع هذه القدرات.

وفي الوقت نفسه، تم نشر مدمرة الدفاع الصاروخي الباليستي «يو. إس. إس. توماس هاندر دي. دي. جي. - ١١٦» من الجيل الرابع من طراز «إيجيس» للتو في المنطقة. وتتمتع هذه المدمرة بقدرات أكبر من «ماك فاول» ويمكن أن توفر رادعاً أفضل ضد التهديدات الجوية والصاروخية الإيرانية.

ومع ذلك، في حين أن هذه الأصول العالية القيمة قد تساعد في تشكيل دفاع متعدد الطبقات ضد التهديدات المختلفة، فقد تتسبب أيضاً باستفزازات منخفضة المستوى قد تقوم بها إيران لاختبار قدراتها وعزيمتها العسكريتين، مما يهدد بمزيد من التصعيد.

الخاتمة

من الحكمة أن تضيف الولايات المتحدة أصولاً أكثر قدرة في مسرح الخليج العربي وأن تزيد من دورياتها البحرية والجوية حول مضيق هرمز. ووفقاً لبعض التقارير، تهدف القدرات التي تم نشرها حديثاً إلى ردع إيران، والوعي بالأوضاع السائدة، وتوفير غطاء للسفن التي تمر عبر الممر المائي. ومع ذلك، يبقى أن نرى مدى استعداد الولايات المتحدة للتصعيد، إذا تجاهلت طهران هذا الوجود العسكري الرادع وحاولت الاستيلاء على المزيد من السفن. والسؤال الآخر هو عن مدى فعالية القوات المنتشرة مؤخراً في إحباط مثل هذه الجهود، لا سيما تلك التي تبذلها «القوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإسلامي» الإيراني الأكثر حماسة وقدرة. ومهما يكن الأمر، على واشنطن أن تقرن عمليات النشر برسالة قوية إلى إيران من خلال القنوات الدبلوماسية، تؤكد فيها أن الأصول العسكرية الأمريكية ستواصل ضمان سلامة الملاحة عبر الممرات المائية الدولية والمشاعات البحرية وأنها مستعدة لاستخدام القوة إذا لزم الأمر. وفي هذه الحالة فقط يمكن ردع الجهات الفاعلة المتشددة مثل «الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني.

> **على واشنطن أن تقرن عمليات النشر برسالة قوية إلى إيران عبر الدبلوماسية**

*فرزين نديمي هو زميل أقدم في معهد واشنطن ومحلل متخصص في الشؤون الأمنية والدفاعية المتعلقة بإيران ومنطقة الخليج.

*د. عبد المنعم سعيد:

الدولة الوطنية والإقليمية الجديدة

هناك إشكاليات عندما يجري التعامل باللغة العربية مع مفاهيم تولَّدت عن بيئات ثقافية مغايرة خصوصاً تلك التي نمت في القارة الأوروبية خلال القرنين الأخيرين.

على سبيل المثال فإن مفهوم «الدولة الوطنية» الذائع لدينا في العالم العربي يعكس مفهوم الدولة «القومية» أو Nation State، أي إنه يعبّر عن دولة واحدة حقيقية يوجد فيها شعب لديه هوية مشتركة، يعيش ضمن إطار جغرافي محدد ومعترف به. «القومية» في واقعنا العربي كانت دائماً تعني تجمع شعوب عربية في إطار سياسي واحد، وشكل آيديولوجية أحزاب سياسية مثل البعث والقوميين العرب والناصريين الذين نظروا دائماً في اتجاه «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة».

الآن مضى أكثر من قرن منذ بدأ وجود «الدولة العربية»، وثلاثة أرباع قرن منذ دخلت هذه الدول إلى الحالة المستقلة، ونصف قرن منذ عمَّ الاستقلال الدول؛ ورغم أنها جميعاً ظلت تحافظ على رابطةٍ ما مع المجموع العربي من خلال العضوية المشتركة في جامعة الدول العربية؛ فإنها أخذت في بناء هوياتها الخاصة التي حافظت على رابطة من المساندة مع الدول العربية الأخرى.

ولكن جرى في الاتجاه المضاد البحث عن هويات متعددة كانت لها أحياناً سمات عرقية أو مذهبية أو طائفية أو جهوية، وجدت أن لها في ذاتها هوية متميزة. «الدولة الوطنية» هنا كانت بمثابة العباءة التي تخلق الـولاء للإقليم الجغرافي للدولة، وما كان لأراضيها وأهلها دور في تاريخ المنطقة القديم والحديث.

ما سُمي الربيع العربي جاء في مطلع العقد الثاني من القرن الجاري ومثَّل حالة من الارتجاج الذي يحرك جزيئات المادة ويعيد ترتيبها من جديد حسب

> التنمية المستدامة النابعة من مشروع وطني شامل هي السبيل

درجات الأصالة في كل عناصرها، وفي كل الأحوال يدخل بها إلى تاريخ جديد.

أولها:

كان مجموعة الدول العربية التي شهد بعض منها قليلاً من الاضطرابات في هوامشها، ولكنها صمدت في وجه العاصفة، وحينما تعرضت واحدة منها للغزو الخارجي لاستغلال الموقف، لم تتردد في استخدام القوة العسكرية؛ ومن بعده معاونة الآخرين في محنتهم.

وثانيها :

ربما كان نموذجاً مصرياً أصيلاً، فلم ينقسم الجيش عن الشعب، ولم يتفتت أي منهما، وبقيت الدولة بمؤسساتها قادرة على الوجود والاستمرار، وخلال عامين من الفوضى خرجت الدولة المصرية من الرماد كما يخرج الطائر الأسطوري من النار.

وثالثها:

أن العاصفة هزَّت الدولة من أصولها، وعلى مدى عقد من الزمان، وسواء كان في اليمن أو في سوريا، حيث جرت الحرب الأهلية. أو أن الجيش انقسم، وتحولت الدولة إلى ميليشيات، وإلى توجهات سياسية بين الشرق والغرب كما هو الحال في ليبيا، أو إلى أزمة سياسية مزمنة كما هو الحال في تونس.

ورابعها :

مجموعة الدول العربية التي جاءت في شكل موجة جديدة عند نهاية العقد في كلّ من السودان والعراق ولبنان والجزائر؛ وهذه رغم ندائها للدولة الوطنية، فإنها ذهبت في اتجاهات شتى، فبينما حاول العراق والجزائر التماسك مرة أخرى بفضل الثروة النفطية، فإنها انتهت إلى ما هو معلوم من انقسام وتفتيت في لبنان والسودان مع فارق بينهما أن الأول لا يزال يقاوم الحرب الأهلية، بينما الثاني وإن لم يصل إليها بعد، فإنه وضع شكوكاً على أهم شروط الدولة، وهي أن تكون صاحبة حق الاحتكار الشرعي للقوة المسلحة واستخداماتها.

هذه الصورة من الدول العربية «الوطنية» متعددة الأشكال لا تختلف كثيراً عمّا جرى في أوروبا خلال القرن السابع عشر، وما جرى في مناطق أخرى من العالم خلال القرون الثلاثة الفاصلة بين معاهدة ويستفاليا في عام ١٦٤٨ ونهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥.

لقد كان أهم ملامح هذه المرحلة من تاريخ الدنيا هي ظهور «الدولة القومية» أي الكيان السياسي الذي يربط بين أفـراده من خلال مجموعة من التجارب التاريخية والعاطفية الدينية، أو حتى بمحض الوجود في المكان الجغرافي الواحد.

لقد كان هذا الكيان متجاوزاً للقبيلة والطائفة الدينية أو العرقية ومؤكداً «الهوية» المتولدة من التفاعل

> لقد كان أهم ملامح هذه المرحلة من تاريخ الدنيا هي ظهور الدولة القومية

الاقتصادي والسياسي الذي ولَّد ما هو أكبر من مجرد المصلحة المشتركة.

وبينما كانت القصائد والملاحم تشدو بجماعة دينية أو عِرقية أصبحت الأشعار الحماسية تشيد بالشعوب والأمم؛ وكان الاعتراف «الدولي» بالدولة هو في حقيقته اعترافاً بوجود شعب متميز له «هوية» مختلفة عن باقي «الهويات الأخرى».

وكانت معاهدة ويستفاليا في جوهرها تأكيداً على أن «الهوية» الوطنية تعلو هويات فرعية أخرى لم يعد من حقها أن يكون لها صفات عابرة للقومية.

ورغم أن ذلك خلق بالضرورة مشكلة «الأقليات» فإن الحدود الجغرافية والسيادة الوطنية خلقت هوية من خلال عمليات للانصهار الطوعي أو العنيف في تجربة شعورية واحدة.

بالطبع، لا توجد نية هنا للمطالبة باستعادة التجربة الأوروبية في الإطار العربي، فالتاريخ لا يعيد نفسه، ولا الجغرافيا ينبغي لها أن تكون قابلة للتعديل، وهذا هو جوهر الفكرة الإقليمية بينما تواجه آخر التجارب العربية الدامية في السودان، وفشلها المزمن كما هو حادث في فلسطين التي انقسمت كما لم ينقسم بلد عربي آخر حتى قبل قيام الدولة.

هنا فإن مصالح الإصلاح الشامل في الدول الناجية من الربيع المزعوم في المثالين الأول والثاني بفعل قيادتها وأصالتها كدول تستدعي نوعاً من «ويستفاليا عربية» تحمي فيها الدولة الوطنية نفسها بالتعامل مع الأزمات القائمة، وآخرها الأزمة السودانية، من منطلق أن تكون الدولة الوطنية التي تعني «السيادة» والاحتكار الشرعي لاستخدام السلاح هي المسعى والهدف. التنمية المستدامة النابعة من مشروع وطني شامل تكون هي السبيل، وساعتها سوف تكون «الإقليمية الجديدة» قد وُلدت في المنطقة.

*عضو مجلس الشيوخ المصري حالياً، ورئيس مجلس إدارة «مؤسسة المصري اليوم» الصحافية في القاهرة، ورئيس اللجنة الاستشارية لـ«المجلس المصري للدراسات الاستراتيجية»، وسابقاً كان رئيساً لمجلس إدارة «مؤسسة الأهرام» الصحافية، و«مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية»، و«المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية»، وعضو مجلس الشورى المصري. كاتب في صحيفة «الشرق الأوسط» منذ عام ٢٠٠٤، و«الأهـرام» و«المصري اليوم»... وعدد من الصحف العربية. أكاديمي في الجامعات والمعاهد المصرية، وزميل زائر في جامعة «براندیز» الامريكية، ومؤلف للعديد من الكتب.

www.marsaddaily.com

الموسم الثاني للإنصات المركزي